

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس -
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه
علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد مالي

الموضوع:

العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إشراف الأستاذ:

أ. عمراني عبدالنور قمار

إعداد الطالبة:

بسدادت كريمة

أمام لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة سيدي بلعباس	- أستاذ التعليم العالي	- أ. صالح الياس
مقررًا	جامعة سيدي بلعباس	- أستاذ التعليم العالي	- أ. عمراني عبد النور قمار
مناقشاً	جامعة وهران	- أستاذ التعليم العالي	- أ. رقيق اسعد ادريس
مناقشاً	جامعة تلمسان	- أستاذ التعليم العالي	- أ. كرزابي عبد اللطيف
مناقشاً	جامعة وهران	- أستاذ محاضر (أ)	- أ. داودي صالح
مناقشاً	جامعة سيدي بلعباس	- أستاذ محاضر (أ)	- أ. بن سعيد محمد

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هاته إلى أبي وأمي.

أحيا بعطرهما وأرى النور في ابتسامتهما حفظهما الله ورعاهما.

إلى الزوج الغالي الذي وقف الي جانبي أثناء إعدادي هذا العمل.

إلى ابني الكتكوت الصغير عمر الخطاب أطال الله في عمره وحفظه

إلى الإخوة والأخوات سامية، مختارية، فاطيمة، خيرة، عبدالقادر وكافة

العائلة والأحباب وكافة الأصدقاء.

و إلى كل من مد لي يد العون.

تَشْكُرَاتٌ وَعِرْفَانٌ

أَتَقَدِّمُ بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ إِلَى كُلِّ مَنْ سَاعَدَنِي فِي انجَازِ هَذَا العَمَلِ ، وَ أخص
بِالذِّكْرِ الأَسْتاذَ المُوَطَّرَ الدُّكْتُورَ **عمراني عبدالنور قمار** الذي لم يبخل علي
لَا مِنْ وَقْتِهِ وَ لَا مِنْ جُهْدِهِ وَ لَمْ يَتَوَانَى فِي مَسَاعَدَتِي وَ تَوْجِيهِي لِانجَازِ هَذَا
العَمَلِ.

كَمَا أَتَقَدِّمُ بِأَسْمَى مَعَانِي التَّقْدِيرِ وَ العِرْفَانِ إِلَى الهَيْئَاتِ الَّتِي سَاعَدَتْنِي عَلَى
جَمْعِ المَعْلُومَاتِ وَ الإِحْصَائِيَّاتِ.

الفهرس:

	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
02	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر
10	تمهيد
12	المبحث الأول: الاستثمار كضرورة اقتصادية
13	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
20	المطلب الثاني: العوامل المشجعة على الاستثمار وأهميته
26	المطلب الثالث: أنواع الاستثمار و خصائصه.
32	المبحث الثاني: : مدخل إلى الاستثمار الأجنبي
33	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي و مراحل تطوره
42	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي
49	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي
54	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر
55	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
59	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
64	المطلب الثالث: مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر
71	المبحث الرابع: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
72	المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
80	المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.
88	المطلب الثالث: النظريات الحديثة التوفيقية
93	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر
95	تمهيد
97	المبحث الأول: مناخ الاستثمار
98	المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار
104	المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

108	المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لمناخ الاستثمار
112	المبحث الثاني: محددات و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
114	المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة (عوامل الجذب)
118	المطلب الثاني: عوامل راجعة للدولة الأم و إستراتيجية الشركة صاحبة الاستثمار (عوامل طاردة)
123	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة
132	المبحث الثالث: : العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة المضيفة (العوامل الاقتصادية و الاجتماعية)
133	المطلب الأول: العوامل الاقتصادية
138	المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية.
144	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار (الاقتصادية و الاجتماعية)
153	المبحث الرابع: العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة المضيفة (العوامل السياسية، العوامل القانونية و التنظيمية)
154	المطلب الأول: العوامل السياسية
160	المطلب الثاني: العوامل القانونية و التنظيمية
165	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار (السياسية، القانونية و التنظيمية)
174	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
177	تمهيد
179	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر
180	المطلب الأول: قانون الاستثمار في الجزائر
197	المطلب الثاني: طاقات الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر
208	المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر
212	المبحث الثاني: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
213	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.
225	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر

232	المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية
238	المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
239	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدراسات السابقة
244	المطلب الثاني: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة
248	المطلب الثالث: توصيف النموذج المستخدم في الدراسة
252	المبحث الرابع: نتائج الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
253	المطلب الأول: عرض و تفسير النتائج (العوامل الاقتصادية و الاجتماعية)
259	المطلب الثاني: عرض و تفسير النتائج (العوامل السياسية و القانونية و التنظيمية)
266	المطلب الثالث: عرض و تفسير نتائج النموذج الكلي
273	خلاصة الفصل
275	الخاتمة العامة
	ملخص الرسالة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	علاقة الاستثمار بالادخار و الاستهلاك	14
02	تقسيمات الاستثمار الأجنبي	48
03	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	82
04	مناخ الاستثمار	103
05	مكونات مناخ الاستثمار	107
06	العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر	122
07	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و توافر القدرات العلمية.	142
08	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	218
09	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من اكبر الدول الأجنبية المستثمرة	221
10	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من اكبر الدول العربية المستثمرة	224
11	تدفقات الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر (2002-2012)	228
12	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر	231
13	إجمالي عدد المشاريع المنجزة من طرف كل دولة	231
14	المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال	233
15	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.	237

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر	121
02	آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.	131
03	تصنيف الدول وفق مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد	152
04	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	214
05	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من اكبر الدول الأجنبية المستثمرة	219
06	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من اكبر الدول العربية المستثمرة	222
07	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر(2002-2012)	226
08	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر.	229
09	توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال	232
10	المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة حسب القطاعات الاقتصادية(2002-2012)	235
11	اختبار الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر	253
12	نتائج التحليل الإحصائي (العوامل الاقتصادية)	254
13	اختبار الارتباط بين المتغيرات الاجتماعية و الاستثمار الأجنبي المباشر	255
14	نتائج التحليل الإحصائي (العوامل الاجتماعية)	256
15	اختبار الارتباط بين المتغيرات السياسية و الاستثمار الأجنبي المباشر	258
16	نتائج التحليل الإحصائي (العوامل السياسية)	259
17	اختبار الارتباط بين المتغيرات القانونية و التنظيمية و الاستثمار الأجنبي المباشر	261
18	نتائج التحليل الإحصائي (العوامل القانونية والتنظيمية)	262
19	نتائج التحليل الإحصائي (النموذج الكلي)	

المقدمة العامة

المقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات والتطورات في اقتصاديات دول العالم، فقد مر العالم بصفة عامة و البعد الاقتصادي بصفة خاصة بمراحل مختلفة نذكر منها العولمة، التكتلات الاقتصادية، إزالة القيود والحواجز، وقد انعكست هذه التطورات على مختلف اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية التي وجدت نفسها أمام إصلاحات كبيرة لمواكبة هذه التطورات، و من بين هذه الإصلاحات العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور فعال في توفير الأموال و نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل، ومع تفاقم الأزمات المالية وتصادم مؤشرات المديونية وارتفاع تكاليف الاقتراض من العالم الخارجي وتقلص مصادر التمويل، وجب على هذه الدول العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

و على هذا الأساس ازداد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق توفير مناخ استثماري مناسب من خلال إزالة الحواجز والعراقيل وتقديم ضمانات للمستثمرين وتهيئة الأطر القانونية لسير و إنجاز هذا الاستثمار.

و من هذا المنطلق عملت الدول النامية ومن بينها الجزائر على سن تشريعات وقوانين تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزِيل كل الحواجز والقيود التي تقف في طريقهم.

والواقع أن الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات لم تولي أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتخذت إجراءات مشددة على هذا النوع من الاستثمارات واتجهت إلى الاقتراض من الخارج، إلا أن انخفاض سعر البترول و تقلص الموارد البترولية في أواخر الثمانينات أدى إلى الكشف عن الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد البترولية، ومع تزايد تكاليف الاقتراض وظهور أزمة المديونية و عجز الاقتصاد الوطني من

خلال عجز المؤسسات الاقتصادية و عدم قدرتها على الاستمرار و التأقلم مع مقتضيات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، كل ذلك أدى إلى ضرورة إعادة صياغة للسياسة التنموية و محاولة النهوض وتحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني عن طريق جملة من الإصلاحات، ولتحقيق ذلك تم فتح المجال للقطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي، و ازداد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل مشاريع مشتركة أو جديدة أحادية باعتباره وسيلة لاكتساب التكنولوجيا وزيادة الكفاءة والمنافسة في الدول المضيفة، وقد كان لصدور قانون النقد والقرض أهمية كبيرة في تفعيل دور الاستثمار الأجنبي من خلال قانون 93-12 الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار سواء كان وطني أو أجنبي، كذلك قانون 1995 و قانون 2001.

تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة تمكنها من احتلال الصدارة في جذب الاستثمارات الأجنبية فهي تحتل موقع جغرافي يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من قارة أوربا كما تعتبر بوابة إفريقيا، بالإضافة إلى امتلاكها طاقة بشرية هائلة معظمها شباب يمتلكون مؤهلات وكفاءات عالية، زد على ذلك ثرواتها الطبيعية من بترول وغاز ومعادن مختلفة.

لكن رغم ما يوفره الاقتصاد الجزائري من مزايا نسبية تمثل هذه الاستثمارات في تحقيق أهدافها الاقتصادية و المالية إلا أنه نلاحظ أن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر يعتبر قليل إن لم نقل ضعيف.

إشكالية الدراسة:

رغم الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لم تكن في مستوى التطلعات، ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية بحثنا كمايلي:

ماهي العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

ماهي علاقة المناخ الاستثماري بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ؟

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ماهي المعوقات التي تقف و راء تدفق الاستثمار الأجنبية في الجزائر؟

- الفرضيات:

و للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية (النتاج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، التضخم، الموارد الطبيعية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية (النتاج المحلي الإجمالي، الانفتاح الاقتصادي، التضخم، الموارد الطبيعية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثانية:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية (البطالة، التعليم، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الإنفاق على الرعاية الصحية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية (البطالة، التعليم، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الإنفاق على الرعاية الصحية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثالثة:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية (التمثيل و المساعلة ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة ، الإنفاق العسكري) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية (التمثيل و المساعدة ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة ، الإنفاق العسكري) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الرابعة:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل القانونية و التنظيمية (عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية ، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير ، النوعية التنظيمية ، حكم القانون) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل القانونية و التنظيمية (عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية ، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير ، النوعية التنظيمية ، حكم القانون) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الخامسة:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و التنظيمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و التنظيمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث:

نظرا للأهمية والدور الفعال الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في اقتصاد أي دولة وما يوفره من رؤوس أموال لإقامة المشاريع، ونقل للتكنولوجيا والمساهمة في القضاء على البطالة وتكوين خبرات وكفاءات بشرية و غيرها من المنافع، تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تبيان وتحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي في ، فإذا كان تأثيرها سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فسنكون بذلك قد حددنا أهم المشاكل و العوائق التي تقف أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر و التي تعتبر عوامل طاردة و لكنها خاصة بالدولة

المضيفة، و عليه يمكن العمل على الحد من التأثير السلبي لهذه العوامل و محاولة تحسينها حتى نتمكن من توفير مناخ استثماري محفز و مشجع على الاستثمار في الجزائر ، أما إذا كان تأثيرها موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فنكون بذلك قد حددنا أهم العوامل الجاذبة و التي يمكن الاعتماد عليها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما إذا لم يكن لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فنكون بذلك قد و فرنا الوقت و الجهد .

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، سيتم التركيز على أهمها:

1. إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
2. مدى أهمية الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي مقارنة باللجوء إلى المديونية.
3. - إظهار مدى أهمية تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لإعداد مناخ استثماري مناسب و ملائم.
4. إظهار مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل المعارف و التكنولوجيا، و بالتالي تكوين منظومة مهنية و تسييرية ذات كفاءة عالية.

مبررات اختيار موضوع البحث:

لعل من أهم الأسباب، وأكثرها إلحاحا علينا لاختيار بحثنا هذا، نذكر ما يلي:

- القناعة الشخصية بأهمية موضوع البحث.
- زيادة تنامي الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و اشتداد التنافس بين الدول لجذب هذه الاستثمارات.
- تركيز معظم الدراسات على العوامل الاقتصادية و أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و إهمال بقية العوامل.

هيكل البحث:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الشائكة و التي يصعب الإلمام بها و لذلك فقد تم التركيز في بحثنا هذا على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك حتى لا يتم التطرق لجوانب لا تعود بالفائدة على دراستنا أو تجعلنا نبتعد عن موضوع دراستنا، وعليه تم تحليل إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات من خلال ثلاث فصول.

خصص الفصل الأول للتعرف على ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، متطرقين إلى الاستثمار كمفهوم عام، لنعرج بعدها للتطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي و مراحل تطوره، مع التركيز على أهم الدوافع التي تجعل المستثمر يقدم على الاستثمار خارج حدود وطنه و الدوافع التي تجعل الدول المضيفة تقبل هذا الاستثمار، ثم تعرضنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مبينين مفهومه و أشكاله، كما حاولنا الإلمام بأهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تم التركيز في الفصل الثاني على أهم العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بداية حاولنا التعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالمناخ الاستثماري و أهم مكوناتها و مبادئه الأساسية، كما تطرقنا للمحددات و العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة، أي من ناحية الدولة المضيفة للاستثمار و من ناحية الدولة الأم و إستراتيجية الشركات صاحبة الاستثمار، و تعرضنا للآثار الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المتلقية له. أما بقية المباحث خصصناها للتعرف أكثر على العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدولة المضيفة للاستثمار وذلك باعتبار أن دراستنا تدور حول العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر و التي تعتبر كبلد مضيف لهذه الاستثمارات، حيث تناولنا في المبحث الثالث العوامل السياسية و القانونية و بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الدالة على البيئة القانونية و السياسية، أما في المبحث الأخير فتطرقنا إلى العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك لبعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار المعبرة عن البيئة الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد انصب اهتمامنا في الفصل الثالث على دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تعرضنا لأهم القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي منذ الاستقلال، كما بينا إمكانات التي تزخر بها الجزائر و التي يمكن أن تكون محل استقطاب الكثير من الاستثمارات الأجنبية، و كذل تم التطرق للعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي، بعد ذلك تم تقييم حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و أخيرا قمنا بدراسة قياسية لتحديد العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

منهجية البحث:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم جمع المعلومات من مصادر متنوعة و مختلفة، و الاستناد على الدراسات السابقة و محاولة تكيفها مع معطيات المشكلة المطروحة، وسعيا منا لمعالجة الفرضيات المقترحة ركزنا على الطرح القياسي والمتمثل في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، مستخدمين في ذلك البرنامج الإحصائي SPSS في نسخته الحديثة.

لتسهيل الدراسة تم اللجوء أولا الى اختبار النماذج الجزئية بمعنى اختبار فرضيا العوامل المفسرة لاستثمار الأجنبي المباشر بصفة انفرادية، على أن يتم بعد ذلك اختبار الفرضيات لكل العوامل مجتمعة معا ضمن نموذج انحدار الخطي المتعدد الكلي.

﴿الفصل الأول﴾

﴿الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر﴾

تمهيد:

تولي الدول اهتماما كبيرا لعملية الاستثمار كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فقد أصبح من المواضيع الهامة التي تحتل مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، فهو يساهم في رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي و العمل على إشباع احتياجاتها الأساسية وتنمية ثروتها الوطنية، فالاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي يعتبر من الركائز الأساسية في أي اقتصاد.

نظرا لعدم كفاية الموارد المالية المحلية لتمويل الاستثمارات و ما يترتب على الديون الخارجية في حالة اللجوء إليها لسد هذا العجز، أصبحت الاستثمارات الأجنبية البديل المثالي لتمويل هذه الاستثمارات و التخلص من أعباء الديون الخارجية التي أثقلت كاهل الدول في السنوات الماضية.

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين من خلال تعدد النظريات التي تناولت هذه الظاهرة ، و يكمن إرجاع سبب ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر في أنه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها.

نظرا لأهمية الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة سنحاول في الفصل الأول التعرف على هذه الظاهرة، فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول للتعرف على مفهوم الاستثمار أنواعه و إبراز أهميته، أما المبحث الثاني فتم التعرض لمفهوم الاستثمار الأجنبي و مراحل تطوره، و أهم الدوافع التي تجعل المستثمر يقدم على الاستثمار خارج

حدود وطنه و الدوافع التي تجعل الدول المضيفة تقبل هذا الاستثمار، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يعتبر موضع دراستنا موضحين مفهومه و أشكاله، و في المبحث الأخير حاولنا الإلمام بأهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الاستثمار كضرورة اقتصادية.

يمثل الاستثمار آلية من آليات النمو في الاقتصاد المعاصر وسبب في تقدم و رقي المجتمعات، و يلعب دور جوهري في اقتصاد أي دولة، وعليه سنحاول في هذا المبحث و لو بالشيء المختصر أن نتعرض من خلال المطلب الأول لمفهوم الاستثمار و تحديد علاقته بالادخار و الاستهلاك، و التمييز بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة، أما المطلب الثاني فسنعرض لأهم العوامل المشجعة على الاستثمار و تبيان أهميته و الأهداف المراد تحقيقها من وراء هذه الاستثمارات، و أهم الأخطار التي يمكن أن تهدده، أما المطلب الثالث فسنحاول عرض أهم تقسيمات الاستثمار و الخصائص المشتركة للاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

1. مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار أحد المفاهيم الاقتصادية لعلم الاقتصاد حيث من الصعب إعطاء مفهوم للاستثمار دون التعرض للعلاقة التي تربطه بالمفاهيم الاقتصادية الأخرى كالاستهلاك و الادخار، و تظهر علاقة الاستثمار بالادخار و الاستهلاك من خلال الدخل و الذي يعتبر الاستثمار جزءا أساسيا منه، و حتى يتحقق الاستثمار لا بد من الإنفاق الاستثماري و الذي يمول عادة عن طريق الادخار، و من هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الادخار و الاستثمار و من ثم يجب تحليل هذه العلاقة:

$$\text{نعلم أن: دخل الفرد} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

من خلال هذه المعادلة يمكن أن نستنتج ثلاث حالات:

الحالة الأولى:

دخل = الاستهلاك (حالة التوازن) أي تساوي دخل الفرد مع استهلاكه وبالتالي فإن الفرد يقوم بإنفاق جميع دخله على الاستهلاك دون أن يدخر أي مبلغ وعليه فإنه لا يوجد ادخار.

الحالة الثانية:

الدخل < الاستهلاك أي أنه هناك فائض في الدخل يزيد عن حاجة الفرد وعليه يمكن له أن يتصرف به بطريقتين:

- إما حفظ هذا الفائض في خزينته الخاصة لمواجهة حاجياته المستقبلية (ادخار تقليدي) أو إيداعه في البنك في صورة حساب توفير أو وديعة تحت الطلب (ادخار حديث).

- و إما بتوظيفه بطريقة تحقق عائد معقول يزيد عن قيمة المدخرات و تعوضه عن التضحية برغبة
أنية محققة عند الإنفاق عليها من ذلك الفائض، أي استثماره.

الحالة الثالثة:

الدخل > الاستهلاك أي انه هناك عجز ولمواجهة هذا العجز يمكن:

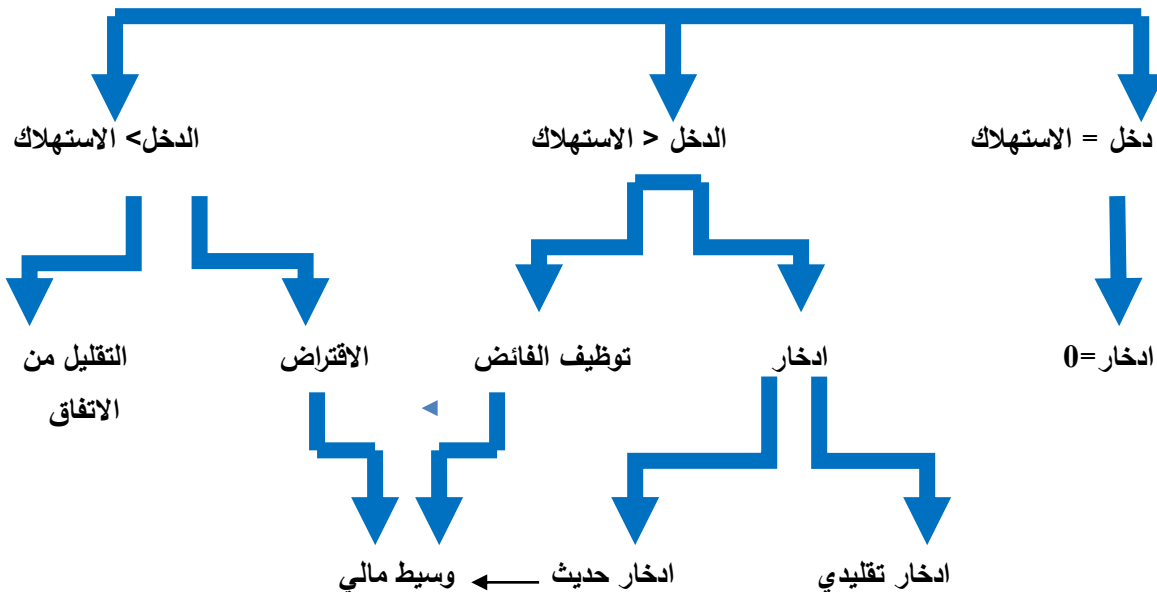
- التقليل من الإنفاق على سلعة أو خدمة استهلاكية في حالة ما إذا كانت هذه السلعة أو الخدمة غير
ضرورية.

- أما إذا كانت هذه السلعة أو الخدمة ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها فإنه يمكن اللجوء للاقتراض،
وتلعب البنوك دور الوسيط في تعبئة المدخرات المراد استثمارها من أصحاب الفائض المالي وإعادة
إقراضها لأصحاب العجز المالي.

من خلال الحالات التالية يكن استنتاج الشكل التالي:

شكل رقم (01): علاقة الاستثمار بالادخار و الاستهلاك.

الدخل = الاستهلاك + الادخار



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

وقد تعددت تعاريف الاستثمار بتعدد المفكرين الاقتصاديين الذين حاولوا إعطاء تعريف اقتصادي واضح للاستثمار من بينهم:

- Daniel Sopol يعرف الاستثمار "بأنه التخلي عن مبلغ حاضر و أكيد على أمل الحصول على عوائد".¹

- H-D - Charles - Jean yver عرفا الاستثمار من ناحيتين:²

من وجهة نظر المحاسبية: الاستثمار هو الحيازة التي تتم من طرف المؤسسة و التي تسجل ضمن أصولها و تضم سلع معمرة قد تكون قيم مادية، قيم مالية أو قيم معنوية.
من وجهة نظر المالية: يعني الاستثمار تشغيل إمكانيات مالية عن طريق الإنتاج و البيع تسمح بتوليد موارد مالية خلال عد فترات.

- Pierre Conso عرف الاستثمار من ناحيتين:³

من الناحية المالية: يعني الاستثمار تخصيص أموال لحيازة أصول صناعية أو مالية، فهو إذا قرار تعبئة الأموال، أي وضع نفقات بهدف تحقيق أرباح خلال عدة فترات.
من الناحية المحاسبية: يرتبط مفهوم الاستثمار مباشرة بتخصيص نفقات إلى مجموعة الأصول الثابتة (قيم مادية، مالية ومعنوية).

¹ -Daniel Sopol D'entreprise, pari, les édition D'organisation 1997, p273 .

²-Charles-Henri D'arcimoles&Jenri-yves saulquin .finance appliquée (2.Décision financières), paris, vuibert, 1995.p128.

³ -Gestion.Conso.PierP.1996.Edition 8.Dunod.Paris. prise de L'éntre Financiere.353.

- يعرف الكاتب كاظم الجاسم العيساوي الاستثمار "بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك قصد الحصول على منفعة مستقبلية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".¹

كما قدم الكاتب تعريفاً آخر للاستثمار كما يلي: "يقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم و ذلك مع توفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات".²

- كينز "هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، و هذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل".

- بيار ماس (Pierre Masse) "الاستثمار يشير في نفس الوقت إلى العملية في حد ذاتها ونتيجة هذه العملية، فالاستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حالياً مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال".

- لمبرت (Lambert) "الاستثمار عملية تهدف إلى إنتاج سلع رأسمالية التي هي ليست مستهلكة في المرحلة الحالية، و تستعمل لإنتاج سلع في المرحلة القادمة".

- دترلين (Dieterlen) "الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية، النظرية النقدية، نظرية التنمية، نظرية التقلبات، نظرية الفائدة، نظرية المقاول والادخار ورأس المال والدخل نظرية التنبؤ".

- بيار درني (Pierre Derna) "الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح".

¹ - كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، الطبعة الثانية، دار المناهج، 2001، ص 16.
² - مرجع سابق، ص 16.

- يرى (Pradel) الاستثمار على أنه " عملية ناتجة عن تدخل نشاط العميل الذي يهدف إلى خلق رأس مال بمعنى الممتلكات الدائمة التي تتسبب في إشباع الرغبات المختلفة"¹.

- فيتون (Guilton) فيرى أن" الاستثمار هو تطوير و تنمية لوسائل الطاقات المهيأة ، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق و تضحية"².

- يعرف الأستاذ عبد العزيز فهمي الاستثمار على أنه "استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل"³.

و عموما فان محاولة تعريف الاستثمار تركز على ثلاث مفاهيم مختلفة نظرا للمفهوم الواسع وغير دقيق للاستثمار وهي:

1. المفهوم الاقتصادي:

الاستثمار هو نفقة لازمة الإنتاج تثمر التطور الاقتصادي لأنها تتطوي على مبادلة رأس مال حالا مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر، وذلك أن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه المساهمة في الإنتاج، و الإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون سلع أو خدمات وبالتالي فإن كون المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية أو توسيعها إن كانت موجودة مسبقا، إذ أن خاصية الاستثمار هي الإنتاج.

2.المفهوم المحاسبي:

¹ - حسن عمر، الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص30.

² - Miloud Boubaker, Investissement et stratégies de développements, 1998, p3.

³ - عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت - لبنان، 1985، ص 225.

تعتبر كل نفقة تزيد عن مدة محاسبية (غالباً السنة) وإجمالي التكوين لرأس المال الثابت والتغير في مخزونه استثماراً، بمعنى الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية مضافاً إليه التجديدات والتحسينات التي تجري على هذه السلع.

3. المفهوم المالي:

عادة ينظر إلى الاستثمار من قبل رجال الإدارة المالية على أنه اكتساب الموجودات المالية، و يصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم و ودائع، هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل.¹

من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة نستنتج أن الاستثمار هو التخلي عن الأموال في الحاضر مقابل الحصول على عائد مستقبلي أي أنه هناك تضحية، حرمان، انتظار طويلة فترة الاستثمار. وعليه فإن الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح و المال عموماً، و قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.²

2. الاستثمار و مفاهيم أخرى:

1.2. الاستثمار و المضاربة:

¹ - حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1996، ص 13.

² - ظاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 1997، ص 30.

من خلال التعاريف السابقة فالاستثمار هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية محددة من أجل الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة وبدرجة معقولة، ولكن وعندما يكون المستثمر مستعداً لتحمل درجة عالية نوعاً ما من المخاطرة وعدم تأكده من النتائج (ولكنها مدروسة بطريقة أو بأخرى) أملاً في الحصول على عوائد وأرباح فإنه يطلق على هذه العملية بالمضاربة، تعرف المضاربة بأنها استخدام الأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع بمقابل درجة عالية من المخاطر¹، وفي غالب الأحيان فإن عمليات المضاربة تكون في أسواق الأوراق المالية التي تشهد فيها حركة تداول سريعة، أو عندما تزداد تقلبات أسعار الأوراق المالية لأسعار الأسهم والسندات.

يمكن التمييز بين الاستثمار والمضاربة من حيث التركيز على ثلاثة معايير أساسية، وهي العوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة والمدة أو الأفق الزمني للعائد، من حيث المدة الزمنية نلاحظ أن المضاربة يغلب عليها طابع الأجل القصير لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الرأسمالية، أي أن المضارب يركز في قراراته على موعد الاستحقاق القصير، في حين المستثمر يركز على الأجل الطويل و يهتم بتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد ولأطول فترة ممكنة، من حيث العوائد التي يمكن تحقيقها من عمليات المضاربة تفوق وتكبر العوائد والأرباح التي يمكن تحقيقها من عمليات الاستثمار، بحيث يتميز المضاربون بنشاط غير عادي بالسوق واقتنائهم للمعلومات من جميع المصادر، وإلا توقف نشاطهم وتحولوا إلى مستثمرين عاديين، وبالتالي يسعى المضارب لتحقيق أرباح رأسمالية سريعة، بينما يهدف المستثمر إلى تحقيق أرباح مستمرة ولأجل الطويل²، أما من حيث درجة المخاطرة، فالاستثمار الفعلي يتطلب استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من المخاطرة وعدم

¹ - قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار " بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2009، ص31.

² - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 15.

التأكد من النتائج، أما المضاربة يكون فيها الشخص مستعدا لتحمل درجة عالية أكبر من درجة مخاطرة المستثمر الفعلي، بهدف الحصول على أرباح كبيرة وفي أقصر فترة ممكنة.

3.1. الاستثمار والمقامرة:

تعرف المقامرة بأنها مراهنة على دخل غير مؤكد، أي أنه عندما تتوفر لدى المستثمر رغبة كبيرة جدا في تحمل درجة عالية جدا من المخاطر من أجل الحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد، فإنه يتحول حينئذ إلى مقامر. ورغم عدم مشروعية هذه المراهنة والمجازفة، فإنه يمكن للبعض اعتبارها ضربا من ضروب الاستثمار، بحجة أن المراهن أو المقامر فيها يضحي أملا في الحصول على عائد محتمل يعوضه عن تلك التضحية.

يستعمل مفهوم "المقامرة" كمعيار للتمييز بين المضاربة والاستثمار، و اعتمادا على أن معيار التفرقة بين الاستثمار والمضاربة هو المقامرة فإنه يمكن اعتبار أن المضاربة تحتل مركزا وسطا بين المقامرة والاستثمار.

المطلب الثاني: العوامل المشجعة على الاستثمار وأهميته.

يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي و توفير مواد أولية إضافية مكتملة للدخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، و يساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة و المهارات العالمية، وعليه تسعى جميع

الدول لتوفير مناخ استثماري ملائم وتشجيع المستثمرين من خلال توفير مجموعة من العوامل المحفزة و المشجعة على الاستثمار نذكر منها:

- إن الاستثمار يحتاج إلى توفر سياسة اقتصادية ملائمة تتسم بالوضوح والاستقرار وأن تتسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، ويجب أن تكون مستقرة و محددة وشاملة، وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة، التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى.

- يحتاج الاستثمار إلى بنية تحتية جيدة وخصوصا في المناطق الصناعية كتوفر الكهرباء، الماء، المواصلات، و الاتصالات، ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من مرافق عامة، وكهرباء، ومياه، واتصالات، وإيجارات، وقيمة أراضي منخفضة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.

- توفر نظام إداري كفؤ و مشجع بعيد عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، ينهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة هيئة الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص من مختلف الوزارة، و توفير نافذة واحدة ضمن هيئة الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

- ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض وعدم تناقضها و وضوحها، وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة، و عدم غموضها وأن تتسم بالاستقرار مثل: قوانين الاستثمار، التجارة، الضرائب، والجمارك.

- فالاستثمار هو الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و هو الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة و الرفاهية الاجتماعية، كما يمكن من خلال الاستثمار:
- القضاء على مشكلة البطالة التي تعاني منها أغلب أو كل الدول، حيث تسعى الدول جاهدة إلى وضع سياسات فعالة لتشجيع وجلب الاستثمارات الهادفة، التي تساهم في امتصاص والتقليل من نسبة البطالة من خلال خلق العديد من مناصب الشغل.
 - توفير العملة الصعبة، فمن خلال الاستثمار يمكن إنتاج سلع وخدمات قد يتم تصديرها للخارج وعليه الحصول على العملات الأجنبية، كما ينعكس ذلك على التقليل من عجز الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات.
 - زيادة الموارد المالية للخبزينة العمومية من خلال الضرائب والرسوم بمختلف أشكالها التي تفرض على المشاريع الاستثمارية (لكن بصورة معقولة و مشجعة للاستثمارات).
 - زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
 - ينتج عن الاستثمار اختراع آليات جديدة تساعد على تحقيق وإشباع رغبات أفراد المجتمع، و يعتبر الاستثمار في الأصول الرأسمالية أسلوب علمي لتطبيق الاختراع و الانتقال به إلى مرحلة الابتكار، و قد حدد (شومبيتر) ثلاث أنواع من الابتكارات¹:
 - إنتاج سلع جديدة لم تكن موجودة في السوق.
 - إدخال أساليب فنية جديدة في إنتاج السلعة معينة.
 - اكتشاف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة.

¹ - حسين عمر، الاستثمار و العولمة، دار الفكر الحديث، القاهرة، 2000، ص63.

وعليه للاستثمار دور كبير و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، و يرجع ذلك لإستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، ويمكننا أن نحدد أهميته حسب بوسري (Bussery) و شارتوا (chartois) في كتاب " Analyse et Evaluation des Projets des Investissements" كما يلي : أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل و له منفعة شبه دائمة، أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة و القدرات الجامدة للنشاط.

يسعى كل مستثمر عند استثمار أمواله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

1. تحقيق العائد (الربح / الدخل):

حيث أن كل مستثمر يهدف من خلال توظيف أمواله إلى تحقيق عائد ملائم دون تحقيق خسارة إن أمكن، لأن عدم تحقق عائد مرضي للمستثمر يجعله يصرف النظر عن هذا الاستثمار.

2. تكوين الثروة وتنميتها:

كل مشروع استثماري يهدف إلى تكوين ثروة معينة ويحاول تنميتها من خلال إعادة استثمار هذه الثروة.

3. المحافظة على قيمة الموجودات:

وذلك من خلال اختيار أقل المشاريع مخاطرة، رغم أن هامش المخاطرة لا يمكن أن يخلو منه أي مشروع إلا أنه على المستثمر المحافظة على رأسماله كأقل شيء.

4. ضمان السيولة اللازمة:

حيث أن كل مشروع استثماري بحاجة إلى مقدار من السيولة الجاهزة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليه.

و نظرا للأهمية البالغة للاستثمار لابد من معرفة أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، حيث لا يكاد يخلو أي نوع من الاستثمارات من وجود مخاطر تهدده، وقد تتعدد أسباب هذه المخاطر و تختلف بسبب سوء التنبؤ و عدم دقة التوقعات نتيجة عدم التأكد من المستقبل ولأسباب أخرى، يقسمها الاقتصاديون إلى صنفين:

1. مخاطر نظامية:

هي المخاطر التي تنشأ عن البيئة و المحيط و تتعلق بالنظام المالي العام، لذلك يكون تأثيرها عام على كافة أنواع الاستثمارات دون استثناء، و التنوع الاستثماري حيالها لا يعد حلا إلا أنه يمكن التخفيف من حدتها بقياسها لبعض المعاملات والمعايير .

2. مخاطر غير نظامية:

هذه المخاطر تنشأ عن طبيعة و نوع الاستثمار ولذلك تكون خاصة بمشروع استثماري دون آخر، ويمكن تفادي هذه المخاطر وتجنبها من خلال التنوع الاستثماري و حسابها بالانحراف المعياري .ومن الأمثلة على المخاطر غير النظامية نجد:¹

1.2. الظروف الصناعية:

وتقع هذه الظروف على نوع معين من الصناعات كظهور اختراعات جديدة، وظهور منافسين جدد، أو عدم قدرة الشركة على منافسة الشركات الأخرى، وكذلك صعوبة توفير المواد الخام.

2.2. سوء الإدارة:

إن القرارات الخاطئة الناتجة عن سوء الإدارة تؤدي إلى حدوث أثار سلبية على نتائج أعمال الشركة و بالتالي على عائد الاستثمار، حيث أن اتخاذ قرارات خاطئة نتيجة المعلومات غير الدقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة، وأيضا الاختلاف بين المصالح و الأهداف فيما بين المستثمرين والإدارة يعد من

¹ - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار "بين النظرية والتطبيق" مرجع سابق ، ص 65-66.

أحد أسباب التغيرات في العوائد، كما تؤثر المشاكل التي تقوم بين أعضاء مجلس الإدارة أو المشاكل التي تنتج من موظفي الشركة كإضرابات العمال على العائد المتوقع.

3.2. الدورات التجارية الخاصة:

يقصد بها احتمال تقلب الحالة الاقتصادية الخاصة بالشركة من كساد إلى رواج، ثم من رواج إلى كساد، و تؤثر هذه التقلبات تأثيرا ملحوظا على صافي التدفقات النقدية المتوقعة للاقتراح الاستثماري.

إن الطريق الوحيد لتحقيق التنمية يجب أن تواكبه استثمارات حقيقية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فعلى المستوى الجزئي يعتبر الاستثمار عامل مهم لاستمرار ونجاح المؤسسة كوحدة اقتصادية أما على المستوى الكلي فهو عماد التنمية والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار وخصائصه.

هناك عدة تقسيمات و تصنيفات للاستثمار نظرا لأهدافها و طبيعتها و أهميتها فإذا أخذنا المدة الزمنية كأساس لتقسيمنا فنجد استثمارات قصيرة الأجل، استثمارات متوسطة الأجل، استثمارات طويلة الأجل أما إذا أخذنا موطن الاستثمار فيمكن تقسيمها إلى استثمارات محلية واستثمارات أجنبية... من خلال ما سبق يمكن تقسيم الاستثمار إلى:

1. الاستثمار بمعيار الزمن:

1.1. استثمار قصيرة الأجل:

و هو الاستثمار الذي لا تستغرق مدة إنجازه أكثر من السنة، و يشمل الاستثمار في المشروعات التي تسعى إلى الربح السريع.

2.1. استثمار متوسط الأجل:

و هو الاستثمار الذي تقل مدة إنجازه عن خمس سنوات وأحيانا سبعة سنوات و تزيد عن السنة.

3.1. استثمار طويل الأجل:

يعبر عن كل الاستثمارات التي تفوق مدة إنجازه خمس سنوات، و هي تتطلب رؤوس أموال ضخمة.

2. الاستثمار بمعيار جنسية المستثمر:

1.2. الاستثمار المحلي:

و تتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، و لكن ملكية رأس المال و كافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي دون مشاركة أي طرف أجنبي.

2.2. الاستثمار الأجنبي:

هو ذلك الاستثمار الذي يتعدى حدود الدولة ويتم في دولة أخرى، ويعرف كذلك بالاستثمار الدولي.

3. الاستثمار بمعيار الملكية:**1.3. استثمار عام:**

هو استثمار تقوم به الدولة من أجل التنمية الشاملة و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، أو قطاع أعمال عام.

2.3. الاستثمار الخاص:

و تتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، و هي تنجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة أي يقوم به القطاع الخاص.

3.3. الاستثمار المختلط:

و تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، و لها أهمية كبيرة في انتعاش الاقتصاد الوطني، قد تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية.

4. الاستثمار بمعيار هدف الاستثمار:**1.4. الاستثمار الذي يسعى إلى تحقيق الربح:**

وهو الهدف الرئيسي لإقامة أي استثمار.

2.4. الاستثمار الذي يحقق أهداف أخرى:

فهو يسعى لتحقيق أهداف أخرى غير الربح، لكن لا يمنع من وجود هدف الربح دون أن يكون الهدف الرئيسي للاستثمار، ويمكن أن تكون هذه الأهداف تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة.

5. الاستثمار بمعيار طبيعة الاستثمار:**1.5. الاستثمار الحقيقي:**

و يتمثل في الأراضي و المباني و تجهيزات الإنتاج وغيرها من وسائل الإنتاج، هو بهذا يساهم في زيادة الدخل و الناتج القومي. فالاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الذي يترتب عنه خلق منافع اقتصادية تزيد من ثروة المستثمر و من ثم ثروة المجتمع.

2.5. الاستثمار النقدي:

وهو عبارة عن توظيف في أصل من الأصول المالية، مثل الأسهم، السندات و شهادات الإيداع... الخ، و هو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية.

6. الاستثمار بمعيار النشاط الاقتصادي:**1.6. استثمار زراعي:**

هو الاستثمار الذي يشمل شراء أراضي بالإضافة إلى استصلاحها وإقامة مشاريع خاصة بالنشاط الزراعي.

2.6. استثمار صناعي:

هو الاستثمار الذي يكون في المجال الصناعي كإقامة مصانع لإنتاج سلعة معينة أو صناعات تحويلية.

3.6. استثمار خدمي:

وهي الاستثمارات المتعلقة بقطاع الخدمات كالاستثمار في مجال الاتصالات، السياحة، إنشاء الفنادق.

من خلال ما سبق نلاحظ أنه هناك تداخل في تقسيمات الاستثمار، فيمكن أن يكون الاستثمار مثلا طويل الأجل استثمار عام أو خاص، كما يمكن أن يكون أجنبي أو محلي، وقد يكون هدفه تحقيق ربح أو أهداف أخرى. بعد الاطلاع على عدة مراجع استقر رأي الباحث دون إهمال التقسيمات السابقة على الأخذ بالتقسيم الذي اقترحه الأستاذ عمر صخري الذي قسم الاستثمارات إلى نوعين أساسيين¹:

1. الاستثمار الحقيقي:

وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة الطاقة الإنتاجية كسواء آلات ومعدات، يعتبر الاستثمار استثمارا حقيقيا إذا مكن المستثمر من حيازة أصل حقيقي ذو قيمة اقتصادية، و عند استخدامه ينتج عنه منفعة اقتصادية تظهر في شكل سلعة أو خدمة².

2. الاستثمار الظاهري:

يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وهو قسمين:

1.2. استثمار مالي:

ويتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى المتداولة في السوق المالي، و بحيازة هذه الورقة يصبح لحاملها الحق في الحصول على جزء من عائد الموجودات الحقيقية التي يمتلكها المصدر للورقة المالية. أما عندما يتم تداول الأوراق المالية في السوق المالي الثانوي فإنه ينتج عنها تحويل للملكية، وعملية التحويل هذه لا ينتج عنها أية قيمة اقتصادية.

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص170-171.

² - حسين خريوش و اخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص36.

2.2. استثمارات في الموجودات المستعملة:

يتمثل في شراء سلع إنتاجية مستعملة كالآلات والمعدات ومصانع كانت موجودة من قبل.

وعليه فأصل كل التقسيمات التي أعطيت للاستثمار إما أن تكون حقيقية أو ظاهرية فمثلا لو قسمناه على أساس المدة الزمنية فسيأخذ شكل استثمارات طويلة، متوسطة وقصيرة ولكن نوع هذه الاستثمارات قد يكون استثمارات قصيرة حقيقية أو ظاهرية.

للاستثمار عدة خصائص و هي : مصاريف الاستثمار ، التدفقات النقدية ، مدة حياة الاستثمار، القيمة المتبقية للاستثمار.

1. مصاريف الاستثمار:

عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال للحصول على استثمار، و تحوي كل من التكاليف الاستثمارية و تكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الاستثمارات، و تتمثل التكاليف الاستثمارية في التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار و هي كالتالي :

- تكاليف خاصة لإعداد الأصول الثابتة كالنقل.

- تكاليف إجراء التجارب.

- تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي.

- تكاليف متعلقة بالتصميمات و الرسومات الهندسية للاستثمار.

أما تكاليف التشغيل فهي تكاليف ضرورية لاستغلال طاقات الاستثمار الإنتاجية و ذلك بعد وضع

الاستثمار في حالة التشغيل، و من أمثلة ذلك تكاليف المواد اللازمة للإنتاج و المصاريف المتعلقة بها

كمصاريف النقل و أجور العمال.

2. التدفقات النقدية:

ويقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات و المخرجات النقدية سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى

العمر المتوقع، حيث تحسب هذه النفقات بالعلاقات التالية :

التدفق النقدي الإجمالي = نفقات الاستثمار - مدا خيل الاستثمار

التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي - (الضرائب+مستحقات الغير)

3. مدة حياة الاستثمار:

هي المدة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، و هي

الفترة المقدره للتدفقات النقدية الموجبة، و نميز في مدة حياة الاستثمار العمر الاقتصادي و الذي

نقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الاستثمار اقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد و

عمر إنتاجي، و الذي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الاستثمار صالحا

للإنتاج، من الضروري تقييم مردودية المشروع تبعا لمدة حياته الاقتصادية.

4. القيمة المتبقية للاستثمار:

و هي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للاستثمار، فعند نهاية الاستعمال تحتفظ بعض

الأصول الثابتة بقيمة نهائية، و يتعلق الأمر هنا بالأراضي و كذلك الوسائل و المعدات و التي يمكن

بيعها بقيمة متدنية، إذ يجب أخذها بعين الاعتبار كتدفق غيايبي في السنة الأخيرة من مدة حياة

الاستثمار، نفس الشيء بالنسبة لاحتياجات دورة الاستغلال التي يمكن استرجاعها.

المبحث الثاني: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي.

نظرا للدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية على مستوى الاقتصاد العالمي باعتبارها وسيلة من وسائل التمويل الدولي، ولما لها من آثار ايجابية على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، سنحاول في هذا المبحث إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي مبيّن أشكاله و أهميته و التعرض لأهم المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي، وفي الأخير نتعرض لأهم الدوافع وراء إقبال المستثمر للاستثمار خارج حدود دولته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي و مراحل تطوره

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي:

اختلفت الآراء بين الاقتصاديين، المحاسبين ورجال الإدارة المالية في إعطاء مفهوم للاستثمار الأجنبي فكل عرفه حسب نظريته، ويمكن حصرها فيما يلي:

1.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنى الاقتصادي:

في الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار الأجنبي معنى اكتساب الموجودات المادية في الخارج أو لفروعها أو لشخص معنوي معين، ولذلك ينظر الاقتصاديون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع أو خدمات، هذا الإنتاج الذي لا بد أن تتوفر له عناصر مادية وبشرية ومالية.

وبالتالي إذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.

2.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي في الإدارة المالية:

عادة ينظر للاستثمار الأجنبي من قبل رجال الإدارة، على أنه اكتساب الموجودات المالية من الخارج أو من أحد فروعها أو من شخص معنوي آخر، حيث يصبح الاستثمار الأجنبي في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق المالية المختلفة من أسهم، سندات، ودائع وغيرها من أوراق مالية أخرى، والهدف منه هو تحقيق فوائد من خلال المضاربة العقارية أو المضاربة على معدلات الصرف واستثمارات المحفظة.

3.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي بالمعنى المحاسبي:

عرف الاستثمار الأجنبي من طرف المحاسبين بأنه تدفق القروض لشركة أجنبية أو الامتلاكات الجديدة للحصص أو للأسهم في شركة أجنبية للحصص بشرط أن يمتلك المقيمون من البلد المستثمر جزء من أملاك هذه الشركة. وبصفة عامة تنجز الاستثمارات الأجنبية في شكل حصص رأس مال أو حصص عينية يقدمها أي شخص معنوي أو طبيعي.

2. تعريف الاستثمار الأجنبي:

اختلف الاقتصاديين في تعريفهم للاستثمار الأجنبي فمثلا عرفه (Strak) "الاستثمار الأجنبي هو أي تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك المساعدات والقروض أو الاكتتاب في أسهم البلد المضيف، أو المشاركة مع رأس المال الوطني في تأسيس المشاريع المختلفة في البلد المتلقي لتلك الاستثمارات".

أما (جيل بارتين) "الاستثمار الأجنبي هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان الذي يترتب عن العملية المالية أرباحا للمستثمر"

ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه: "اكتساب الموجودات المالية والمادية في الخارج".

كما عرفه فريق آخر من الاقتصاديين " بأنه انتقال رؤوس الأموال بين بلدين، بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كسواء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحا، أو امتلاك عقارات تعطي ربحا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع، تفاديا للأخطار التي قد يتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي".¹

¹ محمد رضا الجاسم، القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي، طبعة الثانية، بغداد، 1976، ص63.

و يذهب فريق آخر من الاقتصاديين إلى تعريفه بأنه " تلك المشاريع الاستثمارية التي تجاوزت حدود الدولة الأم صاحبة الموارد الاقتصادية، بهدف جني الأرباح وتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، السياسية، و الاجتماعية المختلفة".

الاستثمار الأجنبي "هو انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية. بشرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة."¹

إذا الاستثمار الأجنبي ما هو إلا تامين و توظيف لرؤوس الأموال و الخبرات الفنية و المهارات الإدارية و التكنولوجية في بلد أجنبي خلال فترة معينة قصد الحصول على أرباح.

1.2. تعريف الاستثمار الأجنبي حسب الاتفاقيات الدولية:

تنص الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار الموقعة في 1971/05/27 على أن مصطلح الاستثمار يشمل الاستثمارات المباشرة كالمشروعات وفروعها ووكالاتها وملكية الحصص والعقارات، كما يشمل الاستثمارات غير مباشرة مثل الاكتتاب في الأسهم والسندات وكذلك القروض التي يتجاوز أجلها ثلاث سنوات.²

وحسب الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام 1970، تعرف الاستثمار العربي بأنه "استخدام رأس المال العربي في إحدى مجالات التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق عائد في إقليم دولة غير دولة المستثمر".³

¹ - دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص 50.

² - المادة رقم 12/أ من اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار -

³ - الفقرة رقم 6 من المادة 1 من الاتفاقية الموحدة لاستثمار روس الأموال العربية في الدول العربية 1980.

ويعرف حسب اتفاق الاستثمار الثنائي المعقود بين الدانمرك وليتوانيا بأنه " كل أنواع الأصول المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والتي تحاز بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة بين مستثمر ومنشأة".

إذن ينتج عن الاستثمار الأجنبي انتقال كل أو بعض الموارد الاقتصادية خارج حدود السوق المحلي إلى سوق أو أسواق عالمية أخرى، قصد تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية، كجني الأرباح، وفتح أسواق جديدة، والاستفادة من الميزات النسبية بين البلدان المختلفة، بل قد يتعدى ذلك إلى غايات سياسية، أو اجتماعية، أو ثقافية، كنشر ثقافة الدولة الأجنبية أو حضاراتها في مجتمع البلد المضيف. بالاعتماد على التعاريف السابقة نستنتج أنه حتى يكون الاستثمار أجنبي يجب أن يتوفر فيه شرط أساسي وهو أن يتم هذا الاستثمار خارج حدود الدولة المستثمرة، أي انتقال رأس المال من الدولة المستثمرة إلى دولة أخرى تسمى بالدولة المضيضة بحيث يخضع هذا الاستثمار للقوانين والتنظيمات و الإجراءات الخاصة بالدولة المضيضة.

3. مراحل تطور الاستثمار الأجنبي:

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي لا تعد حديثة العهد فبالرجوع إلى الحضارات القديمة كالحضارة المصرية، الإغريقية والإسلامية نجد العديد من النشاطات التي تمت خارج حدود الدولة، ولكن ظهور الاستثمار الأجنبي بمفهومه الحديث ارتبط بقيام الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر (19)، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة و زيادة حجم المنتجات إلى اتساع التجارة و إلى فتح الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوربا، ثم تطور وعرف ازدهارا ملحوظا بعد تلك الفترة حتى وقتنا الحالي.

من خلال تتبع التاريخي لحركة رؤوس الأموال الدولية يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي إلى ثلاث مراحل:¹

1.3. الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى (1800-1913):

بلغت الاستثمارات الأجنبية في هذه الفترة قممها حيث ازدهرت بشكل كبير وذلك راجع إلى قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد²، وتلبية لمتطلبات الصناعة و التجارة كان من الضروري على رجال الأعمال و الاقتصاديين الاهتمام بالادخار والاستثمار في داخل الوطن وخارجه، كما تميز الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة بقيام القطاع الخاص بالاستثمار، وظهوره في دول أوروبا و على وجه الخصوص بريطانيا التي تزعمت حركة تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وذلك راجع إلى الاستقرار السياسي، التوسع الكبير في نشاطها الاقتصادي الداخلي حيث مكنها من زيادة مدخراتها التي كانت دافعا لإنشاء سوق المال في لندن، فضلا عن مستعمراتها التي اعتبرت مكانا آمنا لاستثماراتها، كما قامت معظم الدول الأوروبية بتشجيع استثماراتها الأجنبية مما ساعد في نمو الثورة الصناعية في القارة الأوروبية.

في نهاية القرن التاسع عشر توجه جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة الأمريكية - التي قامت بإنشاء مصانع في كندا، أمريكا اللاتينية، كوبا والمكسيك - كندا، الأرجنتين، نيوزيلندا والهند، أما نصيب الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا قد كان ضئيلا، واستمر هذا التوزيع للاستثمار الأجنبي حتى عام 1913، أهم القطاعات التي تركز فيها الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة كانت قطاع النقل وبصفة أدق السكك الحديدية، القروض العامة،

¹ - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، 2006، ص 71.

² - Alain Samuelson, Economie Internationale, Librairie Vebert, Paris, France, 1995, P68.

الاستثمار في المواد الأولية، المصارف والبيوت المالية، التجارة والصناعة، وقد تميز الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة باتجاهه نحو أوروبا الغربية.

تعتبر هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث اتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، و أغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، كما شهدت هذه المرحلة ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر و تميزت بظروف اقتصادية و سياسية ملائمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، و يرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رؤوس الأموال و التجارة.
- حماية الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

2.3. الاستثمارات الأجنبية خلال الحربين العالميتين (1914-1945):

كان للحرب العالمية الأولى أثر بالغ على الاستثمار الأجنبي سواء من حيث الحجم أو الاتجاه فقد خسرت العديد من الدول المصدرة لرأس المال لجزء كبير من استثماراتها في الخارج بسبب بيع هذه الاستثمارات لمواجهة نفقات الحرب أو بسبب التدمير المادي لها أو مصادرتها، فقد تقلصت في هذه الفترة الاستثمارات بين الدول الأوروبية، كما أن بريطانيا أجبرت على تصفية معظم استثماراتها في الخارج من أجل تمويل الحرب، و نفس الشيء بالنسبة لألمانيا فقد قامت بتصفية جزء كبير من استثماراتها في الخارج.

شهدت هذه الفترة تنامي قوة الولايات المتحدة الأمريكية و تراجع سيطرة بريطانيا على الاستثمار الأجنبي المباشر¹، حيث احتلت الو.م.أ المرتبة الأولى في مجال الاستثمار الأجنبي، كما تميزت هذه الفترة بانتقال رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة وكذلك من بعض الدول النامية إلى الدول المتقدمة كالأرجنتين و فلندا.

لوحظ في هذه الفترة أن التوزيع النوعي والجغرافي للاستثمار تغير حيث زادت أهمية القروض العامة مقابل انخفاض الاستثمار في قطاع النقل (السكك الحديدية)، كما تم تسجيل تحول الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع البترولي والصناعات التحويلية، بعبارة أخرى توجه الاستثمار الأجنبي نحو الدول المنتجة للمواد الأولية سواء عن طريق إفراض تلك الدول أو عن طريق الاستثمار المباشر.

وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة شهدت تراجعاً كبيراً بسبب:

- ظروف الحرب و الاضطرابات و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي.
- الظروف الاقتصادية الدولية التي كان لها أثر بالغ على تراجع الاستثمار الأجنبي، كعدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا بسبب التضخم الذي ساد معظم الدول الأوروبية إضافة إلى الكساد الاقتصادي الكبير.²

- انهيار قاعدة الذهب و ما صاحب ذلك من زيادة انكماش في حجم الاقتراض الخاص.
- كما شكل اختلاف السياسة الجمركية من دولة إلى أخرى في ظل غياب تنظيم قانوني دولي موحد للتجارة الدولية عائقاً أمام نمو الاستثمارات الأجنبية.

¹ - علي نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005، ص 103.

² - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 74.

3.3. الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية:

تزايدت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية بسبب نفقات الحرب و الديون ...، وقد أدت هذه الظروف إلى تحول بعض الدول من دول مصدرة لرأس المال إلى دول مدينة كبريطانيا، في المقابل زادت الاستثمارات الأمريكية بنسب كبيرة وأصبحت مركزا رئيسيا لتصدير رأس المال إلى الخارج سواء للدول المتقدمة أو النامية.

شهدت هذه الفترة انتقال رأس المال العام وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى الكثير من الدول في هيئة قروض وإعانات بهدف إعادة إعمارها وتنمية اقتصادها¹، كما تميزت هذه المرحلة بظهور هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الخاص بالتنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عدم إقبال رأس المال الخاص للاستثمار في كثير من الدول وخاصة أوروبا الغربية بسبب العوائق السياسية و القانونية و الاقتصادية التي خلفتها الحرب.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت مقارنة بالاستثمار غير مباشر الذي سجل تراجعا ملحوظا حتى بلغ مقداره ما بين 1952-1964 حوالي 143.4 مليون دولار بينما بلغت الاستثمارات المباشرة ما يقارب 664 مليون دولار.

في نهاية السبعينات تغيرت الوضعية بالنسبة لبعض الدول النامية من دول مستضيفة للاستثمارات الأجنبية إلى دول مصدرة لهذه الاستثمارات، و من أهم هذه البلدان النامية نجد الأرجنتين، البرازيل، كوريا الجنوبية، و الهند إلا أن نسبتها كانت ضئيلة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الدولية، بينما أصبحت أوروبا الغربية في تلك الفترة أول منطقة لجذب هذا النوع من رؤوس الأموال.²

¹ - كان الهدف من وراء هذه القروض والإعانات هي دوافع سياسية ولا يمكن التعويل عليها كثيرا في التنمية الاقتصادية.

² -Michel de lapierre,Christian millele, Les Firmes multinationales, Libraire vebert, Paris, France 1995,P49.

شهدت فترة الثمانينات و بداية التسعينات ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير إلا أنه تركز في البلدان المتقدمة، كما اعتبرت الو.م.أ أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما عرفت هذه الفترة بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج و تركزت استثماراتها في قطاع الصناعات التكنولوجية و قطاع الخدمات.

كما تميزت هذه الفترة بتدويل قطاع الخدمات خاصة قطاع البنوك و التأمين و القطاعات المرتبطة بالتجارة.

و هكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية تتطور و ترتفع من سنة لأخرى و هذا ما أدى إلى تنافس الدول على جذب هذه الاستثمارات مرة و إصدارها مرة أخرى.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي

يميز الفكر الاقتصادي بين صيغ متعددة للاستثمار الأجنبي، ولعل من أهم تلك الأشكال والصيغ هي تقسيم الاستثمار الأجنبي إما حسب مدته أو على حسب طبيعته، وعلى هذا الأساس ينقسم الاستثمار الأجنبي حسب المدة إلى استثمارات أجنبية قصيرة الأجل، واستثمارات أجنبية طويلة الأجل، أما من حيث طبيعته فيمكن تقسيمه إلى استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة.

1. الاستثمار الأجنبي من حيث المدة:

ينقسم الاستثمار الأجنبي من حيث المدة إلى استثمار قصير الأجل، و استثمارات طويلة الأجل، وعليه يعتبر الزمن العنصر الرئيسي للتمييز بين كل من الاستثمارين، إلا أنه ليس المعيار الوحيد للفرقة بينهما، بل هناك اعتبارات أخرى يتم الاعتماد عليها للفرقة بين الاستثمار الأجنبي قصير الأجل والاستثمار الأجنبي طويل الأجل، كالدور الذي يلعبه كل نوع في اقتصاد الدولة المضيفة ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني لتلك الدولة، حيث نلاحظ أن الاستثمارات طويلة الأجل تساهم بشكل كبير في عملية النمو الاقتصادي للدول المضيفة على عكس الاستثمارات قصيرة الأجل، وكذا درجة السيولة النقدية، أي المدة التي يستغرقها كل استثمار للتحويل إلى مقابل نقدي، إذ يمكن تحويل الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مقابل نقدي خلال مدة قصيرة نسبياً مقارنة بالاستثمارات طويلة الأجل التي قد تستغرق فترة طويلة للتصرف بها وتحويلها إلى مقابل نقدي.

1.1. الاستثمار الأجنبي قصير الأجل:

يقصد بها الاستثمارات التي تعقد لمدة أقل من السنة، وهو ذلك الاستثمار الذي تنظم فيه ومن خلاله الحقوق والالتزامات للأطراف المتعاقدة، والتي تستحق خلال سنة واحدة، وغالبا ما ينشأ هذا النوع من

الاستثمارات لانتقال السلع والخدمات بين الطرفين المتعاقدين. ويكون الهدف من وراء هذا الشكل من الاستثمار القصير الأجل هو ضمان تحقيق عائد أكبر في البلد المضيف مقارنة بالعائد المحقق في البلد الأصلي، أو تقادي بعض المخاطر التي تواجه المستثمر في موطنه الأصلي، كخطر المصادرة أو خطر خضوعه لضرائب مرتفعة أو غيره من المخاطر التي قد تهدد استثماراته، حيث يضمن أنه بتحويل هذه الاستثمارات خارج حدود موطنه الأصلي قد يتفاد تلك الأخطار ولو لمدة قصيرة لحين زوال تلك الأخطار.

2.1. الاستثمار الأجنبي طويل الأجل

يتجسد الاستثمار الأجنبي طويل الأجل في القروض التي تزيد مدتها على السنة والتي تنصب على أصول ثابتة كإقامة فروع لمشروعات أجنبية داخل الدولة المقترضة، وعليه تستخدم هذه الاستثمارات لإنشاء أو تمويل مشروعات إنتاجية في الدول التي تنتقل إليها، مما يؤدي عموماً إلى تنمية الاقتصاد الوطني لتلك الدول، وعليه تفضل هذه الدول الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل وتقوم بتشجيعها على حساب الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل بتوفير المناخ المناسب لها ووضع القواعد القانونية اللازمة لتنظيمها.

2. الاستثمار الأجنبي من حيث طبيعته:

يقسم الاستثمار الأجنبي من حيث طبيعته إلى استثمارات مباشرة وغير مباشرة (استثمار المحفظة)¹، ويلاحظ أن هناك طريقتين يمكن من خلالهما تحديد ما إذا كان الاستثمار مباشر أو غير مباشر، تعتمد الطريقة الأولى على بيان صور مختلفة للاستثمار المباشر كإنشاء مشروع جديد، أو توسيع مشروع قائم، أو تملك مشروع قائم أو جزء منه أو تملك عقار، وبيان صور أخرى للاستثمار غير

¹ - Ashfaque H. Khan and Yun-Hwan Kim, Forieng direct investment in Pakistan: Policy issues and operational implications, Economics and Development Resource Center, Series N^o 66, 1999, P8 .

مباشر كالاكتتاب في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو شرائها من أسواق الأوراق المالية أو الإيداع في البنوك¹، أما الطريقة الثانية فتعتمد على معيار مدى سيطرة المستثمر على المشروع فإذا كان هدف المستثمر السيطرة على المشروع أو الاشتراك في إدارته ، بحيث تنشأ علاقات اقتصادية مستمرة بين المستثمر والمشروع، فهو بصدد توظيف أمواله في إحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كان المستثمر لا يهدف إلى السيطرة على المشروع واكتفى بالاشتراك في تمويله بطريقة غير مباشرة، كإجراء نسبة محدودة من قيمه لغرض المضاربة أو الإقراض، وعلية فهو بصدد توظيف أمواله في إحدى أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر، أي تكون مجرد توظيفات مالية في مشروعات قائمة بغرض تحقيق عائد سريع وليس بغرض السيطرة على إدارتها².

1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد اختلفت التعاريف المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الجهات المعرفة له (سنتعرض إلى هذه التعاريف في المبحث الثالث)، ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار. من خلال هذا التعريف يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:³

¹ - شرف الدين، المرشد إلى إعداد تشريع الاستثمار، 1990، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص26-27.

² - حسني المصري ، شركات الاستثمار، القاهرة، دار النهضة العربية، 1981 ، ص145-146

³ - أبو قحف عبد السلام، السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعة ، الإسكندرية، 1989، ص24.

1.1.2. الاستثمار المشترك:

وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والملكية هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع، أو العلامات التجارية.

2.1.2 الاستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي:

الملكية المطلقة هنا للمستثمر الأجنبي وبالتالي سيطرة كاملة من قبل المستثمر الأجنبي على رأس المال و الإدارة كالشركات متعددة الجنسيات.

2.2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يختلف الاستثمار الأجنبي غير المباشر عن الاستثمار الأجنبي المباشر في كون هذا الأخير ينطوي على اكتساب حق الرقابة و الإدارة في المنشآت المستثمر فيها، أما الاستثمار غير المباشر فيهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح لكن بدون إشراف مباشر لأصحاب الأموال على إدارة المنشآت المستثمر فيها، وعليه لا يحاول المستثمر التأثير على السياسة الاقتصادية في مشروع أو التحكم في الإدارة، أو التدخل في عمليات الإنتاج و تسعير المبيعات، فالأمر يقتصر على تحقيق عائد مالي، وهو الاستثمار الذي يتخذ شكل قروض مقدمة من الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية، أو هو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، أي شراء أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو الأوراق المالية بصورة عامة الصادرة من الدولة المستقطبة لرأس المال أو هيئاتها العامة أو الشركات التي تنشأ فيها، على ألا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق إدارة الشركة و السيطرة عليها، و يستقطب هذا النوع من الاستثمارات الدول التي تملك أسواق مالية متطورة و البورصات الخارجية و سهولة التعامل فيها و إمكانية تسهيل الأصول و الأوراق المالية و حرية التحويل، و يتم اللجوء إلى هذا النوع

من الاستثمارات عندما تكون الاستثمارات الداخلية معرضة للمخاطر دون توافر الضمانات أو أن العائد المقارن يكون في صالح التوظيف الأجنبي و على حساب التوظيف الداخلي.

من خلال ما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي غير مباشر قد يكون في صورة قروض تقدم إلى الدول المستقبلية لرأس المال أو المشروعات الاقتصادية فيها، كما قد تكون في صورة الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدول المضيفة. وعليه يمكن تقسيمه إلى الأشكال التالية:

1.2.2. القروض:

يتخذ الاستثمار الأجنبي غير مباشر في صورة القروض ثلاث أشكال رئيسية يتم تقسيمها على أساس الجهة المصدرة لهذه القروض:

1. القروض التي تقدمها الهيئات أو الشركات الأجنبية الخاصة أو الأفراد:

تحوي جميع ما تقدمه الهيئات أو الشركات الخاصة أو الأفراد من أموال لتوريد السلع والخدمات للدول المقترضة، كما تشمل أيضا رأس المال الذي يتم الحصول عليه من البنوك الأجنبية الخاصة كتسهيلات مصرفية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول المقترضة وفق القواعد القانونية المقررة بهذا الخصوص.

2. القرض العام:

هو القرض الذي يعقد بين إحدى الدول المصدرة لرأس المال وحكومة دولة أخرى (الدولة المقترضة)، ويسمى هذا القرض عاما لأن الجهة المقرضة قد تكون إحدى الحكومات أو الهيئات العامة، وهو يختلف بذلك عن القرض الخاص الذي يكون المقرض فيه فرد أو شركة أو مؤسسة خاصة.

3. قروض مؤسسات التمويل الدولي:

هي القروض التي تحصل عليها الدول من المنظمات والمؤسسات الدولية، ويتم تقسيم هذه المؤسسات أو المنظمات إلى قسمين رئيسيين:

1.3. المنظمات التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

2.3. المنظمات الحكومية المتخصصة التي ترتبط مع الأمم المتحدة باتفاقيات وصل تجعلها وكالات متخصصة وهي: البنك الدولي للتنمية و الأعمار (IBRD)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وكالة التنمية الدولية (IDA)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

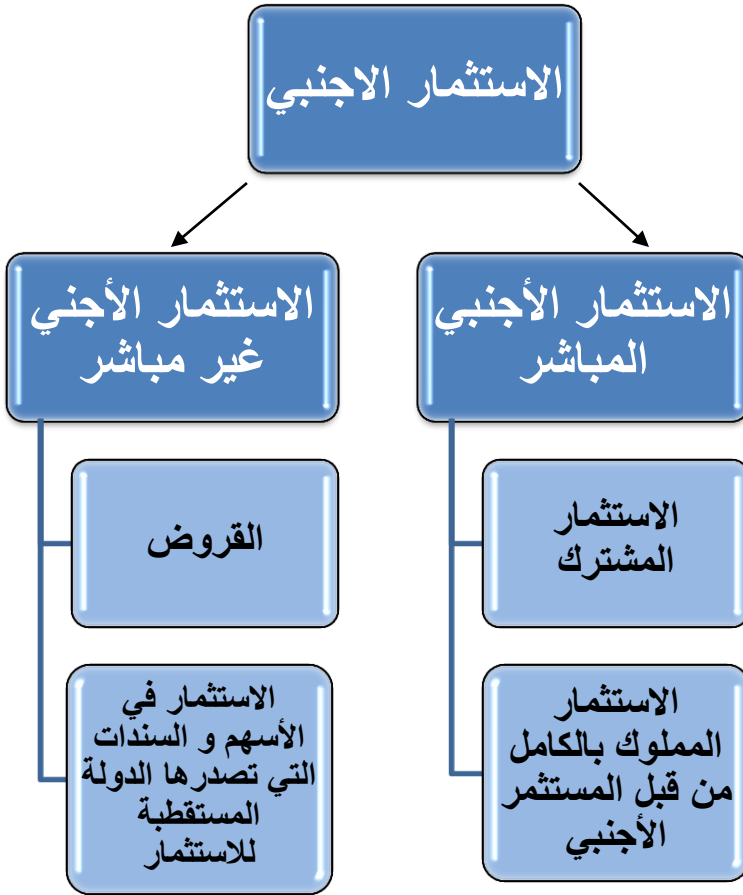
يلاحظ أن الاقتراض من هذه المؤسسات يعد حقا للأعضاء المساهمين فيها.

1.2.2. الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المستقطبة للاستثمار:

في هذا النوع من الاستثمارات غير مباشرة تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار و طرح سندات في الأسواق المالية للدول الأخرى، كما يمكن أن يتم هذا الاستثمار من خلال قيام شركة تحت التأسيس في الدولة المستقطبة للاستثمار بطرح نسبة من أسهمها في الأسواق المالية لدولة أخرى للاكتتاب فيها من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات الأجنبية ، متى سمح قانون تلك الدولة بذلك.¹

¹ - عبد الواحد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص109

الشكل رقم(02): تقسيمات الاستثمار الأجنبي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي.

إن الدافع من وراء الاستثمار الأجنبي هو تحقيق جملة من الأهداف سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو غيرها، وقد يقودنا الحديث عن دوافع الاستثمار الأجنبي إلى الحديث عن هذه الدوافع من منظورين مختلفين، فعملية الاستثمار الأجنبي تحوي طرفان فهناك دول مصدرة للاستثمار وهي الدول صاحبة الاستثمار أو الدولة الأم، وأخرى متلقية لهذا الاستثمار وهي الدول المستقطبة أو المضيفة للاستثمار، من الملاحظ أن معظم الدراسات التي تناولت دوافع الاستثمار الأجنبي ركزت على تبيان الدوافع الخاصة بالدولة صاحبة الاستثمار باعتبارها هي المحرك الأساسي لهذه العملية متجاهلين الهدف أو الدافع وراء فتح المجال أمام هذه الاستثمارات من طرف الدول المضيفة، و عليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دوافع الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار ومن وجهة نظر الدول المتلقية لهذه الاستثمارات.

1. دوافع الاستثمار الأجنبي من منظور الدول المصدرة للاستثمار:

هناك عدة دوافع وعوامل قد تجعل المستثمر (سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا) يفضل الاستثمار خارج حدود موطنه الأصلي، ويمكن إجمالها في توافر مناخ استثماري ملائم للقيام باستثماراته¹، أي وجود أوضاع اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وقانونية قد تدفعه للإقبال على الاستثمار في دولة معينة وتحقق أهدافه وتطلعاته من وراء هذه الاستثمارات، وسنتعرض فيما يلي إلى أهم هذه العوامل التي قد تكون دافعا للاستثمار خارج حدود الدولة الأم:

- السعي إلى تحقيق أرباح وعوائد مرتفعة، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر دائما يبحث عن الوسائل التي تحقق له ذلك، فنجد العديد من المستثمرين (سواء كانوا أشخاصا طبيعيا أو معنويا)

¹ - الفاتح محمد عصمان، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000 إلى 2010، مجلة اماراباك، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، 2013، ص17.

يتجهون للاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق أرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل معتمدة في ذلك على اختلاف درجات النمو الاقتصادي، وعلى اختلاف تكاليف الإنتاج في تلك الدول، كالاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدول المضيفة، ومن التكاليف المنخفضة لعناصر الإنتاج كالمواد الأولية وكلفة الطاقة أي استغلال الميزة النسبية للدول الغنية بهذه المواد.

- البحث عن أسواق جديدة والرغبة في النمو والتوسع، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري في النمو والتوسع والتخلص من المخزون الإنتاجي الزائد يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ خارج الحدود الوطنية¹.

- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة عن طريق إقامة استثمارات في دول وأسواق مختلفة، وبذلك يستطيع مواجهة الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة بالاستفادة من فكرة التنوع في الأسواق لتقليل المخاطر. فمن النادر أن تكون الدورات الاقتصادية لدولتين متماثلة أو أن معدلات التضخم تسير على نفس الوتيرة، ولكن يجب على المستثمر أن يراعي في اختيار الدول المضيفة لاستثماراته عدم وجود معامل ارتباط قوي بين اقتصادياتها فقد يؤثر ذلك على استثماراته.

- احتواء المعرفة الفنية والعلمية والتخلص من تكنولوجيا متقدمة بالاعتماد على صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموماً بعقود استثمار تتصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج.

- تجنب قيود التجارة الخارجية المتمثلة في وضع بعض القيود على عمليات الاستيراد بهدف حماية المنتج الوطني كفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو وضع حد أقصى لكمية السلع

¹ - محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، 107 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص 28-29

الأجنبية التي يسمح باستيرادها وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى التقليل من استيراد السلع الأجنبية، ولتخطى هذه الحواجز يقبل المستثمر الأجنبي على إقامة وحدات إنتاجية في تلك الدول.

- يمثل العامل القانوني دافع مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي للإقدام على الاستثمار في الخارج ، فتجد العديد من الدول تعمل على إصدار تشريعات وقوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الحماية والضمان الكافي له مراعية في ذلك أمنها وسلامتها الاقتصادية وحققها في الرقابة وعدم السماح لرأس المال الأجنبي بالمساس بسلطتها أو السيطرة على ثروتها الاقتصادية، كما نجد في المقابل بعض الدول المصدرة لرأس المال تقوم كذلك بإصدار قوانين تشجع بمقتضاها عملية الاستثمار خارج الحدود الوطنية مقابل ضمان وتأمين هذه الاستثمارات مثلا وذلك لما يوفره هذا الاستثمار من آثار ايجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يقبل المستثمر على إقامة مشاريعه خارج حدود دولته للاستفادة من هذه القوانين والتشريعات المتمثلة في الإعفاءات والامتيازات الممنوحة من طرف الدول، كالتسهيلات الضريبية المتمثلة في عدم خضوع الأرباح لضريبة مزدوجة أو تأجيل الضرائب المالية عليها، أو منحها القروض بشروط ميسرة، والاستفادة كذلك من نصوص الاتفاقيات الدولية الخاصة بمعاملة الاستثمارات الأجنبية إذ تلتزم الدولة المتعاقدة بمقتضى هذه الاتفاقيات بجملة من الالتزامات القانونية التي تتضمنها هذه الاتفاقيات.

- بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر نجد أن العامل السياسي يلعب دور مهم ويمثل دافع أساسي بالنسبة للمستثمر الذي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار للقيام باستثماراته، فلن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها.

- كما قد يكون الدافع وراء الاستثمارات الأجنبية هو خلق مناصب للعمل في الخارج أي التخفيف من البطالة في الدولة الأم، أو سعيها لنشر معرفتها وثقافتها وأنظمتها الاجتماعية والسياسية في الدول

المضيفة، أو ممارسة بعض الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف من خلالها إلى السيطرة على هذه الدول، أو لاعتبارات إستراتيجية أخرى.

2. دوافع الاستثمار الأجنبي من منظور الدول المتلقية للاستثمار:

يختلف دافع الاستثمار الأجنبي من منظور الدول المتلقية له عن الدول المصدرة له فكل له وجهة نظر وأهداف يسعى إلى تحقيقا من وراء هذه الاستثمارات. فمجرد تفكير هذه الدول (الدول المضيفة) بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية ومحاولة استقطابها وتوفير المناخ الاستثماري الملائم والمشجع لها وقد تصل لأن تتنافس فيما بينها لاجتذاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات، فهي مدركة ومتيقنة من أهمية هذا النوع من الاستثمارات ولها الدوافع الكافية لتبرر بها السماح بدخول رأس المال الأجنبي إلى حدودها الإقليمية، وعليه يمكن إجمال أهم دوافع الاستثمار الأجنبي من منظور الدول المتلقية له فيما يلي:

- يعتبر رأس المال عامل مهم من عوامل التنمية الاقتصادية، حيث تتكفل المصادر الوطنية بمهمة توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الادخار الوطني ومساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية، ولكن قد يكون الادخار المحلي ضئيلا بحيث لا يمكن من خلاله توفير الأموال اللازمة للقيام بمتطلبات التنمية الاقتصادية المراد تحقيقا، وعليه يصبح اللجوء إلى رأس المال الأجنبي ضرورة لا بد منها باعتباره الوسيلة الأكثر أمانا للتمويل إذا ما قورنت بمصادر التمويل الأخرى كالقروض، لعل أبرزها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، ولهذا فهي تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية.

- كما قد يكون دافع الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي هو رفع مستوى العمالة الوطنية من خلال الخبرة المكتسبة وتحسين المعلومات والخبرات باعتبار وظيفة الموارد البشرية ووظيفة إستراتيجية و دولية¹، مساهمته في التخفيف من ظاهرة البطالة بتوفير فرص عمل للأيدي العاملة المحلية.

- يعد الاستثمار الأجنبي أداة رئيسية لنقل التكنولوجيا الحديثة، لذلك تسع الدول من خلاله إلى توسيع نطاق البحث العلمي والحصول على تكنولوجيا متقدمة وتطبيقها في مختلف القطاعات وتحقيق التقدم الاقتصادي، وإنشاء مشروعات تنماشى مع عوامل التطور التقني والاقتصادي والتي قد لا يتسنى للشركات الوطنية القيام بها.

- كما أن هدف إحلال الواردات أو زيادة الصادرات قد يكون دافع لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، فقد تسعى بعض الدول إلى الحد من الواردات لبعض السلع فتقوم بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لتحقيق هذا الهدف، كما قد يكون الدافع من وراء الاستثمارات الأجنبية هو تنشيط القطاعات غير حيوية، أو بعض المناطق النائية فتقوم بتوجيه هذه الاستثمارات لها لإدخالها في المجال الحيوي للاقتصاد.

- تنمية التجارة الخارجية من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة الصادرات، ومن ثم توفير احتياطا من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

¹ - Salah Daoudi, Abdelhamid Sebbagh, Le turnover: Causes et Actions Correctives dans un Etablissement de Renomme Intrenationale, 14 Universite de Printemps de laudit social, Oran- Algerie 16 et 17 Mai 2012, p245.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة من أولى اهتمامات الدول في الوقت الحالي, , نظرا لأهميتها بالنسبة للمستثمر و الدولة المضييفة على حد سواء, فبالنسبة للمستثمر فإن هذا النوع من الاستثمارات يمكنه من حق الرقابة والإشراف على أمواله وإدارتها, أما بالنسبة للدولة المضييفة فيمكنها من الحصول على رؤوس الأموال بالإضافة إلى حصولها على الخبرة الإدارية والتنظيمية والتكنولوجيا.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد الجهات المعرفة له نذكر من بينها:

1.1. حسب صندوق النقد الدولي:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى غير دولة المستثمر ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة.

2.1 . حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمارات الأجنبية، حسب التعريف الأول فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار يوجه بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما ويشمل على الخصوص:

- الاستثمار الذي يؤدي إلى ممارسة تأثير حقيقي في تسيير مؤسسة كبيرة أو متوسطة.
- إنشاء وتوسيع فرع تابع لمؤسسة مملوكة بالكامل لصاحب رأس المال.
- الحياة التامة لمؤسسة قائمة.
- المساهمة في ملكية مؤسسة جديدة أو قائمة.
- منح قرض على المدى الطويل سيع سنوات فما فوق.

أما التعريف الثاني فيرى أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم ، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع

بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كانت لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، فرعا أو شركة تابعة لها تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي. وقد اشترطت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أن تكون حصة المستثمر من 10 % فما فوق لكي يعتبر استثماره استثمارا أجنبيا مباشرا¹، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10 %، فإنه في هذه الحالة يعد استثمارا أجنبيا غير مباشر، و مع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر و غير المباشر ليس واضحا وغير متفق عليه، فتعتبر أستراليا حيازة 25 % على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثمارا مباشرا على حين نجد نسبة 20 % في فرنسا، و 10 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا.

3.1. حسب منظمة التجارة الخارجية:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) و الذي يتحصل أو يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف أو المستقبل) و ذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات.

4.1 حسب محاسب ميزان المدفوعات:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يتحصل الأشخاص غير المقيمين على الأغلبية في هذه المؤسسة وتختلف أهمية هذه الحصة من بلد إلى آخر حيث تتعدى المستوى الدولي بنسبة 20% من رأس مال المؤسسة وفي بعض الدول يكفي أن تكون النسبة 10% لكي يكون الاستثمار مباشرا.²

¹ - حسن بن رقدان الههوج، اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار و التمويل: تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر، 2004، ص56.

² - علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص232.

5.1. حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

يعرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (البلد المستقبل للاستثمار). تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصته تساوي أو تفوق % 10 من الأسهم العادية أو قوة التصويت في مجلس الإدارة للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

6.1. تعريف فرنسوا كسني (François Chesnais):

يكون الاستثمار الأجنبي استثماراً مباشراً إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10% فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة، وهذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على أن تلك المساهمة هي استثماراً طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسيير المؤسسة.

7.1. تعريف هاري جونسون:

إن المحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن من تحويل حجم معين من رأس المال.¹

8.1. حسب عبد السلام أبو قحف:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن تملك جزئي للطرف الأجنبي للمشروع الاستثماري سواء كان المشروع إنتاجياً أو خدمياً.

¹ - Elias Gamage (Cheire de l'investissement direct étranger), 2001, P55

7.1. تعريف جيل برنان:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".¹

8.1. تعريف هيغونير (Hugonnier):

هو استثمار محقق من طرف شركة (منظمة مالية) غير مقيمة أو طرف شركة (منظمة مالية مسيرة من طرف أخرى غير مقيمة) من خلال الإنشاء أو التوسيع (إنشاء فرع أو شركات جديدة) أو من خلال المشاركة في شركة (منظمة مالية) جديدة أو موجودة من قبل، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بإعطاء الحق للمستثمر للإشراف واتخاذ القرارات بشكل دائم فيما يتعلق بتسيير الشركة أو المنظمة المالية التي تم الاستثمار فيها، وأن الأخذ بعين الاعتبار للاستراتيجيات التجارية والصناعية والمالية ذو أهمية أثناء اتخاذ القرارات لتحقيق استثمار أجنبي.²

¹ - جيل برنان، الإستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد وعلي زلعور، منشورات عويدات، لبنان، 1991، ص 11 .

² -2002 MANNAI , "Techniques financières internationales", 7eme ed ,economica , PARIS, Yves simon-Samir-
,P620

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتباين وقد يرجع ذلك إلى اختلاف المرجعية الفكرية للكتاب، فحسب بهرمان (Behrman) مثلا فإنه يتبنى تصنيف يقضي بتقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أنواع¹: الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الاستعماري والذي يتميز بالتبعية المطلقة للشركة الأم، و يهدف إلى استخراج المواد الخام واستخدامها في بلد منشأ رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر القاضي بإقامة طاقات إنتاجية وذلك بغرض إنتاج سلع وخدمات مخصصة للبيع في سوق مغلقة في نطاق البلد المضيف فقط، استثمار الشركات متعددة الجنسيات التي تخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع.

أما حسب الكاتب أبو قحف عبد السلام فقد اعتمد على مبدأ نسبة المساهمة في رأس مال الشركة و قوة اتخاذ القرار في تصنيف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بالاعتماد على التعريف السابقة التي تتفق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن ممارسة المستثمر الأجنبي لنشاط اقتصادي خارج حدود وطنه مع احتفاظه بحق إدارة و رقابة هذا النشاط سواء من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية له، سيتم اعتماد التقسيم التالي للاستثمار الأجنبي المباشر²:

1. الاستثمار المشترك:

تعددت آراء المفكرين الاقتصاديين فيما يخص الاستثمار المشترك، فحسب كولدي (Kolde) الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشترك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في

¹ - ميروتوف، أ، ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمت علي محمد علي تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 94

- أبو قحف عبد السلام، السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 24²

رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية...، أما تيربسترا (Terpstra) يعرفه على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، بحيث يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه، ويرى ليفنجستون أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس مال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا.

فالاستثمار المشترك يعتبر أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والملكية هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع، أو العلامات التجارية.

1.1. مزايا الاستثمار المشترك:

1.1.1. بالنسبة للدولة المضيفة:

- يساهم الاستثمار المشترك في تدفق رؤوس الأموال و التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.
- خلق فرص عمل و طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات و التقليل أو الحد من الاستيراد.
- يخفض من درجة سيطرة أو تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.
- ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار و هذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع و ذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية.

- زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية و هذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة و الإدارة الفعالة.

2.1.1. بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا للمستثمر الأجنبي في حالة عدم سماح الدولة المضيفة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، حيث يسمح للمستثمر من تحقيق قدرا من التحكم والرقابة على المشروع.

- يساعد على تخفيض الأخطار التي تحيط بالمشروع كالتأمين والمصادرة.

- يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية و الجمركية المفروضة في الدول المضيفة.

- يقلص من بعض الصعوبات و المشاكل التي تواجه الطرف الأجنبي كالبيروقراطية، وبالأخص إذا كان الطرف الوطني يمثل الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة.

2.1. عيوب الاستثمار المشترك:

1.2.1. بالنسبة للدولة المضيفة:

- إن تحقيق المزايا السابقة مرهون بمدى توفر الطرف الوطني على القدرة الفنية و الإدارية و المالية على المشاركة في رسم و توجيه السياسات الاستثمارية للمشروع.

- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، كزيادة فرص التوظيف.

2.2.1. بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- تضارب المصالح الوطنية مع مصالح المستثمر الأجنبي خاصة إذا أصر الطرف الوطني على تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع، و ذلك ما قد لا يتفق مع أهداف المستثمر المرتقبة خاصة في الرقابة و الإدارة.
- قد يتعرض الطرف الأجنبي إلى الإقصاء من قبل الطرف الوطني عن طريق التأميم أو المصادرة، خاصة في حالة عدم وجود قوانين تمنع من ذلك.
- وضع قيود على التوظيف و التصدير و تحويل الأرباح و هذا إذا كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي:

- تتطوي مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي على الملكية المطلقة للمستثمر الأجنبي للمشروع الاستثماري وبالتالي سيطرته الكاملة على رأس المال و الإدارة، و هو أبرز أشكال الاستثمارات الأجنبية وأكثرها تفضيلاً من طرف الشركات المتعددة الجنسية، تتمثل المشروعات في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، مع تمتعها بصفة مطلقة بالإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار.
- يساهم الاستثمار المملوك بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا و المعرفة إلى الدول المضيفة، تدفق رؤوس الأموال، إشباع حاجة المجتمع من السلع و الخدمات مما يؤدي إلى تقليل الواردات، تحسين ميزان المدفوعات إذا كان هدفه التصدير.
- تتخوف الكثير من الدول من هذا الشكل من الاستثمارات لأنها تخشى من الاحتكار و التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بين الطرفين.

1.2. مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي:

1.1.2. بالنسبة للدولة المضيفة:

- يساهم في زيادة التدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
 - يؤدي إلى إشباع حاجات المجتمع المحلي بسبب كبر حجم المشروعات، و هذا يؤدي إلى تخفيض الواردات بصورة كبيرة و زيادة الصادرات (في حالة وجود فائض) مما يترتب عليه تحسين في ميزان المدفوعات.

- إن كبر حجم هذه المشروعات يؤدي إلى تشغيل عدد كبير من العمالة.
 - كما أن هذا الشكل من الاستثمارات يساهم في نقل التكنولوجيا و المعرفة من خلال جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة للسوق المستهدفة بغرض تحقيق الأهداف المنشودة للمشروع.

2.1.2. بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- يرجع سبب تفضيل المستثمر الأجنبي لهذا الشكل من الاستثمارات إلى أنه يوفر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع الاستثماري.
 - كبر حجم الأرباح المتوقعة و التي تنتج عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول النامية.

2.2. عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي:

1.2.2. بالنسبة للدولة المضيفة:

- قد تتعرض الدول المضيفة إلى مخاطر الاحتكار و التبعية الاقتصادية في حالة السيطرة الكاملة على المشروع، و خاصة إذا كانت مشاريع تتعلق بمجالات حساسة في الاقتصاد.

2.2.2. بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- يحتاج هذا النوع من الاستثمارات إلى رؤوس أموال ضخمة، كما أن المستثمر الأجنبي يتحمل كل تكاليف المشروع.

- كما أنه لا يخلو من المخاطر كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية، والمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الحروب التي قد تؤدي إلى تدمير وضياع المشروع.

المطلب الثالث: مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقوم مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر و هي غالبا الشركات متعددة الجنسيات* بممارسة أعمالها و وظائفها بما يتلاءم و تحقيق أهدافها وفق مخطط استراتيجي شامل، و تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دور جوهري في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى أن البعض يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات المتعددة الجنسيات، حيث أكدت النتائج التي توصل إليها المؤتمر الذي ضم اقتصاديين و ممثلين لكبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أوروبا و اليابان، و الذي دعت إلى انعقاده منظمة الاتحاد الأطلسي للولايات المتحدة في مارس 1961 على أن "الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، أما الشركات متعددة الجنسيات فهي المعبر الرئيسي عن هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل"¹.

* - اتخذت عدة أسماء منها الشركات العابرة للقارات، الشركات عبر الوطنية، الشركات العابرة للقوميات، الشركات العالمية، الشركات الكوكبية، الشركات الدولية.

¹ - ميرونوف، أ، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد نقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص9.

ترجع بداية تكوين الشركات المتعددة الجنسيات إلى القرن السابع عشر حيث انتقلت أنشطة الشركات في بعض الدول الأوروبية و خاصة بريطانيا و هولندا إلى مستعمراتها في مختلف دول العالم، إلا أن الشركات متعددة الجنسيات المتعارف عليها حاليا لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر نتيجة التوسع الصناعي و ظهور الرأسمالية.¹

1. تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

إذا كان المفهوم العام للشركات متعددة الجنسيات يشير للشركات العملاقة التي تزاوّل نشاطها في عدد من الدول المضيفة، نجد أن هناك تعدد في المصطلحات التي أطلقت عليها فهناك من أطلق عليها الشركات متعددة الجنسيات، و منهم من استعمل اصطلاح شركات دولية النشاط، بينما يستخدم فريق آخر الشركات متعددة الجنسية أو القوميات، و منهم من يسميها الشركات فوق القوميات.²

تعددت التعارف و تنوعت حسب المعايير التي ارتكزت عليها، فحسب ريموند فرنون "هي مؤسسات ذات أحجام هائلة تحقق عوائد مرتفعة، و تتخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهلة و نفقات إشهارية ، و أن تجسد عمليات الإنتاج في أكثر من بلد"³.

أما حسب لويس ميخائلي فيعرفها على أنها " كل شركة تتجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصلي، الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج"⁴.

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها "شركات مقرها الرئيسي في الدولة الأم و لها أنشطة و عمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق فروع أو شركات تابعة، و يضاف إلى ذلك أن لها حصة كبيرة في القطاع الذي تمارس فيه نشاطها، و توسع الشركات المتعددة الجنسيات نشاطها

¹ - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الشركات عبر الوطنية في دول الاسكوا، 2005، ص3.

² - ابراهيم الاخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2012، ص:30.

³ - Noureddine Benfreha, Les multinationals et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algerie, Edition Dhleb, Alger, 1999, P15.

⁴ - Jean Louis Mucchelli, Relations economiques internationales, Editions Hachette, Paris, 1994, P23.

إما عن طريق إنشاء مشاريع جديدة في الدول أو عن طريق التملك أو عن طريق الاندماج مع شركات من دول أخرى حيث يوجد لبعض الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة فروع في أكثر من 40 إلى 50 دولة¹.

كما عرفت على أنها " شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات و بذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية و البشرية و في نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحثل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حتى إذا كانت تمتلك فروع أجنبية للبيع"².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنها:

- أن المقر الرئيسي للشركة الأصلية (الشركة الأم) يكون في الدولة الأم.

- تمتلك فروع أو شركات موزعة على أكثر من دولة.

- تتميز بكبر حجمها.

- توسع أنشطتها إما عن طريق إنشاء مشاريع جديدة في الدول أو عن طريق التملك أو عن طريق

الاندماج مع شركات من دول أخرى.

كما يرى البعض أنه حتى تتصف شركة ما بالمتعددة الجنسيات يجب أن تتعامل مع دولتين أو

أكثر، أن تبلغ مبيعاتها الخارجية 30% من إجمالي مبيعاتها السنوية، و أن لا تقل أرباحها عن 10%

¹ - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سابق، ص3.

² - محمد عبد العزيز عبد الله عيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005 ص48.

إلى 20% من رأسمالها على مدى ثلاث سنوات على الأقل، و أن تتصف أعمالها بالاستمرار و الديمومة.

2. خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات و التي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة بالعديد من الخصائص التي تميزها و تحدد دورها و تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، و من أهم هذه الخصائص:

1.2. ضخامة الحجم:

تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها و تمثل كيانات اقتصادية عملاقة، و يستدل على ذلك من خلال حجم رأس المال، حجم استثماراتها، تنوع إنتاجها، أرقام المبيعات و الإيرادات التي تحققها، الشبكات التسويقية التي تمتلكها، حجم إنفاقها على البحث و التطوير، بالإضافة إلى هيكلها التنظيمية و كفاءة إدارتها، لكن أهم مقياس متبع لتحديد حجم الشركة هو رقم المبيعات أو ما يعرف برقم الأعمال، و يستخدم كذلك حجم الإيرادات للتعبير عن مدى ضخامة الشركة.

2.2. تنوع الأنشطة:

تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى¹، وقد قامت هذه الشركات بإحلال و فرات مجال النشاط محل و فرات الحجم، أي أن الشركة بدأت تعتمد على تنوع أنشطتها الاقتصادية لكي تتمكن من تعويض الخسارة المحتملة التي قد تصيب نشاط معين بالربح الذي يحققه نشاط آخر.

¹ - صلاح الدين حسن السبيسي، الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم-تطوير و ربط البورصات العربية و تأسيس البورصة العربية الموحدة، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص: 11.

3.2. الانتشار الجغرافي:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، لما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم، و تهدف من وراء هذا الانتشار للبحث عن ميزة نسبية في أي دولة، لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.

4.2. تعبئة الكفاءات:

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على معيار الكفاءة عند التوظيف، و تسعى عند اختيار العمالة أن تستفيد من الإطار المحلي لكل شركة أو فرع بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات و المشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية.

5.2. الاعتماد على المدخرات العالمية:

إن الشركات متعددة الجنسيات في حاجة مستمرة للأموال للممارسة أنشطتها و تمويل مشاريعها، لذلك تعمل على تعبئة أكبر قدر من المدخرات من مختلف دول العالم فهي تنظر إلى العالم كسوق واحدة يمكن أن تحصل منه على ما يلزمها من تمويل، و تعتمد على الوسائل التالية لتوفير الأموال اللازمة:

- تطرح أسهمها في كل الأسواق المالية الهامة في العالم.
- يمكن أن تعتمد على الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات عند إقدامها على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركات منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها.

- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي و غيرها.

6.2. إقامة التحالفات الإستراتيجية:

من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة و تعزيز قدراتها التنافسية تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها، وقد يأخذ هذه التحالف شكل الاندماج و خاصة في مجال البحث و التطوير نظراً للأموال الضخمة التي يحتاجها.

7.2. التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، فمن خلاله تحقق الشركة ما تهدف إليه من تكبير العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر، أي أن المؤسسة تهدف من خلال قراراتها الإستراتيجية إلى زيادة قيمة المؤسسة و قدرتها التنافسية و حصتها في السوق¹.

8.2. المزايا الاحتكارية:

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، وتتحدد المزايا الاحتكارية في:

1. **المزايا التمويلية:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات موارد مالية تمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي.

¹-صالح إلياس، بن يمينة خيرة، قوى البيئة التنافسية (قوة المستهلك) و تأثيرها على القرار الاستراتيجي للمؤسسة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01، 2013، ص 183.

2.المزايا الإدارية: إن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التمييز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية، وتتمثل في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة و يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات و يؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

3.المزايا التقنية: تحصل الشركات عليها من خلال التطوير التكنولوجي المستمر للاستجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة.

4.المزايا التسويقية: تأتي من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب، إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

9.2. الانتماء إلى الدول المتقدمة:

ينتمي المقر الرئيسي أو الشركة الأم في أغلب الحالات إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، وفي مقدمتها الو.م.أ لوفرة رأس المال، واحتكار التكنولوجيا لتهيئ مناخ الاستثمار لنمو هذا النوع من الشركات، ولذلك نرى هذه الشركات مركزة بفروعها في عدد من الدول المتقدمة.

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي، و قد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد العالمي من خلال نمو دورها في تدويل الإنتاج و الخدمات و التجارة، المساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة و التطور السريع للعولمة المالية و التسريع في نمو أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر المحرك الرئيسي له.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختلف المفكرين و الاقتصاديين في تحديد مفهوم موحد لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية قيامه و تفسيراته، فمع التوسع الكبير لهذه الظاهرة و انتشارها خاصة خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث توسع الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ظهرت سياسات إحلال الواردات و كذلك التطور السريع في التكنولوجيا، كل ذلك ساهم في توسع وانتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة للتأثير المزدوج لها على الدولة الأم و على الدولة المضيفة ازداد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة من طرف الباحثين الذين عملوا على تطوير نظرية علمية و عملية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و محاولة تفسير دوافع قيامه و العوامل المسببة له، من خلال القراءة المسحية لمختلف الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر تبين تعدد النظريات التي حاولت تفسير وشرح هذه الظاهرة.

بناء على ما سبق سنحاول التطرق لأهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التعرف على مضمون كل نظرية وأهم الانتقادات التي وجهت لها، و في هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى : التفسير التقليدي و التفسير الحديث و النظريات الحديثة التوفيقية التي حاولت دمج عدة مداخل جزئية في نظرية واحدة.

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بالتطرق لبعض هذه النظريات فيما يلي:

1. النظرية الكلاسيكية

1.1. مضمون النظرية:

استند العديد من المفكرين الكلاسيك في تحليلهم لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من الفرضيات أهمها: الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، الحرية الفردية في ممارسة النشاط¹ و لا وجود لتدخل الدولة، وعدم وجود مشكل الحدود الجغرافية الذي يحد من حرية حركة رأس المال وعناصر الإنتاج². يرى رواد المدرسة الكلاسيكية (أمثال باليجا، فرانك، هود، يونج، وبيرستيكر) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع هي دائماً لصالح الشركات المتعددة الجنسيات و ليس لفائدة الدولة المضيفة مبررين وجهة نظرهم في أن الشركات متعددة الجنسيات لا تقوم بإعادة استثمار أرباحها في الدولة المضيفة بل تحول جزء كبير منها إلى الدولة الأم، كما أن التكنولوجيا التي تقوم بنقلها لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية بالدولة المضيفة، العمل على خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة من خلال منتجاتها و التي قد لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق ما يسمى بالطبقة الاجتماعية وتوسيع الفجوة بين أفراد المجتمع

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية-تطبيقات وسياسات و موضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص55.

² - جبل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة على مقلد و علي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص7.

من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها مقارنة مع الشركات المحلية، التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال التبعية الاقتصادية و السياسية¹.

أما فيما يخص نظرة التوجه الكلاسيكي إلى أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر و بالاستناد على الفرضيات السابقة الذكر، فإن رأس المال ينتقل من البلد الأكثر غنى حيث تكون إنتاجية رأس المال أي معدل الفائدة أكثر انخفاضاً نحو البلد الأكثر فقراً حيث تكون هذه الإنتاجية أعلى أي معدل فائدة مرتفع وذلك لتحقيق أقصى ربح ممكن، و تستمر هذه الحركة إلى نقطة التي تصبح فيها إنتاجية الوحدة الأخيرة من رأس المال، أي الإنتاجية الحدية له متساوية في البلدين، في هذه الحالة تتوقف حركة رأس المال إلى أن يظهر فارق جديد في مردودية رأس المال سواء في نفس الاتجاه أو في الاتجاه المعاكس.²

في المقابل يرى كيندلبرجر (Kindelberger) أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لظروف احتكارية في أسواق تسودها منافسة احتكارية غير كاملة، سواء تعلق الأمر بسوق السلع و الخدمات أو سوق عوامل الإنتاج، ففي السوق الأولى تأخذ المنافسة شكل التمييز في المنتجات، قنوات التوزيع، أو المضاربة في الأسعار، بينما يستند الاحتكار في السوق الثانية على مهارات التسيير، التمييز في الحصول على التسهيلات الخاصة بالتمويل، أو التفوق في التكنولوجيا المستعملة أو ما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الأسواق و ذلك من خلال سياساتها الخاصة بالرسوم الجمركية، الرسوم و الضرائب المختلفة، معدلات الفائدة و معدلات الصرف، في ظل الافتراضات الجديدة ظهر النموذج التقليدي الحديث للنظرية التقليدية و الذي يمكن شرحه كالتالي:

لا يمكن أن يتحقق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا إذا كان:

¹ - أبو قحف عبد السلام ، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص14.

² - جيل برتان مرجع سابق، ص29.

- معدل الفعالية الحدية للاستثمار في السوق الأجنبية أكبر من معدل الفائدة في السوق المحلية:

$$IR_L < ME_F$$

- معدل الفعالية الحدية للاستثمار في السوق الأجنبية أكبر من معدل الفعالية الحدية للاستثمار في

$$ME_L < ME_F \quad \text{السوق المحلية:}$$

- معدل الفائدة في السوق الأجنبية أكبر من معدل الفائدة في السوق المحلية:

$$IR_L < IR_F$$

2.1. الانتقادات الموجهة للنظرية:

إن الافتراضات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي كالمنافسة التامة، عدم تدخل الدولة، و الحرية التامة في انتقال عوامل الإنتاج لا يمكن للواقع الاقتصادي أن يعترف بها و هي فرضيات غير واقعية، فالأخذ بهذه الافتراضات والتسليم بها يجعل المؤسسة تتعد كل البعد في نشاطها عن كل أشكال الاحتكار بإنتاج سلعة نموذجية و تميزها وذلك راجع إلى تساوي فرصها مع المؤسسات الأخرى في الحصول على نفس المواد الأولية، مما يجعلها تكتفي باستغلال مواردها الذاتية في تصدير منتجاتها عن طريق التجارة الدولية خصوصا في ظل افتراض المنافسة التامة، وذلك دون المجازفة و القيام بالاستثمار في بيئات تجهل نسبة المخاطر فيها.

إن إسهامات كيندلبيجر وما جاء به من افتراضات حول المنافسة الاحتكارية و النموذج الذي صيغت به النظرية التقليدية الحديثة يعتبر تداركا لما جاءت به النظرية الكلاسيكية وتصحيحا لافتراضاتها المتعلقة بالحرية التامة في انتقال عوامل الإنتاج، المنافسة التامة، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لكن ما يعاب على هذا النموذج أنه تناسى العديد من المؤشرات الاقتصادية (كمعدل التضخم و سعر الصرف) التي يمكن الاعتماد عليها في المفاضلة بين الاستثمار في الخارج

أو الاكتفاء بالاستثمار في إطار الاقتصاد المحلي و اقتصر على كل من معدل الفعالية الحدية للاستثمار و معدل الفائدة كمؤشرات للمفاضلة بين الاستثمار المحلي و الأجنبي.

كما أن تحليل كيندلبيجر تشوبه العديد من النقائص، فهناك العديد من الاعتبارات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار لتحديد وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها درجة توفر القوانين و التشريعات التي تحمي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة ضد المخاطر، وخاصة غير التجارية منها لأنه في حالة تساوي معدل العائد فإن الاستثمارات و على الخصوص تلك التي تأخذ بعين الاعتبار معدل المخاطر عند حساب العائد على الاستثمار تفضل التوجه نحو الأسواق الأكثر أماناً.

2. نظرية عدم كمال الأسواق:

1.2. مضمون النظرية:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها¹، كما أن الشركات الأجنبية تمتلك كل جوانب القوة من توافر للمواد الأولية، التقدم التكنولوجي، ومهارات الإدارية... الخ، مما يحول دون قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافستها، كما تفترض هذه النظرية أن يكون الاستثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

يرى 'هود وينج' أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فسينعكس على قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع و الخدمات المقدمة و كذلك مدخلات عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، و عليه فإن هذا النوع من نماذج الأسواق قد لا توجد فيه مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات، و في هذا الصدد يتفق كل من باري (Parry) و كيفر (Caves) مع هود

¹ - عمر صفر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 48.

وينج على أن الاستثمارات الأجنبية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص التي تجعل الشركات الأجنبية أكثر تميزا عن نظيرتها في الدول المضيفة¹.

وعليه يمكن إرجاع سبب انتقال جزء من نشاط الشركات الأجنبية خارج حدود الدولة الأم إلى أن هذه الشركات تتفادى أسواق الدولة الأم التي تتسم بالمنافسة الكاملة و تتوجه إلى أسواق خارجية حيث تغيب فيها المنافسة الكاملة، و يمكن حصر الأسباب التي تؤدي بهذه الشركات إلى نقل جزء من نشاطها أي الاستثمار خارج حدود الدولة الأم إلى ما يلي:

- تميز منتجات الشركة الأجنبية عن نظيرتها الوطنية.
- اكتسابها لمهارات إدارية، إنتاجية، و تسويقية تميزها عن مثيلتها بالدولة المضيفة.
- كبر حجم الشركات الأجنبية و قدرتها على الإنتاج مما يحقق وفورات الحجم الكبير التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعر بالمقارنة مع الشركات الوطنية.
- تجنب القيود الجمركية التي تعيق عملية التصدير عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التفوق التكنولوجي و استخدامها لوسائل و أساليب إنتاجية أكثر تطورا و حداثة.
- الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المختلفة التي تقدمها الدولة المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.
- استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة كالخصائص التكنولوجية، التمويلية، التنظيمية و الإدارية، و التي تمكنها من المنافسة القوية في هذه الأسواق، وعليه تعمل بشكل يحقق لها التفوق بسبب ضعف المنافسة نتيجة لوجود السوق غير تامة².

¹ - أبو قحف عبد السلام ، مرجع سابق، ص49.

² - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص181.

2.2. الانتقادات الموجهة للنظرية:

من بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية افتراضها أن الشركات الأجنبية على دراية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، غير أن هذا الافتراض من الناحية العملية لا يمد للواقع بصلة. كما أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير لتفضيل الشركات الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر و التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية دون غيره من الاستثمارات كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق. كما أن الشركات الأجنبية لتحقيق أهدافها و القيام بالاستثمار خارج حدود الدولة الأم في ظل نظرية عدم كمال السوق مرتبط بمدى مرونة الضوابط و الإجراءات التي تضعها الدولة المضيفة، و التي ستؤثر على قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية.

3. نظرية الميزة الاحتكارية:

1.3. مضمون النظرية:

كان أول ظهور للنموذج الاحتكاري على يد هايمر (Hymer) في تحليله عن الشركات متعددة الجنسيات (1960، 1966، 1967)¹ ، فوفقا لهايمر فإن رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي يعتبر الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، فحتى تتجه الشركات للاستثمار بالخارج يجب أن تتمتع بمزايا لا تتمتع بها الشركات المحلية في الدولة المضيفة، بالإضافة إلى وجود عوائق (عدم كمال السوق) تحول دون حصول الشركات المحلية على المزايا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، فهذه المزايا تمكنها من الانفراد و المنافسة و الحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية، و تأخذ هذه المزايا التنافسية عدة أشكال منها إنتاج الشركة الأجنبية لمنتجات متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية الأخرى من إنتاجها وذلك راجع إلى

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص42.

الفجوة التكنولوجية بينها وبين الشركات المحلية و الشركات الأجنبية العاملة في نفس السوق، أو انخفاض تكلفة الوحدة بسبب إتباع نظام اقتصاديات الحجم، أو راجع إلى التميز الإداري و الضريبي، أو إلى تمتعها بمهارات عالية في التسويق و حماية العلامات التجارية.

و يعتبر هايمر أول من بين أن رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المزايا التي تتمتع بها في ظل سوق احتكارية يعتبر أهم عنصر لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط انتقال رأس المال بل كذلك التكنولوجيا.

و استنادا إلى تحليل هايمر قدم كيندلبرج (Kendleberger 1969) أول دراسة مقارنة للنظريات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصل إلى أنه في ظل المنافسة الكاملة (كفاءة الأسواق، لا وجود لاقتصاد خارجي، المعلومات مكلفة، لا وجود لحدود أمام التجارة أو المنافسة) لن يكون هناك وجود للاستثمار الأجنبي المباشر، و ستصبح التجارة الدولية السبيل الوحيد للنشاط الدولي، و عليه يعتبر كيند لبرج أن عدم كمال السوق شرط أساسي لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

وقد طور كافس (1971،1974،1982) هذا النموذج حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة في كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة، أما كينكر بوكار (Kinker Bokar 1973) جاء بفكرة الاستثمار الدفاعي كإستراتيجية دفاعية وذلك بهدف تطوير نموذج احتكاري تتبعه الشركات متعددة الجنسيات، أوضح بأن الشركات العابرة للقارات يتبع بعضها البعض متجها إلى أسواق جديدة كإستراتيجية دفاعية، حيث أنه في ظل الأوضاع

¹ -Yanhai Zhao, L'insertion de la chine dans la mondialisation- les flux d'investissements directs étranger et la disparité économique régionale en Chine, Thèse de doctorat, Université Sorbonne Nouvelle-Paris3,2009, p39.

الاحتكارية و بمجرد قيام الشركة بإنشاء فرع لها بالخارج فان الشركات الأخرى تنتهج نفس المنهج لمواجهة نشاط الشركة الأولى¹.

أوضحا كل من كوجيما (Kojima) و أوزوا (Ozowa) أن النموذج الاحتكاري السابق لا يمثل سوى النموذج الأمريكي فقط، حيث أن الاستثمارات الأمريكية تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية دون الدولة المضيفة، في حين نجد أن الاستثمارات اليابانية التي تقودها شركات صغيرة و متوسطة تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية لأن الشركات اليابانية تفضل نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل و التي من السهل تعلمها، اقتنائها و حتى نشرها. و وفقا لتحليل كوجيما فإن النموذج الاحتكاري قد فشل في تحليل نوع الاستثمارات التي تقودها الشركات اليابانية ، و التي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق.

2.3. الانتقادات الموجهة للنظرية:

إن نظرية الميزة الاحتكارية قامت بتقديم شرح جزئي لسبب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن تتطرق إلى شرح الحكمة من اعتبار الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة، فهي لم تعطي أي توضيح أو شرح لتفضيل الشركات الدخول إلى أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال مزاياها الاحتكارية بوسائل أخرى كتصدير منتجاتها عن طريق التجارة الدولية، كما أنها لم تأخذ في اعتباراتها قيام الدولة المضيفة باتخاذ إجراءات لمنع هذه الشركات من الاحتكار و استغلال مزاياها، لأن مثل هذه الاحتكارات قد يضر بمصلحة البلاد و يهدد الصناعات الناشئة و المستثمرين المحليين.

¹ - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 53.

المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

من أهم النظريات التي تناولت التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر مايلي:

1. نظرية توزيع المخاطر:

1.1. مضمون النظرية:

اعتمد كوهين (1975) على فكرة توزيع المخاطر لشرح أسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفق هذه النظرية فإن الشركات تقوم بالاستثمار في الخارج بهدف زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، و يتم تخفيض المخاطر من خلال توزيع الأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية لأخرى، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة " لا تضع البيض في سلة واحدة"، وعليه تقوم الشركات بتوزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في عدة دول، حيث أن لكل دولة اقتصاد يختلف عن باقي الدول كما أنها غير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم، رأى كوهين على أن تحليله له قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، و أن هذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في خارج، وذلك نظرا لأن الشركات الكبرى تواجه خطرا أكبر.

2.1. الانتقادات الموجهة للنظرية:

اعتمدت هذه النظرية على فكرة توزيع المخاطر لشرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن توزيع المخاطر يعتبر واحد من بين هذه الأسباب التي يهدف المستثمر تحقيقها، كما أنها لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها، بالرغم من أن هذه النظرية قد تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة

إلا أنه لم تثبت نجاحها في الولايات الأمريكية المتحدة، فما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية سبتمبر 2001 أثر على العديد من الشركات الدولية الناشطة في الولايات المتحدة وعلى الخصوص تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي، فأحداث سبتمبر لم تؤثر فقط على السوق الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية، وعليه أثبتت هذه الحادثة أنه لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات الأمريكية المتحدة لتوزيع مخاطرها فإن ذلك لن يغير من الأمر شيء.

2. نظرية دورة حياة المنتج:

1.2. مضمون النظرية:

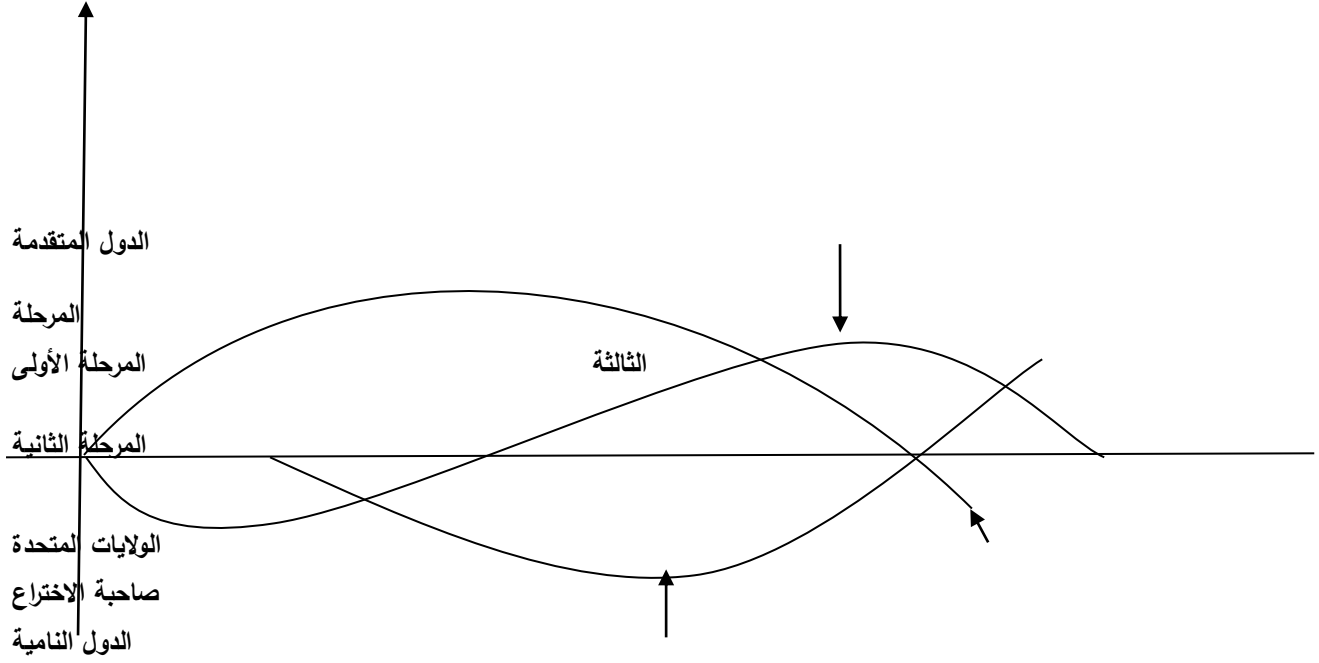
يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي رايموند فرنون (Raymond Vernon)¹، و تعد هذه النظرية أساسا من النظريات التي جاءت لتبرير قيام التجارة الخارجية، إلا أنها يمكن أن تقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، و من ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم، بكل بساطة هي عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، و تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مفاده أنه مثل الإنسان فإن المنتجات يتم تصورها أنها تبدأ بفكرة حمل، ثم تنتج (ميلاد)، بعد ذلك نضج، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار، وأخيرا الموت².

تتطوي دورة حياة المنتج الدولي على ثلاث مراحل أساسية يمكن إبرازها من خلال الشكل رقم (03)، مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال على ذلك كما يلي:

¹ - Josette Peyrard, 'Gestion financière internationale', 5^{ed}, Vuibert, Paris, 1992, p180.

² - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص49.

الشكل رقم (03): مراحل دورة حياة المنتج الدولي.



المصدر: أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، ص 401.

وقد أطلق فرنون (Vernon) على هذه المراحل الثلاث التسميات التالية: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، و مرحلة المنتج النمطي.

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد.

يتم في هذه المرحلة إدخال منتج جديد إلى السوق مما يستلزم تخصيص نفقات كبيرة، حيث تقاد حملات إعلامية مكثفة بهدف التعريف بالمنتج و خلق حالة من الوعي و الولاء للعلامة التجارية الجديدة، ووفقا لهذه النظرية فإن عملية تطوير منتج جديد (الاختراع) أو تحسين منتج قائم (التطوير)

غالبا ما يتم في الدول المتقدمة اقتصاديا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، و تكون بداية المنتج بالقرب من السوق الذي أنشأت فيه (السوق الأم) وذلك راجع إلى عدم اليقين في هذه المرحلة، و كذا حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة على المنتج الجديد، و نظرا لكون المنتج جديد فإن المنافسة في تلك المرحلة تكون غائبة¹، و عليه فإن الشركة صاحبة المنتج لن تولي أهمية كبيرة لتكلفة الإنتاج و ما ينتج عنها من آثار على أسعار المنتج، ولن تواجه أي ضغوط للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض تكاليف الإنتاج.

خلال هذه المرحلة يتم تصريف المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، وذلك لمواجهة أي ظروف طارئة قد تحدث بعد طرح المنتج الجديد في السوق، بالإضافة إلى عدم القدرة على تحمل أي تكاليف إضافية (كتكاليف النقل)، كما قد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية و التي تكون موجهة نحو الدول المتقدمة الأخرى حيث تتشابه أذواق المستهلكين و قدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي نشأ فيها المنتج.

المرحلة الثانية: مرحلة المنتج الناضج.

في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع بسبب زيادة حجم الاستهلاك، كما تبدأ المنافسة في الظهور و يزيد عدد المنافسين بالداخل، و يصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل الأسعار، و عليه يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج داخل الدولة الأم مما يستدعي على الشركة أو من الضروري و المربح التحرك للاستثمار في الخارج ، بعد ذلك يدخل المنتج مرحلة النضج.

¹ -Qixu Chen, Repartition Géographique des Investissement Directs Etrangers en Chine: Determinants et Evolution, Thèse de Doctorat, Universite d'auvergne- Clermont ferrand I, 2004, p47.

المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج النمطي.

مرحلة المنتج النمطي هي المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج، ففي هذه المرحلة يصل السوق إلى مرحلة التشبع ويصبح المنتج نمطياً، حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، و يصبح السعر هو العامل الوحيد للتمييز بين المنتجات، وعليه تتجه المنافسة عن طريق السعر .

تزداد المنافسة التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج بسبب زيادة عدد المقلدون للمنتج، مما يستدعي زيادة العرض على الطلب و عليه تميل الأسعار إلى الانخفاض، في هذه المرحلة تكون الشركة مجبرة على تخفيض تكلفة الإنتاج، و في هذا الإطار تقوم الشركة بتحويل إنتاجها إلى المنطقة التي تعطىها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية، وعليه فإن عملية تصنيع المنتج تتطلب نقله إلى الدول أقل تطوراً أين تكون تكلفة العمل منخفضة، و هذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2. الانتقادات الموجهة للنظرية:

ساهمت نظرية دورة حياة المنتج في شرح أسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاعتماد على عناصر هامة مثل التوقيت، العامل الجغرافي، و التقارب الثقافي، بالإضافة إلى العوامل الراجعة إلى مزايا و تفوق الشركة، و العوامل الراجعة إلى الموقع، كما نجحت هذه النظرية في شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية و حتى فترة السبعينات، حيث أن الواقع العلمي لكثير من الشركات متعددة الجنسيات تؤيد الاقتراحات التي قامت عليها النظرية، فنجد أن نظرية دورة حياة المنتج نجحت في تفسير نمو الاستثمارات المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا ثم في الدول النامية، فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الالكترونية

كالحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل إنتاجها في باقي الدول المتقدمة كألمانيا وفرنسا، وامتدت إلى دول نامية مثل كوريا الجنوبية نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها.

وبالرغم من كل تلك المزايا فقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات يمكن إيجازها في مايلي :

- اهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات و الستينات، حيث كان هناك اختلاف واضح في مستوى التقدم التكنولوجي و تكلفة الإنتاج بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الشركات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و في نفس الوقت.

- فشلت نظرية دورة حياة المنتج في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة و ليس بهدف التصدير، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات و جودة معينة لتلائم السوق الخارجي و ليس السوق الأم.

- تعامل النظرية كل مرحلة منفصلة أو مستقلة عن المرحلة التي تليها، بينما هي ليست كذلك فلا يمكن فصل المراحل الثلاث عن بعضها البعض، كما أنه ليس من الضروري أن تمر جميع السلع بنفس المراحل فبعض السلع لا تتعدى حياتها مراحل حياتية معينة، كما تجدر الإشارة أن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك سلع أو منتجات قد يصعب تطبيقها عليها، منها سلع التفاح أو السلع التي يصعب على دول أخرى تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

- تهمل النظرية العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار كعدم كمال الأسواق في الدول المضيفة.

- لم تقدم نظرية دورة حياة المنتج تفسيراً واضحاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح، بدلاً من اختيارها لبدائل أخرى للاستثمار كعقود التراخيص.

3. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).

1.3. مضمون النظرية:

من أبرز رواد هذه المدرسة كوجيما (Kojima)، أوزوا (Osawa)، تسوريمي (Tsurumi)، حيث حاولوا تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى تجربة الشركات اليابانية و ما تتمتع به من ميزات تسييرية و تنظيمية تميزها عن نظيرتها في أوروبا و أمريكا، و قد استطاعت المدرسة اليابانية تطوير نموذج يمزج بين الأدوات الكلية (تتمثل في السياسات التجارية و الصناعية للحكومة) و الأدوات الجزئية (تتضمن على القدرات الاقتصادية و الأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي) لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

اعتماداً على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945 توصي المدرسة اليابانية بضرورة تدخل الدولة لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، وذلك لأنها ترى و تؤكد أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات و الابتكارات التكنولوجية المتزايدة.

برهن كوجيما (Kojima) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتبناه اليابان يختلف عن نظيرة في الدول الصناعية الأخرى، فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة، حيث طورت الشركات اليابانية من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة من قوى العمل و مهارات استثنائية و نظام إنتاجي قوي، وبذلك فهي تعمل

على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما اعتبر كوجيما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة و متوسطة و تتركز في البلدان الآسيوية¹. و حاول الاقتصادي تسوريمي (Tsurumi) تفسير مدى فعالية تسيير المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية، و توصل إلى أن المسيرين في النموذج الأمريكي ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، على عكس النموذج الياباني الذي يحرص على إشراك جميع الأطر المتوسطة و العليا في صناعة القرارات الإستراتيجية، كما أشار تسوريمي إلى أن النموذج الياباني يعتمد على أهمية العلاقات الدقيقة بين الموردين و غرف التجارة و التي تعمل على تزويد الشركات الاستثمارية بالمعلومات الضرورية عن الاستثمار الأجنبي المباشر و إمكانية التوطن بالخارج.

2.3. الانتقادات الموجهة للنظرية:

وجه لهذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها²:

- تعاني نظرية الميزة النسبية من البساطة الشديدة و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجا غير قادر على تفسير أو تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للأقطار.

- ترى نظرية الميزة النسبية أن عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر تتم من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية، إلا أن ذلك غير صحيح دائما إذ أن كبرى الشركات اليابانية توطن أنشطتها في البيئات الأكثر ملائمة للإنتاج و التسويق.

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة) القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002، ص 69-70.

² - محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 80.

- اعتبرت النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتركز في المنطقة الآسيوية، إلا أن الواقع يبين تعاضم الاستثمارات اليابانية في أوروبا، أمريكا، و حتى إفريقيا.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة التوفيقية.

تعتبر النظرية الانتقائية لجون دنينج (Dunning) و نظرية التحليل التجميعي لميشيلي (Mucchielli) من النظريات التي حاولت دمج ثلاث مداخل جزئية في نظرية واحدة ربطت بين دور المؤسسة و علاقتها بالبلد و بهيكل السوق، و فيما يلي عرض لأهم ما جاءت به هذه النظريات:

1. النظرية الانتقائية لجون دنينج حول الإنتاج الدولي:

1.1. مضمون النظرية:

تعد النظرية الانتقائية لدينينج (Dunning)* نظرية شاملة في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع و تربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة و التي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية/ الموقع/ الاستخدام الداخلي لمزايا الاحتكارية، حيث طور دنينج المنهج الانتقائي من خلال تحقيق التكامل و الترابط بين نظرية المنشأة الصناعية (مميزات الملكية)، نظرية الموقع ، ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

* - يعتبر الاقتصادي الإنجليزي "جون دنينج" "J. Dunning" أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، و قد حاول من خلال هذا البحث وضع إطار علمي يمكن من خلاله تحديد و تقييم العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج بالخارج، وكذلك أسباب نمو هذا الإنتاج. قام دنينج بإلتقاط أفكار من مجالات متعددة و تجميعها في نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية Electic theory، ثم أطلق عليها مصطلح O.L. Le paradigm.

افتراض دينينج أنه لا بد من توفر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في¹:

1. مزايا الملكية (Ownership(O) advantage:

حسب النظرية الانتقائية تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج عند امتلاكها لمزايا تنافسية و تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية و التكنولوجيا المتقدمة، علامة تجارية و براءة الاختراع²، بالإضافة إلى كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية، فمزايا الملكية لا بد أن تتميز بقابلية الانتقال للأسواق الأجنبية ثم استغلالها، كما يجب توفر خصائص في السوق الأجنبية و التي تسمح للشركة بالاستغلال الأقصى لمزاياها في الدولة المستضيفة.

2. مزايا الموقع (Location(L) advantage³:

و هي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة، و يمكن تلخيص اعتبارات الموقع في عوامل الطرد و هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية و من أمثلتها القيود على التوسع و الضرائب، و عوامل الجذب و هي التي تجعل من السوق الدولة المضيفة سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر و التي حصرها دينينج في التقارب الثقافي، حجم السوق في الدولة المضيفة، تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي و التقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة.

¹ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص33.

² - Francesca Di Mauro, The impact of Economic Intergration on FDI and Exports: A Gravity Approach, center for European Policy Studies, Working Document, N^o156, November 2000, p 3.

³ - Eric J. Holspale, terutomo ozawa, john olienyk, Foreign "direct" and "portofolio" investment in real estate: an eclectic paradigm, journal of real estate portofolio management, London, vol 12, 2006, p 38.

3. مزايا التدويل (Internationalization Advantage) (مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية):

و التي تسمح للمؤسسة بالحفاظ على موقعها التنافسي بتقليل تكاليف التحويلات، كما أن التركيز على اعتبارات التدويل الداخلي يسمح بانتقال العمالة و رأس المال و التكنولوجيا داخل الشركة على المستوى الدولي، وذلك لتخفيض التكلفة بدلا من استخدام المصادر الخارجية مثل التراخيص و الوكلاء التجاريون¹.

فوفق هذه النظرية فإن قرار الشركة للقيام بالاستثمار في الخارج يتوقف على توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة، و توفر ميزات التدويل الداخلي وذلك لتخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص و الوكلاء التجاريون...الخ، يرى ديننج أنه يوجد اتفاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة. أهم ما ميز هذه النظرية أنها دمجت ثلاث مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت من خلالها و إلى حد كبير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.1. الانتقادات الموجهة للنظرية:

بالرغم من أن هذه النظرية من أهم النظريات التي تملك قدرة كبيرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتمادها على عدة عوامل إلا أن ذلك لم يمنع من انتقادها، فقد رأى كوجيما أنها أكثر تركيزا على المسائل الكلية و من ثم فهي قليلة الفعالية في عملية صنع القرار و من ثم الاستفادة منها في كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة، كما أشار بكلي إلى أن هناك العديد من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها فالعلاقة بين العناصر الثلاثة مزايا الملكية، التدويل، و مزايا التمركز في السوق المضيف غير واضحة و غامضة، فالنظرية تعرضت لكل عنصر على حدا دون تحديد مدى

¹ - Alan A. Bevan ,SaulEstrin, The determinants of foreign direct investment into European transition economies, Journal of Comparative Economics 32 , 2004, P 778.

تأثر و تأثير كل عنصر في الأخر، كما أن معالجة فكرة مزايا الملكية على انفراد غير مجدية و عديمة القيمة لأن فكرة التدويل قادرة و كافية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية. كما أن بعض الشركات في الدول النامية لا تمتلك الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا و رأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، انخفاض التكاليف¹.

2. التحليل التجميعي ل Mucchielli:

1.2. مضمون النظرية:

اعتمد ميشيلي (Mucchielli) في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث مستويات من التحليل: مستوى التحليل الكلي (الميزة النسبية للدولة الأصلية)، مستوى التحليل الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة)، و مستوى هيكل الصناعة أو القطاع². بالنسبة لمستوى التحليل الكلي يرى ميشيلي أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة لمواجهة بلد معين، و تظهر تلك الميزة النسبية من خلال جانبي العرض و الطلب، فمن جانب العرض تظهر تلك الميزة النسبية من خلال توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، أو وفرة عناصر الإنتاج ، أو بسبب الاعتماد على وفرة الحجم، أما من جانب الطلب فتظهر في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع أو حجم سوق كبير أو لتنوع الأذواق.

¹ - Pavidia Pananond, "The making of Thai Multinationals: a comparative study of the growth and internationalization process of Thailand's charoen pokphand and Sian cement groups", Journal of Asian Business, Vol 17, n°3, 2001, p.p.42-46.

² - فارس فضيل ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس 2004 ، ص 87.

أما على مستوى التحليل الجزئي فإن المؤسسة تمتلك المزايا النسبية من خلال استغلال الموارد المتاحة لديها و دمجها و تطويرها، تخصص الموارد، النظام التنظيمي و الهيكلي، عمليات البحث و التطوير، امتلاك تكنولوجيا جديدة، أو إنتاجها لسلعة جديدة.

أما على مستوى هيكل الصناعة أو القطاع فيظهر التحليل كمستوى وسيط بين المستويين السابقين، حيث يعتبر أن المنتج الذي يتميز بتكنولوجيا متطورة يكون له سوق احتكاري، بينما المنتج النمطي يكون له سوق عادي.

أكد ميشيلي أن المزايا مرتبطة بالتخصص التجاري، و عليه فإن توفر الارتباط أو الانفصال في الميزة التنافسية للمؤسسة، و الميزة النسبية للبلد تحدد طريقة اندماج البلد في النظام العالمي بالاتجاه نحو التبادل السلعي أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو إبرام عقود التعاون.

2.2. الانتقادات الموجهة للنظرية:

فشلت نظرية التحليل التجميعي في تطبيق القواعد و المبادئ التي أتت بها على قطاع الخدمات، حيث أن خصائص الخدمة كسلعة تختلف عن خصائص السلع المادية، و من بين هذه الخصائص عدم القدرة على نقلها أو تخزينها، كما أن امتلاك الدولة الأم لمزايا نسبية في خدمة معينة لا يعني بالضرورة توفرها في أسواق الدول المستهدفة.

الخلاصة:

من خلال ما سبق تبين أن للاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبرى في اقتصاد أي دولة، فعن طريق الاستثمار يمكن المساهمة في دفع عجلة التنمية كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر نوع من أنواع التمويل الدولي الذي يمكن الاعتماد عليه في توفير التمويل بدل اللجوء إلى المديونية، لذا نجد أن معظم الدول تعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب هذا النوع من التمويل، فالاستثمار الأجنبي ليس و ليد اللحظة و إنما قد عرف منذ القديم حيث نجد العديد من النشاطات تمت خارج حدود الدولة ، لكن ظهور الاستثمار الأجنبي بمفهومه الحديث ارتبط بقيام الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر، و قد اختلفت الدوافع من وراء الاستثمار الأجنبي بين الدولة المستضيفة و الدولة الأم كل حسب الهدف المراد تحقيقه من وراء هذه الاستثمارات. إن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمارات المباشرة لأنها تمنحه حق الرقابة و الإشراف على أمواله، بينما تفضل الدول المضيفة هذا النوع من الاستثمارات لأنها تمكنها من الحصول على رؤوس الأموال و اكتساب الخبرة الإدارية والتنظيمية والتكنولوجيا.

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور هام في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي المحرك الأساسي لهذه التدفقات حتى أن البعض يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات متعددة الجنسيات.

اختلف الباحثين في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي و حصر الدوافع و الأسباب التي تؤدي إلى قيامه، فقد تعددت النظريات التي حاولت تقديم شرح و تفسير لهذه الظاهرة، و قد تطورت هذه التفسيرات عبر الزمن إلى أن تم التوصل إلى دمج عدة مداخل جزئية في نظرية واحدة، لكن رغم ذلك ليومنا هذا لم يتم إعطاء تفسير شامل لهذه الظاهرة.

الفصل الثاني

تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد

نظرا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل النشاط الاقتصادي و تحسين المهارات و تخفيض البطالة زيادة عن نقل التكنولوجيا و المعارف و توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية دون اللجوء إلى المديونية و ما يترتب عليها من مشاكل تتعلق بصعوبة التسديد و الفوائد المرتفعة و التبعية و غيرها من المشاكل، نجد العديد من دول العالم تتنافس على جذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات و تسعى لتوفير مناخ استثماري سليم ملائم و جاذب، وذلك من خلال العمل المتواصل على تحسين البيئة الاستثمارية واستغلال جميع مقوماتها التي من الممكن أن تكون عامل مهم لاستقطاب المستثمر الأجنبي، وحتى تتمكن هذه الدول من توفير مناخ استثماري جاذب لا بد من حصر العوامل المؤثرة فيه سواء كان تأثيرها إيجابي أو سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحاولة تحسين العوامل السلبية و المحافظة على العوامل الإيجابية التي من شأنها زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر نحوها، لذا نجد العديد من الدراسات التي ركزت اهتمامها على تحديد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، محاولة منها لفهم تفاوت الدول في استقطاب هذه الاستثمارات و الاستفادة من تجارب الدول في تحسين مناخها الاستثماري من خلال حصر أهم العوامل المؤثرة فيه.

بناء على ما سبق خصصنا هذا الفصل للتعرف على محددات أو العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة تلك العوامل الخاصة بالدولة المضيفة للاستثمار باعتبارها الدولة التي ستحتوي هذه الاستثمارات، و عليه يجب عليها العمل على تحسين مناخها الاستثماري و جعله أكثر جاذبية وذلك من خلال معرفة وحصر أهم العوامل المؤثرة فيه، قبل التطرق لهذه العوامل كان لا بد من التعرف على مفهوم المناخ الاستثماري و أهم مكوناته، لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع

مباحث، حاولنا في المبحث الأول التعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالمناخ الاستثماري و أهم مكوناتها و مبادئه الأساسية، كما تطرقنا في المبحث الثاني للمحددات و العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة، أي من ناحية الدولة المضيفة للاستثمار و من ناحية الدولة الأم و إستراتيجية الشركات صاحبة الاستثمار، و تعرضنا للآثار الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المتلقية له، أما بقية المباحث خصصناها للتعرف أكثر على العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدولة المضيفة للاستثمار وذلك باعتبار أن دراستنا تدور حول العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر و التي تعتبر كبلد مضيف لهذه الاستثمارات، حيث تناولنا في المبحث الثالث العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار المعبرة عن البيئة الاقتصادية و الاجتماعية، أما في المبحث الأخير فتطرقنا للعوامل السياسية و القانونية و بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الدالة على البيئة القانونية و السياسية.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار.

يعد الاستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية فهو يلعب دور أساسي في الحياة الاقتصادية، لذا تسعى الدول جاهدة على تشجيع الاستثمار ومحاولة استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، غير أن ذلك لن يتحقق إلا إذا توفرت البيئة أو المناخ المناسب لقيام هذه الاستثمارات، وعليه و نظرا لأهمية المناخ الاستثماري سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم المناخ الاستثماري موضحين مكوناته، وكذا المبادئ الأساسية لقيام مناخ استثماري مشجع و جاذب ليتسنى لنا معرفة أهم العوامل المؤثرة عليه ومن ثم على قيام الاستثمارات و محاولة تحديدها لدراستها بنوع من التعمق من خلال المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

إن نجاح أي دولة في ترقية استثماراتها أو جذب استثمارات أجنبية يعتمد على عدة عوامل متداخلة ومتراصة فيما بينها كالبنية التحتية من مطارات وموانئ، ونظم وسياسات وتشريعات... الخ، أو بمعنى أشمل نجاح أي دولة في ترقية استثماراتها سواء كانت استثمارات محلية أو أجنبية يرتبط ارتباط وثيق بتوفير مناخ استثماري مناسب وملائم لقيام هذه الاستثمارات.

يقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والإدارية السائدة في الدولة و التي تشكل البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار. لقد اتسع مفهوم مناخ الاستثمار تدريجيا عبر الزمن إلى أن شمل توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تروج من خلالها الدول لفرص الاستثمار فيها.¹

توجد العديد من المفاهيم و التعاريف للمناخ الاستثماري، فحسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار "يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين"، تعد هذه الأوضاع و الظروف عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلاتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال.²

¹ - Hori Androuais Arne, « Les investissements Japonais dans les pays de l'ASEAN », Bulletin de la maison franco-japonaise, nouvelles séries, Tome X, N°2, 1^{ère} édition, Ed PUF, Paris 1979, P 71.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية العدد 2011، 27، ص15.

أما حسب تقرير البنك الدولي عن التنمية "مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر و للفرص الاستثمارية".¹

يعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة اتجاهات الاستثمار، وتشمل هذه الأوضاع الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية.² كما يرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية، وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية و البيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات و الأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع و جذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات و المقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة و مواتية وصالحة من عدمه.³

مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر

¹ - الأمم المتحدة، تقرير البنك الدولي عن التنمية 2005، ص 120.

² - يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 4.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 190.

جاذبة أو طاردة للاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر تختلف من دولة لأخرى، و لا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة مسبقا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة و أخرى نامية.¹

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، و البعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، ومنه ما يتعلق بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لمسايرة التغيرات السياسية و التكنولوجية والتنظيمية.

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار بتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة في نظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية و ديموغرافية، وهذا ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار.²

يشير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجهاتها.³

¹- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية" جامعة سكيكدة، 15.14 مارس 2004، ص 04.

²- حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن، دراسة قدمت إلى مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول عام 1998، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك خلال الفترة 23-25/11/1998 حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة" اريد ، الأردن، ص 4.

³- صلاح الدين حسن، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، مرجع سابق، ص 32.

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجيهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً.¹

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، القانونية، و الإدارية، والتي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، فهي تؤثر على توجهات حركات رؤوس الأموال فيمكن أن تكون جاذبة أو طاردة لها، و تسعى الدول جاهدة إلى تحسين هذه الأوضاع لتشجيع و استقطاب المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، إذا فالمناخ الاستثماري يشتمل على مجموعة مركبة من العوامل المتداخلة والمتكاملة فيما بينها، حيث لا يمكن الاهتمام مثلاً بالجانب الاقتصادي وتناسي الجوانب أو العوامل الأخرى كالاستقرار السياسي و التسهيلات الإدارية، وعليه لا يمكن الاهتمام بعامل واحد دون العوامل الأخرى لتوفير مناخ استثماري ملائم، بل يجب الاهتمام بجميع هذه العوامل مجتمعة لتحقيق بيئة استثمارية محفزة ومشجعة للاستثمار، و الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تطرأ على هذه العوامل ومسايرتها لتوفير مناخ استثماري متجدد وملائم لهذه التطورات.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن مفهوم مناخ الاستثمار مفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار حسب التغيرات الحاصلة على مختلف المستويات، كما أن مفهوم مناخ الاستثمار مفهوم مركب يتعلق بجوانب مختلفة ويشمل عوامل متداخلة فيما بينها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض (انظر الشكل رقم 04)، منها ما يتعلق بالجوانب السياسية كالاستقرار السياسي، و الإدارية كسهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و المعاملة مع الجهات المعنية، القانونية كوضوح القوانين المنظمة للاستثمار و

¹ قدي عيد المجيد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط ، 08-09 أبريل 2002، ص 24-25.

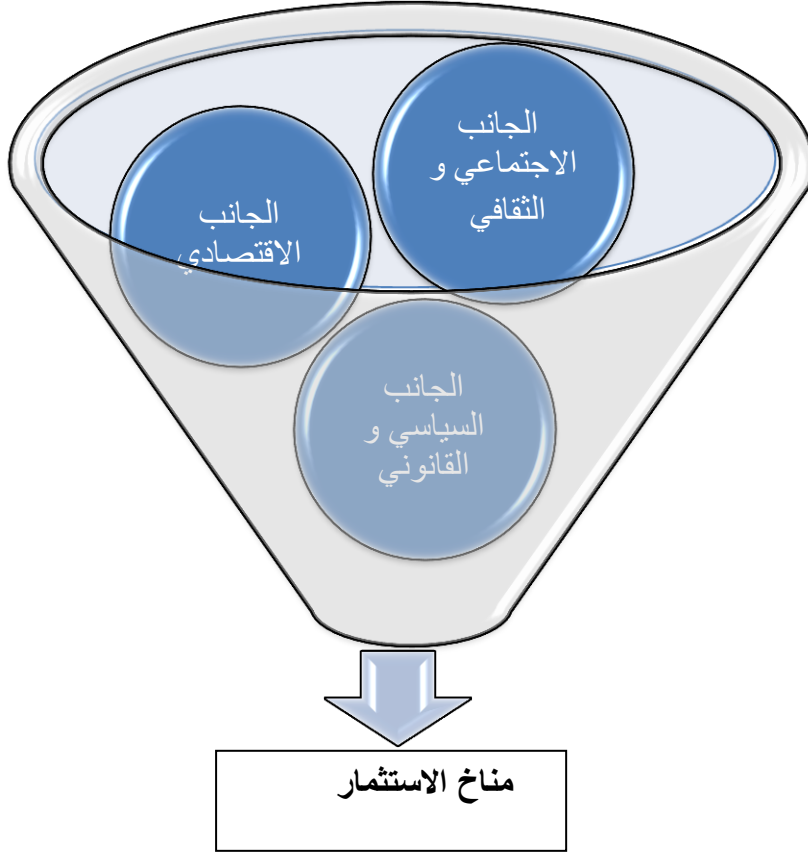
استقرارها، الاقتصادية كحرية التصدير واستقرار سعر العملة المحلية، اجتماعية كالعادات و التقاليد و المستوى التعليمي و الصحي.

تتسم هذه الجوانب بالتغير من مكان لآخر ومن زمن لآخر، كما أن درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل تختلف من دولة لأخرى، فقد تكون عوامل جاذبة للاستثمارات في بلد ما في حين نجدها عوامل طاردة أو ليس لها أي تأثير على قرار الاستثمار في بلد آخر، فكما نعلم فإن قرار الاستثمار تحكمه التركيبة النفسية للمستثمر فهناك فئة محبة للمخاطر، و أخرى غير محبة للمخاطر، في حين نجد فئة ثالثة متحفظة اتجاه هذه المخاطر، و تختلف درجة تأثير هذه العوامل باختلاف هذه الفئات. تشكل هذه العوامل مجتمعة ما يسمى بالمناخ الاستثماري، و بناءا عليها يقرر المستثمر إقامة استثماراته أو الامتناع عنها كما من خلالها يحدد المناطق أو البلدان التي يمكن أن تكون وجهته الاستثمارية.¹

لتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تلجئ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات (سيتم التطرق إليها في المباحث اللاحقة) إحصائية دالة للمستثمرين على حالة البيئة الاستثمارية في تلك الدول حيث تدخل في حسابات رجال الأعمال و صانعي القرار و ذلك بالاستفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة ومن بينها: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشرات الأداء الداخلي، مؤشرات الأداء الخارجي، مؤشر الشفافية، المؤشر المركب للمخاطر القطرية...الخ

¹ - من استنتاج الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

شكل رقم (04): مناخ الاستثمار.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القراءات السابقة.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار.

من خلال ما سبق يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار، فهو يشمل مجموعة مركبة من العوامل المتداخلة والمتكاملة فيما بينها تعرف بمكونات مناخ الاستثمار و هي مجموعة من المتغيرات التي تحيط بالمشروع و تؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته، وعليه وبناء على هذا المفهوم يمكن إيجاز مكونات المناخ الاستثماري كما يلي:

1. المكونات الاقتصادية و الاجتماعية:

تنفرد المكونات الاقتصادية إلى متغيرات اقتصادية داخلية وخارجية، تشمل المتغيرات الداخلية على عدة عوامل من بينها مدى توافر الموارد الطبيعية و البنية التحتية باعتبارها عوامل مساعدة لتوفير مناخ استثماري ملائم ومشجع، الاستقرار الاقتصادي المتمثل في استقرار معدلات النمو الاقتصادي و المستوى العام للأسعار حيث يعكس هذا الأخير معدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة و درجة استقرار العملة المحلية، كما تشمل المتغيرات الاقتصادية الداخلية على السياسات المالية و الضريبية، مدى توافر التمويل المحلي والخارجي، ومدى تطور القطاع المالي والمصرفي و سوق رأس المال. أما المكونات الخارجية فتشمل الميزان التجاري وما يحويه من صادرات و واردات سواء سلعية أو خدماتية، ميزان المدفوعات و حركة رؤوس الأموال و القدرة على تحويل العملة، مستوى الاحتياطات، المديونية الخارجية و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، و الفوائد المستحقة عليها.

أما المكونات الاجتماعية فتتمثل في القيم و العادات التي تحكم سلوك المجتمع و الاحتمالات المتوقعة لتغيرها حيث كلما احتوى النظام البيئي على مجموعة من القيم و العادات و التقاليد المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كان جاذبا و العكس صحيح، كما تشمل مدى فعالية السياسة التعليمية و التكوينية المعتمدة، درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية، دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين

القوى العاملة، درجة الوعي الصحي و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة¹، و تشمل عدة مؤشرات كمعدلات الفقر، متوسط دخل الفرد السنوي، معدلات البطالة، التشغيل و تكلفة العمالة، المؤشرات ذات الصلة بالصحة والتعليم وغيرها.

تعتبر كل من المكونات الاقتصادية والاجتماعية من بين العوامل الهامة في تركيبة المناخ الاستثماري، حيث تؤثر هذه المكونات على سلامة المناخ الاستثماري، فثبات هذه المكونات سيكون له أثر إيجابي على المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ومن ثم على مستويات الاستثمارات، و اختلال أحدها أو كلاهما سيؤدي إلى الإحجام أو الامتناع عن الاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار بقية المكونات.

2. المكونات السياسية:

تشمل المكونات السياسية عدة محاور من أهمها قوة التشريعات و القوانين و النظم المطبقة، دور المؤسسة العسكرية، درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و مدى تدخلها في إدارة شؤون البلد و تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية، طبيعة الحكم أو النمط السياسي المتبع و مدى ما يحظى به من قبول أو إعراض، استقرار الحكومة و مستوى الدعم الذي تحظى به و حرية التعبير، الاستقرار السياسي الذي يرتبط بالاستقرار الأمني الذي يرتبط هو الآخر بالاستقرار و الأمان الداخلي و على مستوى الحدود الدولية، مدى الالتزام بالمعاهدات و الاتفاقيات الدولية و علاقاتها الخارجية، تعتبر المكونات السياسية من بين أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري و من ثم على مستوى الإجمالي للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية مع الأخذ بعين الاعتبار المكونات الأخرى، فاستقرار هذه المكونات سيكون دافع

¹ قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 134.

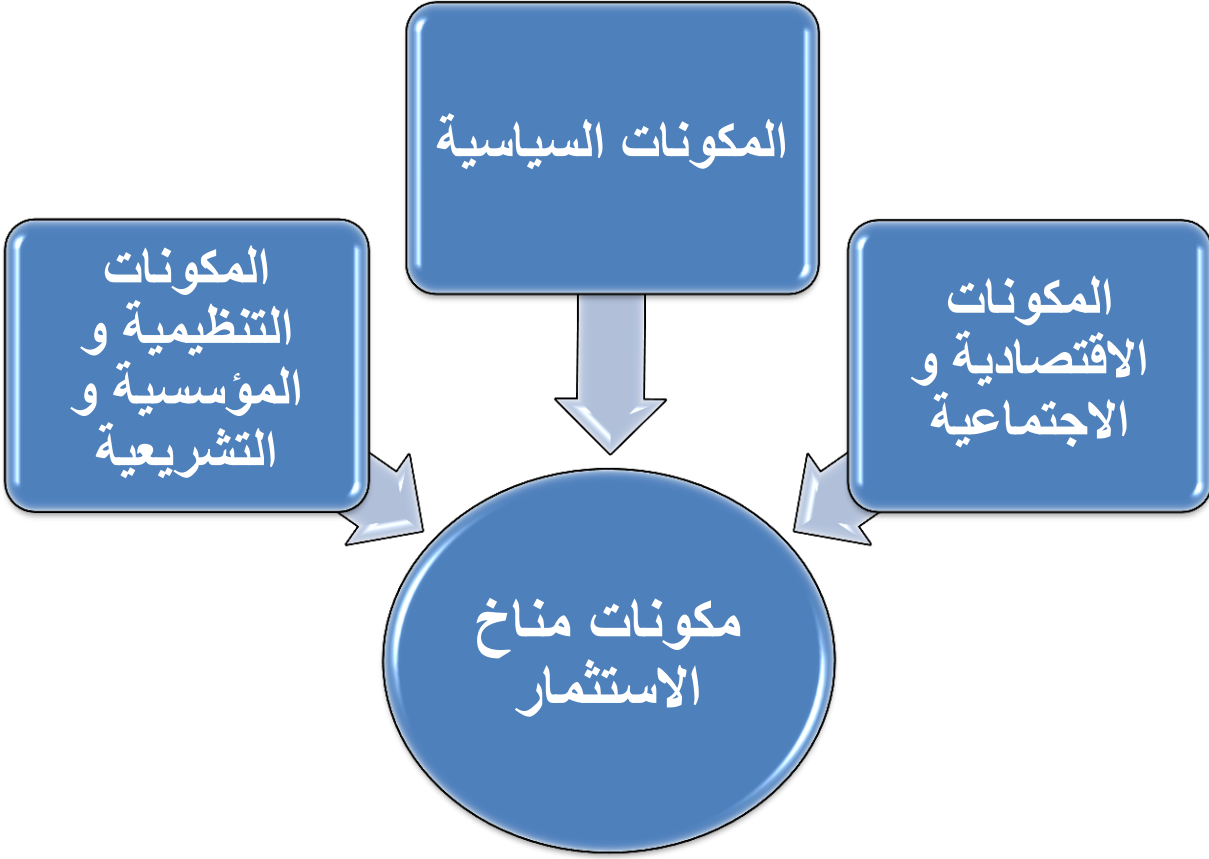
ومحفز لقيام استثمارات جديدة واستمرار الاستثمارات القائمة، و عدم استقرارها سيؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر في البلد وبالتالي تؤثر سلبا على المناخ الاستثماري ومنه على مستوى الاستثمارات.

3. المكونات التنظيمية و المؤسسية و التشريعية:

تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة الأعمال، ومدى ملاءمة الجوانب المؤسسية و التشريعية و الإجرائية، حيث كلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة الإجراءات ووضوحها و عدم وجود تعقيدات إدارية كسهولة تأسيس المشاريع، تسجيل الملكية العقارية، و استخراج تراخيص البناء، وكلما توافر نظام يتيح البيانات و الإحصاءات و المعلومات الاستثمارية للمستثمرين بشكل مفصل و دقيق و في الوقت المناسب، و كلما تميزت قوانين و تشريعات الاستثمار بالوضوح و الاستقرار و المرونة عدم التضارب مع باقي التشريعات الأخرى، وكلما كان النظام القضائي يتميز بالاستقلالية و النزاهة و سرعت البث في النزاعات القضائية، وكلما توفر آليات لحماية المستثمر و سهولة خروجه من السوق و تصفية نشاطه في حالة فشله، كلما أدى إلى التحفيز و التشجيع على قيام الاستثمارات، وإلى توفير مناخ استثماري مغري وجاذب للمستثمرين وبطبيعة الحال دون إهمال باقي المكونات.

من خلال ما سبق نستنتج أن مكونات مناخ الاستثماري متداخلة فيما بينها ولا يمكن فصل مكون عن الآخر، فهي مكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن توفير مناخ استثماري ملائم ومناسب إلا إذا تم الاهتمام بجميع هذه المكونات، فأى خلل في أحد المكونات سيؤثر على باقي المكونات ومنه على المناخ الاستثماري ككل مما ينتج عنه إجماع المستثمرين عن القيام باستثماراتهم، لكن تجدر الإشارة أن درجة تأثير كل مكون تختلف عن الآخر، وحتى نتمكن من توفير مناخ استثماري ملائم يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع المكونات.

الشكل رقم (05): مكونات مناخ الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري.

إن عملية جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استمرار تدفقها يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد في الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات، و الذي يحوي

مجموعة من الأوضاع و الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، و القانونية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، فقد تؤثر تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية و بالتالي على حركة الاستثمارات و اتجاهاتها، فالمناخ الاستثماري يعتبر نتاج تفاعل العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، و القانونية و التي تؤثر على ثقة المستثمر و تعمل على تشجيعه و تحفيزه لاستثمار أمواله في دولة دون الأخرى، حتى يكون مناخ الاستثمار مشجع و جاذب للاستثمار لابد أن يتوفر على مجموعة من المبادئ التي تؤهله للقيام بذلك، و تتمثل هذه المبادئ في الشروط التالية¹:

- شرط الشفافية و التناسق.
- شرط الحركية.
- شرط الاستقرار.

1. شرط الشفافية و التناسق:

من بين المبادئ الأساسية لقيام مناخ استثماري جاذب نجد شرط الشفافية و التناسق، و يوجب هذا الشرط توفر المعلومات المتعلقة بالاستثمار و تنظيمها، و أن تكون متاحة لكل المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجنب دون تمييز للاستفادة منها، و حتى يتحقق هذا الشرط لا بد من توفر قانون للاستثمار يتميز بالوضوح و الاستقرار، فغموض هذه القوانين و عدم وجود لوائح و تفسيرات لمضمونها، و انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار يولد نوع من عدم الثقة أو الاطمئنان لدى المستثمر بسبب كثرة التعديلات التشريعية و عدم ثباتها، مما يؤثر على المناخ الاستثماري و منه على قرارات المستثمرين و إقدامهم على الاستثمار، وكذلك لتحقيق هذا الشرط لا بد من إنشاء جهاز أو هيئة تسند إليها مهمة ترقية و تشجيع الاستثمار و الذي يجب أن يتضمن على مبدأ حرية

¹- عبد المجيد تيموي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري: حالة الجزائر، ملتقى دولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينة بن بوعل، الشلف-17-18 أفريل 2006، ص 242 .

الاستثمار بحيث يضمن تحقيق استثمار معين سواء كان محلي أو أجنبي عمومي أو خاص بدون تمييز أو تصريح رسمي مسبق، و مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين بالمساواة في المعاملة بينهم من حيث الواجبات و الحقوق الخاصة بالاستثمار، فتحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين و الخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، و تساهم في تخفيض تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار و تشجع الاتصال بين الإدارات، و تسمح بخلق مناخ استثماري تسوده الثقة بين المستثمر و الجهات المعنية.

2. شرط الحركية:

يعتبر شرط الحركية من بين المبادئ الأساسية لخلق مناخ محفز على الاستثمار، و يتعلق شرط الحركية برأس المال و قد أدرج لضمان حرية حركة رؤوس الأموال المستثمرة و عوائد الناتجة عنها، حتى يتحقق هذا الشرط لابد من توفر مجموعة من المبادئ :

- مبدأ تلقائية التحويل الذي يضمن حرية تحويل رؤوس الأموال و العوائد و الأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأم دون ترخيص أو تصريح أو أي قيود أخرى.

- مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة.

فعدم توفر هذا الشرط و خاصة بالنسبة للمستثمر الأجنبي قد يجعله يحجم عن القيام بمشاريعه الاستثمارية، و يبحث عن مناطق أخرى تمكنه من تحويل رؤوس أمواله و أرباحه بدون شرط أو قيد. نجد الكثير من الدول تعمل على توفير هذا الشرط و استعماله كعامل محفز لاستقطاب المشاريع الاستثمارات.

3. شرط الاستقرار

يقصد بشرط الاستقرار كل من الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، و القانوني، فمثلا يعتبر كل من الاستقرار السياسي و الاقتصادي من الشروط الأساسية لقيام أي استثمار سواء أجنبي

أو محلي، فتوفر الاستقرار السياسي سواء على المستوى الداخلي كتوفر الأمن داخليا و عدم و جود مظاهرات و مشاكل داخلية، أو على المستوى الخارجي كعدم وجود مشاكل على الحدود يعتبر شرط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فحتى إذا كانت الإيرادات المتوقعة من المشروع كبيرة فإن المستثمر لا يمكنه القيام باستثماراته في بيئة سياسية تتسم بعدم الاستقرار، كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي و عدم وضوح التوجهات الحكومية اتجاه قضايا الاستثمار و تضارب السياسات الاقتصادية و عدم وجود بيانات و معلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية و الظروف الاستثمارية يزعزع ثقة المستثمر و يجعله يحجم عن الاستثمار في ظل مناخ استثماري يتميز بعدم الاستقرار، فمثلا تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأخرى، مما ينتج عنه انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار و يؤدي إلى تناقص في الأرباح عند تحويلها للخارج.

كذلك استقرار القوانين الخاصة بالاستثمار و دوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين تعتبر من بين العوامل المساعدة على إعداد مناخ استثماري محفز و جاذب للاستثمار، كما أن الجانب الاجتماعي لا يقل أهمية في مساهمته في توفير مناخ استثماري ملائم فعدم تقبل المواطنين لبعض الاستثمارات و تضاربها مع عادات و تقاليد أفراد المجتمع قد ينتج عنها اضطرابات اجتماعية تؤثر بالسلب على مناخ الاستثمار.

فتوفر شرط الاستقرار يساعد على وجود مناخ استثماري ملائم و مشجع للقيام بالمشاريع الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية، كما أن توفر هذا الشرط يحفز المستثمر و يمنحه الثقة و الأمان لمباشرة استثماراته دون أي خوف، و عليه حتى يكون مناخ الاستثمار مشجع و جاذب لابد من توفر شرط الاستقرار الذي يلعب دور هام في تهيئة العلاقات الاقتصادية و السياسية و حتى الثقافية لبلد ما مع العالم الخارجي.

في بعض الحالات نجد أنه رغم توفر هذه الشروط، و رغم وجود مناخ استثماري محفز و ملائم إلا أنه لا يحقق الهدف المرجو منه في استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات، و يرجع السبب في ذلك إلا أنه هناك جهة ثانية تتمثل في المستثمر في حد ذاته، و إلى تطلعاته المستقبلية و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من وراء استثماراته.

المبحث الثاني: محددات و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال دراستنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و محاولة حصر العوامل المؤثرة في جذبه تبين أن هذا الموضوع حظي بعدد كبير من الدراسات و البحوث والتي اختلفت في إعطاء تقسيم موحد لهذه العوامل، فمنهم من قسمها وفقا للنظرية الاقتصادية الجزئية و النظرية الاقتصادية الكلية، فالنظرية الأولى تركز على تفسير هدف الشركات بوجه عام من التوسع الخارجي، أما النظرية الثانية تأخذ في اعتبارها خصائص اقتصاديات الدول المستقبلية للاستثمار، ومنهم من قسمها إلى عوامل أو محددات داخلية و التي تشمل مجموعة من العوامل (قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر) الخاصة بالدولة المضيفة و عوامل خارجية تتعلق بالمزايا الاحتكارية للشركات صاحبة الاستثمار، ومنهم من قسمها إلى عوامل الجذب أو الاستقطاب وعوامل الدفع أو الطرد، ومنهم من قسمها إلى عوامل مباشرة لارتباطها بفاعلية الاستثمار حيث تؤثر على الطاقة الإنتاجية بشكل مباشر و أخرى غير مباشرة حيث تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة غير مباشرة، لكن على الرغم من تعدد هذه التقسيمات إلا أن جميعها تشترك في تحديد وحصر هذه العوامل وإن اختلفت التسميات.

من خلال ما سبق ومحاولة منا للإلمام بأكبر قدر ممكن من هذه العوامل، رأينا أن نقسم هذه العوامل إلى عوامل راجعة للدولة المضيفة (عوامل الجذب) و عوامل راجعة للدولة الأم و إستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار(عوامل طاردة)¹، حيث أن الاستثمارات تتجه إلى دولة دون الأخرى إما نتيجة لعوامل راجعة للدولة المضيفة (عوامل الجذب)، أو راجعة للدولة الأم و إستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار(عوامل طاردة)، كما تباينت دراسات الباحثين أيضا في تحديدهم للعوامل المؤثرة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنهم من رأى أن عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة هي المحدد أو

¹ - يودرامة مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد09،2009،ص195.

العامل الرئيسي لاتجاه هذه الاستثمارات نحو بلد دون الآخر، فمثلا من خلال الدراسة التي قام بها كل من لكوتريل و كين (1993) تبين أن الشركات الأمريكية تركز أنشطتها في الدول التي تتميز بكبر حجم السوق الداخلي مع توقعات بالتوسع في التجارة، كما توصل كل من هالند و وتون (1998) إلى أن الدول التي تستطيع توفير المتطلبات المهارية و عناصر البنية الأساسية ستكون بمرور الوقت هي الأقدر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من مزاياه، بينما ركزت دراسات أخرى على أن العوامل الراجعة للدولة الأم و التي تعتبر كعوامل طرد لهذه الاستثمارات من البلد الأم إلى بلد آخر هي المحدد الرئيسي لاتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فمثلا تبين من خلال الدراسة التي قام بها كوشلين (1995) أن الشركات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك حتى يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى أو في إطار استراتيجياتها للتوزيع الجغرافي لأنشطتها، وكذا انخفاض معدلات النمو و حالات الركود و المنافسة بالدولة الأم سيدفع الشركة للبحث عن فرصة خارج حدود الدولة الأم.

أما فيما يخص الآثار الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تباينت الآراء بين مؤيدي و معارضين عن ما تخلفه هذه الاستثمارات على اقتصاديات الدول المضيفة.

المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة (عوامل الجذب)

يمكن إجمال أهم العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة في مايلي¹:

- تمثل العوامل الاقتصادية أهمية كبيرة في صناعة القرار الاستثماري و اتجاهه، و من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الصرف والفائدة...، حيث يكون لهذه العوامل أثر على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تعكس مدى قوة وصحة اقتصاد بلد ما، فكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما كان ذلك حافز للمستثمرين الأجانب للتوجه نحو هذه الدولة، وعليه فالعمل على تحسين هذه العوامل سيكون له أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعتبر كعوامل جاذبة تحفز على الاستثمار في هذا البلد.

- مدى توفر الموارد في الدولة المضيفة، فقد تكون هذه الموارد طبيعية كتوفر الدولة على الغاز و البترول، أو بشرية كامتلاكها طاقة بشرية كفأه و مؤهلة و ذو تكلفة معقولة، أو يمكن أن تكون تكنولوجيا كحيازتها على مراكز البحث و المخابر، أو تمويلية كقدرتها على منح القروض وتوفير التمويل اللازم، فتوفر هذه الموارد قد يجعل الدولة محل لاستقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تلعب التشريعات الضريبية دورا ايجابيا في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و تتمثل هذه التشريعات في الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي من قبل الدولة المضيفة في شكل إعفاء أو تخفيض في الضريبة فمثلا تمنح الدولة إعفاءات و تسهيلات في الإجراءات الجمركية الخاصة بالواردات، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية من الضرائب على الأرباح في المرحلة الأولى للمشروع، أو تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالماء و الكهرباء، وعليه تعمل بعض الدول على

¹- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 97-107.

إعداد نظام ضريبي وسن تشريعات تكون بمثابة عامل جاذب و محفز للتأثير على قرار واتجاه المستثمر الأجنبي، دون إهمالها لبقية العوامل، كما أن الحوافز الحكومية غير ضريبية كتخفيض البيروقراطية وتقديم التسهيلات عند إنشاء المشاريع تعتبر عوامل راجعة للدولة المضيفة، ولها تأثير في تحديد اتجاه الاستثمار حيث يفضل المستثمر الأجنبي الدول التي تعمل على تحسين هذه العوامل.

- تعتبر البنية الأساسية أحد العوامل الجاذبة التي قد تدخل في صناعة القرار الاستثماري و توجيهه، فتوفر بنية أساسية كالاتصالات و البنى التحتية من شأنه أن يسهل عمل المستثمر، و يكون أحد العوامل التي تزيد من فرص الدولة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ويؤثر إيجابا على تدفقها.

- يعتبر حجم السوق في الدولة المضيفة أحد العوامل الجاذبة المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول التي تمتلك سوق كبيرة ونشط وذو حجم طلب متزايد سيجعلها أكثر جاذبية واستقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات تهدف إلى خدمة السوق المحلي.

- يعتبر النظام التجاري للدولة المضيفة أحد العوامل المؤثرة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول التي تقوم بفرض عوائق من خلال القيود التجارية ستحد من حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك أن المستثمر الأجنبي يبحث دائما عن تسهيلات للقيام باستثماراته في مناخ ملائم ومحفز.

- يعتبر سعر الصرف أحد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة المضيفة، فالدولة التي تكون عملتها ضعيفة نسبيا مقارنة مع الدولة الأم ستكون محل استقطاب و جذب للمستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى أنه عندما تكون قيمة العملة منخفضة ستكون تكاليف الإنتاج والاستثمار منخفضة إذا ما قورنت بالتكاليف في الدولة الأم مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر، وهو الهدف الرئيسي الذي يسعى إلى تحقيقه أي مستثمر.

- كما أن نقل الأرباح و التحويلات يعتبر أحد عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة و التي تؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول التي تسمح بتحويل الأرباح، رؤوس الأموال، الأجور و المرتبات إلى الدولة الأم تكون أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تعتبر العوامل السياسية من العوامل الراجعة للدولة المضيفة و المؤثرة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستقرار السياسي له أثر هام في تحديد اتجاه الاستثمارات، إن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي و الأمان تستقطب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يبحث عن الأمان الاستقرار للقيام بمشاريعه ولا يمكنه المخاطرة بنقل رأسماله و خبرته إلى دولة تسودها أوضاع سياسية غير مستقرة.

- إن وجود إطار تشريعي و تنظيمي يحكم وينظم الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة و المحددة لاتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدول التي تملك قانون واضح وشفاف للاستثمار يتوافق مع التنظيمات الدولية، يحوي على ضمانات لحماية المستثمر من مخاطر معينة كالتأميم، المصادرة، ونزع الملكية، وقوانين خاصة بحماية الملكية الفكرية تكون محل أنظار العديد من المستثمرين الأجانب، وحتى تكون هذه القوانين فعالة يجب توفر نظام قضائي مستقل و قادر على تنفيذها و حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة، مما يجعله أكثر ارتياحا للقيام باستثماراته في هذه الدولة.

- كما أن التقارب الجغرافي و الثقافي و التاريخي أحد العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري، حيث تتجه العديد من الاستثمارات إلى البلدان القريبة جغرافيا وثقافيا وذلك راجع إلى سهولة الاتصال و التواصل و انخفاض تكاليف النقل، كما أن عامل الترابط التاريخي بين الدول يلعب دور في التأثير على توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلا الدول المتقدمة و مستعمراتها.

- بالإضافة إلى كل هذه العوامل و المحددات التي تؤثر في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر و المتعلقة بالدولة المضيفة نجد كذلك أن الاتحادات الاقتصادية الإقليمية، درجة انفتاح المجتمع المدني على العالم الخارجي، و كذلك موقف الرأي العام الداخلي للبلد المضيف من الاستثمارات الأجنبية لها تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: عوامل راجعة للدولة الأم و إستراتيجية الشركة صاحبة الاستثمار

(عوامل طاردة)

إضافة للعوامل المتعلقة بالدولة المضيفة هناك عوامل راجعة للدولة الأم و إستراتيجية الشركة صاحبة الاستثمار، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تهتم الدول المتقدمة على تشجيع شركاتها للاستثمار في الخارج وذلك في إطار سياستها الاقتصادية و الرامية إلى فتح أسواق جديدة، زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار منخفضة، وعليه تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة الأم أحد العوامل المؤثرة على حركة الاستثمار، حيث تسعى هذه الدول لتوجيه استثماراتها للخارج لما لهذه الاستثمارات من فائدة على اقتصادها الوطني.

- يعتبر الوضع الاقتصادي السائد في الدولة الأم أحد العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر، ففي حالة ما إذا كان الوضع الاقتصادي داخلها غير مستقر سيدفع ذلك بالمستثمر لتوجيه استثماراته نحو دول أكثر استقرارا مقارنة بالدولة الأم.

- كما أن عجز السوق في الدولة الأم على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري سيؤدي إلى التوجه للاستثمار في الخارج.

- السعي إلى زيادة عوائد المشروع يعتبر أحد العوامل المؤثرة في توجه الاستثمار خارج حدود الدولة الأم، فالمستثمر يبحث دائما على الطرق المختلفة لزيادة أرباح مشروعه، وعليه نجد أن الشركات التجارية تسعى إلى القيام باستثماراتها في دول أخرى لتحقيق أرباح إضافية من خلال الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج في تلك الدول.

- كذلك من بين العوامل المؤثرة في توجه الاستثمارات إلى الخارج نجد أن رغبة الشركات في التوسع، النمو و السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأسواق يؤدي بالضرورة إلى توجيه استثماراتها إلى الخارج. كما أن حجم الشركة الكبير يعطيها دافع اكبر لتوجيه بعض استثماراتها نحو الخارج.

- يعتبر تنوع المخاطر أحد العوامل الإستراتيجية الخاصة بالشركة صاحبة الاستثمار و المؤثرة في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة قد ينعكس بالسلب على المشروع الاستثماري، لذا يسعى المستثمر إلى توزيع استثماراته على دول وأسواق مختلفة للتخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة.

- كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري تعتبر عامل مؤثر في توجه الاستثمار نحو الخارج، زد على ذلك طبيعة العلاقة بين الدولة الأم و الدولة المضيفة و التي قد تؤثر في توجه الاستثمارات بينهما.

من خلال ما سبق نخلص أن العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعود للدولة المضيفة أو للدولة الأم و الشركة المستثمرة، و هي عوامل متعددة وشديدة التعقيد و قد يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى ، كما أن هذه العوامل (عوامل الجذب و عوامل الطرد) مجتمعة تؤثر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر (انظر الشكل رقم 06)، لكن نجد العديد من الدراسات تعتبر العوامل الراجعة للدولة المضيفة هي المحدد الرئيسي لتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها أكثر تأثيرا على توجه هذه الاستثمارات، لكن من غير الممكن أن نفصل بين هذه العوامل فقد نجد أن مستثمر قام

بالاستثمار في دولة ما بسبب كبر حجم سوقها و كذا رغبة منه لتحقيق عائد اكبر أو أن سوق الدولة الأم غير كافي.

يمثل الجدول رقم(01) ملخص لأهم العوامل المؤثرة على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر، و المتمثلة في عوامل الجذب الراجعة للدولة المضييفة و عوامل الطرد الراجعة للدولة الأم، حيث أن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما سبق ذكره، و تتميز هذه العوامل بالتعدد حيث لا يمكن حصرها كلها فهي تتعلق بالمناخ الاستثماري في الدولة المضييفة و الدولة الأم، و كما نعلم أن مناخ الاستثمار عبارة عن مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تنظيمية، قانونية و التي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار، و عليه من الصعب أن نلم بكل هذه العوامل لذا تم التطرق إلى أهمها.

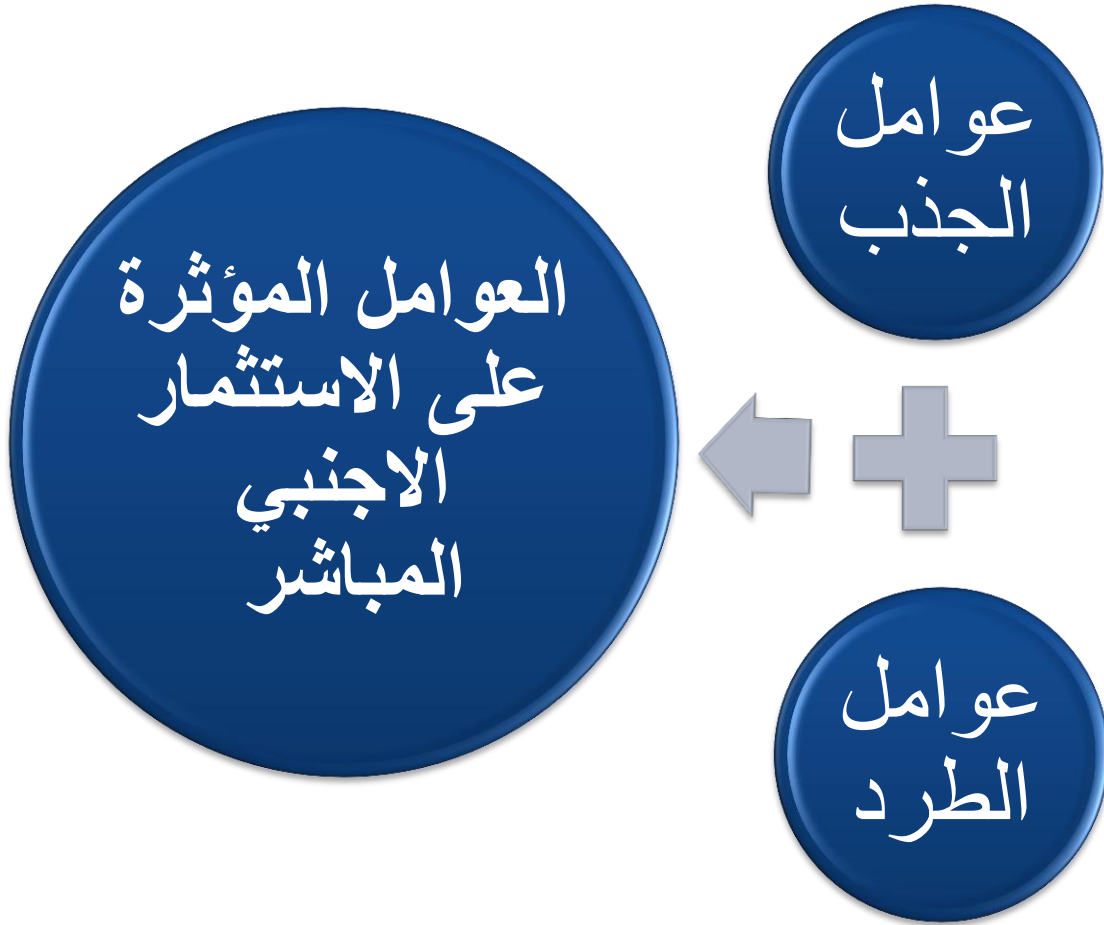
بما أننا بصدد دراسة العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر و التي تعتبر كبلد مضييف لهذه الاستثمارات، فسنركز في المباحث اللاحقة على العوامل الراجعة للدولة المضييفة و محاولة تفسير تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (01): العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

عوامل الطرد	عوامل الجذب
<ul style="list-style-type: none"> - أهداف السياسة الاقتصادية للدولة الأم (فتح أسواق جديدة، الحصول على المواد الخام،...). - الوضع الاقتصادي في الدولة الأم. - السعي لزيادة الأرباح بتخفيض تكاليف الإنتاج. - أهداف الشركات المتمثلة في النمو و التوسع و السيطرة على الأسواق العالمية. - تنويع المخاطر 	<ul style="list-style-type: none"> -الأداء الاقتصادي في الدولة المضيفة. - مدى توفر الموارد في الدولة المضيفة. - الحوافز الضريبية. - انخفاض تكلفة اليد العاملة المؤهلة. - تطور البنية التحتية. - النظام التجاري. - مدى ملائمة قوانين الاستثمار. - الامتيازات و الضمانات الممنوحة للمستثمر. - الاستقرار السياسي و الاجتماعي في البلد المضيف.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القراءات السابقة

الشكل رقم (06) : يوضح العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القراءات السابقة.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يترتب عليها من آثار على اقتصاديات الدول المضيفة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ظلت وستظل محور للجدل بين مؤيدين لهذه الظاهرة ومعارضين لها، فالبعض يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق العديد من المزايا للدول المضيفة، والبعض الآخر يرى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي، من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى كل من الآثار الايجابية و السلبية التي تنتج عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة خاصة النامية منها.

1. الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

1.1. زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

تحتاج الدول إلى رؤوس أموال كبيرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، لكن معظم الدول النامية تعاني من عجز في رؤوس الأموال بسبب انخفاض دخلها القومي ونقص الادخار المحلي، مما يجعلها تفكر بصفة دائمة عن طرق لتغطية هذا العجز والبحث عن مصادر تمويل تمكنها من تحقيق تنميتها الاقتصادية، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد هذه المصادر وأكثرها تفضيلا عن باقي مصادر التمويل الدولي حيث يوفر أموال ضخمة لاستثمارها في الدول المضيفة، مما يسمح بزيادة التكوين الرأسمالي في البلدان المضيفة من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات، ويمكن اعتبار زيادة معدل التكوين الرأسمالي من أهم الآثار الايجابية التي يحصل عليها البلد المضيف من جراء استقباله للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.1. خلق فرص العمل:

يعد مشكل البطالة من المشاكل العويصة والتحديات الكبرى التي تواجهها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تسعى الدول جاهدة إلى التخفيف من حدتها وإيجاد حلول مجدية لهذه الظاهرة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها الدول للتخفيف من مشكل البطالة، حيث تخلق هذه الاستثمارات بدخولها إلى الدول المضيفة والشروع في إقامة مشاريعها الاستثمارية مناصب عمل¹، حيث زادت العمالة في الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة 1990 حسب تقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد 2007.

3.1. تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي بلد، و تعاني العديد من الدول خاصة النامية منها من عجز في موازين مدفوعاتها بسبب زيادة الواردات عن الصادرات، ولتصحيح هذا الخلل وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات قد تلجأ هذه الدول إلى الاقتراض من الخارج ، ولكن قد يؤدي الاقتراض من الخارج في غالب الأحيان إلى زيادة العجز، لذا تلجأ إلى فتح المجال للاستثمارات الأجنبية كبديل عن الاقتراض من الخارج، تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج و يحقق فائضا للتصدير، كما قد تقوم هذه الاستثمارات بإنتاج سلعا بهدف تصديرها ذو جودة عالية وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وعليه تحسين ميزان المدفوعات، لكن لإحداث هذا الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات يجب أن يكون حجم انسياب الأموال والاستثمارات يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح إلى الخارج.

¹ - Mohammad I. Al-Halalmeh and Abedalstar M. Sayah, Impact of foreign Direct Investment on Shares Market Value in Amman Exchange Market , American Journal of Economics and Business Administration 2(1),2010, P 37.

4.1. جلب التكنولوجيا:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة و متسارعة في شتى المجالات ولا سيما في المجال التكنولوجي الذي يلعب دور بارز في إستراتيجية التنمية الاقتصادية، ويعتبر عنصرا هاما في تحديد نجاح أو فشل خطط التنمية. ومن الملاحظ أنه هناك تفاوت كبير بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يخص التكنولوجيا، وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية، لذا نجد العديد من الدول النامية تقوم بتشجيع هذه الاستثمارات التي تنقل معها جميع عوامل الإنتاج- عند قيامها بمشاريعها الاستثمارية - ومن بين هذه العوامل نجد التكنولوجيا - و التكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات و القدرات التنظيمية و الإدارية و التسويقية¹ - التي تساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، كما نجد العديد من الدول النامية قد استطاعت بفضل التكنولوجيا التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تقيم مشاريع ضخمة ذات مستوى تقني وتكنولوجي متقدم، وعليه تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في عملية نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف مما يؤثر على المستوى التكنولوجي.

5.1. تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية عماد التنمية لذا تولي الدول اهتماما كبيرا بها وتسعى جاهدة إلى تحقيقها، ولتمويل هذه التنمية تعتمد الدول في المقام الأول على الموارد المحلية المتمثلة في المدخرات، لكن تعاني معظم الدول النامية من انخفاض في معدلات الادخار المحلية مما يجعلها تستعين بمصادر تمويل خارجية لمواصلة عملية التنمية، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد هذه المصادر، فهي

¹ - زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 136.

تعزز الادخار المحلي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية كما تساهم في توفير النقد الأجنبي¹ الذي يمكن الدول النامية من استيراد الكثير من المعدات والآلات والمواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تساهم في تحقيق برامج التنمية.

2. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2. مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تشمل هذه المدفوعات الأرباح المحولة للخارج، مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية (تتمثل في رسوم براءات الاختراع، العلامات التجارية، التراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية)، الفائدة على رأس المال المستثمر، مدفوعات استعادة رأس المال المستثمر، تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم. إن هذه المدفوعات لها انعكاس سلبي على ميزان المدفوعات، فعلى الرغم من الآثار الإيجابية المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، إلا أنه في المدى المتوسط ستكون ذو أثر سلبي، حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسية سوف يؤدي إلى زيادة وريادات الدولة المضيفة بسبب استيراد متطلبات الاستثمار من الخارج لعدم توافرها في السوق المحلي أو أنها ذات جودة أقل، كما قد تقوم بتحويل أرباحها إلى الخارج، بالإضافة إلى دفع الفوائد على التمويل الوارد من البنوك في الخارج، ودفع مقابل براءات الاختراع... زد إلى ذلك تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.

2.2. الآثار على أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل:

¹ - Bushra Yasmin, Aamrah Hussain and Muhammad Ali Chaudhary, foreing direct investment in developing countries, Pakistan Economic and Social Review Volume XLI, No. 1&2, 2003, p59.

ربط "بيرستكر" Biersteker " في تحليله للنظرية التقليدية تأثير الاستثمار المباشر على انخفاض الإنتاج الوطني بالعديد من الأسباب أهمها:

- شراء بعض الشركات الوطنية (الصناعية، و التجارية...) .

- خروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وما تتمتع به الشركات متعددة الجنسية من مزايا تنافسية و خصائص لا تتوفر لنظيرتها في الدول النامية المضيفة.

ويترتب على انخفاض الإنتاج المحلي نتيجة للأسباب السابقة تدهور الناحية الاجتماعية، واعتماد الدولة وتبعيتها للدول الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض درجة المشاركة في القرارات السياسية والاقتصادية.

أما من ناحية التأثير على أنماط الاستهلاك فإن قيام أي استثمار أجنبي من شأنه أن يؤدي إلى توفير العديد من السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى خلق أنماط جديدة الاستهلاك لم تكن معروفة من قبل وقد لا تتناسب وخصائص الدولة المضيفة النامية ومتطلبات التنمية فيها، بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسية بممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار وأنماط جديدة للاستهلاك، وزيادة رغبة الأفراد وخاصة القادرين منهم على التغيير، وإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية، بالإضافة إلى إدخال أو فرض بعض أنواع من القيم والعادات أو الثقافات الأجنبية (الخاصة بالدولة الأم) بالدول المضيفة النامية، كما أن ارتفاع معدلات الميل الحدي للاستهلاك تؤدي (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) إلى انخفاض الميل الحدي للادخار مما يؤثر على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

إن ميل أو اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى دفع مرتبات ومكافآت للعاملين لها أعلى من مستوى ما هو معمول به في نظائرها من الشركات الوطنية يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية في الدول النامية المضيفة.

3.2. السيادة الوطنية والسياسة الاقتصادية:

يرى بعض المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن هذه الاستثمارات تؤثر على السياسات العامة للدولة المضيفة، وأنها تؤدي إلى الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر، من خلال الشركات متعددة الجنسية، مما يؤثر على الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة، وقد يرجع ذلك إلى تمتع بعض الشركات الأجنبية بالعديد من البدائل غير المتاحة للشركات الوطنية، كأن تتجنب مثلا الانصياع للتشريعات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية في الدولة المضيفة، وتقرر بسهولة نقل أنشطتها الاستثمارية لدولة أخرى ليس لديها تلك التشريعات، كما أن إمكانية حصول تلك الشركات على التحويل اللازم في شكل قروض دولية، قد يعجل بإبطال مفعول السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة لضمان التوازن الداخلي والخارجي.

أما بالنسبة لمسألة الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية، وأثر ذلك على المصالح الوطنية للدولة المضيفة، فإن ذلك ينشأ من كون فرع الشركة متعددة الجنسية يكون مسؤولاً أمام سلطتين سياسيتين هما: حكومة الدولة المضيفة، وحكومة الدولة الأم، حيث أن سعي الشركات الأجنبية لتعظيم أرباحها على المستوى الدولي، يدفعها إلى تركيز سلطة اتخاذ القرارات في يد الشركة الأم، بدلا من إتباع أسلوب اللامركزية وتفويض اتخاذ القرارات الهامة لفروعها وهذا يعني أن الدول النامية المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها.¹

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة، يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، ويتوقف استمرار إرضاء تلك الطبقة هو تحقيق لمكاسب كبيرة على استمرار ارتباطهم بتلك الشركات داخل بلادهم، وتشتمل طبقة المنتفعين على

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص 500-501.

مجموعة من الوكلاء والموردين، والسامسة، وغيرهم والذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط، للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في بلادهم.

4.2. تلوث البيئة:

يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقاوم تلوث البيئة من خلال استثمارها في مجالات تزيد من التلوث البيئي مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية، والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الإسمنت والأسمدة، بدلا من إقامة هذه الاستثمارات في موطنها الأصلي، وذلك راجع إلى خضوع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام بحماية البيئة و انتشار الوعي بخطر تلوث البيئة وما قد يسفر عليه من مشاكل صحية وبيئية، في حين لا يوجد لذلك اهتمام بنفس الدرجة في معظم الدول النامية.

5.2. الممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات:

قد تحتكر الشركات متعددة الجنسيات أسواق الدول المضيفة بصفة كلية أو جزئية، إما عن طريق انفرادها بإنتاج سلع لا يوجد لها بدائل في تلك الأسواق أو طرق سيطرتها على جزء كبير من الطلب السوقي لتلك السلع، مما ينتج عنه تحكم هذه الشركات في الأسعار وبالتالي يكفل لها القيادة السعرية.

يمثل الجدول رقم (02) ملخص لأهم الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدولة المضيفة، و كما سبق الذكر فإن هناك جدل في تحديد هذه الآثار، فهناك من يرى أنه من الضروري لأي دولة فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و العمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطابه، لما له من آثار ايجابية على الاقتصاد كتخفيض نسبة البطالة و المساهمة في دفع النمو الاقتصادي، و يذهب فريق آخر إلى المناداة بتقييد المجال أمام هذه الاستثمارات بإصدار قوانين و لوائح تقيد نشاط المستثمر الأجنبي و تجعله يحجم عن الاستثمار في

هذا البلد، وذلك لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد كاحتكار الشركات الأجنبية للأسواق المحلية و فرض سيطرتها على اقتصاد الدولة المضيفة، لكن في حقيقة الأمر أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى، فنجاح الاستثمارات في دولة ما لا يعني بالضرورة تحقيق نفس درجة النجاح في دولة أخرى¹، فالتأثير هنا يعتمد على عدة عوامل من بينها عوامل تتعلق بالدولة نفسها كعدم وجود قوانين واضحة تمنع من إقامة المشاريع التي تضر بالبيئة أو تقييد تحويل الأرباح إلى الدولة الأم، كما أنه هناك عوامل تتعلق بالأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها من وراء إقباله على الاستثمار خارج حدود وطنه، فإذا كان يهدف إلى خدمة السوق المحلية في الدولة المضيفة بإنتاج سلع غير متوفرة في السوق المحلي و يتم استيرادها من الخارج، سينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات بتقليل الواردات، أما في حالة إنتاج سلع تعتمد على مواد أولية غير متوفرة في سوق الدولة المضيفة، فسيلجأ للأسواق الخارجية لتوفيرها مما يؤدي إلى زيادة الواردات، و عليه لا يمكن تحديد الآثار التي يخلقها الاستثمار الأجنبي المباشر قبل معرفة كل من أهداف المستثمر و السياسة المتبعة من قبل الدولة المضيفة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - رابيس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية- دراسة تحليلية-، ابحت اقتصادية و ادارية ، جامعة بسكرة، العدد12، ديسمبر2012، ص : 64- بالتصرف.

جدول رقم (02): آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

الآثار السلبية	الآثار الايجابية
- مدفوعات خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر - كتحويل الأرباح و المرتبات. - زيادة واردات الدولة في حالة عدم توفر الموارد - التي يتطلبها الاستثمار في السوق المحلي. - القضاء على الشركات المحلية غير قادرة على المنافسة. - التأثير على الاستقلال الاقتصادي و السياسي للدولة المضيفة. - التلوث البيئي. - احتكار الأسواق المحلية من قبل الشركات الأجنبية.	- توفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية. - التقليل من الاعتماد على الديون الخارجية و ما يترتب عليها من فوائد. - خلق فرص عمل و التقليل من نسبة البطالة. - رفع المستوى المعيشي. - تحسين وضعية الميزان التجاري بزيادة الصادرات و تقليل الواردات. - المساهمة في جلب التكنولوجيا. - زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص. - المساهمة في التنمية الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة

المضيقة (العوامل الاقتصادية و الاجتماعية).

تعتبر كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية من بين العوامل الهامة في تركيبة المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة، حيث تؤثر هذه العوامل على المناخ الاستثماري ومنه على تدفقات الاستثمارات و خاصة الأجنبية، من خلال دراستنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تبين أن له دور بالغ الأهمية في دعم النمو الاقتصادي، كما أنه يلعب دور محوري في الاقتصاد حيث يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الخ، و نتيجة للدور البارز للاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي فإن أصحاب القرار يحرصون على توفير المناخ الاستثماري المناسب لتشجيع و استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات، و بما أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية أحد مكونات مناخ الاستثمار كان من الضروري التعرف على هذه العوامل التي تلعب دور كبير في التأثير على القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي و منه على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية.

تعتبر العوامل الاقتصادية من بين العوامل الهامة المؤثرة في مناخ الاستثمار، فالمستثمر الأجنبي عند اتخاذ قرار الاستثمار يأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية للبلد المضيف و يوليها أهمية كبيرة عند صناعة هذا القرار، فاستقرار هذه العوامل قد يكون محفز على جذب و تدفق الكثير من الاستثمارات الأجنبية.

تتضمن العوامل الاقتصادية مجموعة من المتغيرات و المؤشرات التي من خلالها يمكن تقييم الوضعية الاقتصادية لأي دولة نذكر منها:

1.حجم السوق:

يعد حجم السوق في البلد المضيف من المتغيرات الهامة و المؤثرة في الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة فهي تمثل منافذ التسويق إلى جانب الأسواق الدولية¹، فكلما كان حجم السوق كبير و يتميز بالنمو و التطور حفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضييفة و على عكس ذلك يؤثر ضيق السوق المحلي بالسلب على حركة الاستثمار الأجنبي، و يرتبط حجم السوق بالقدرة الشرائية أي أنه حتى لو توفر البلد المضيف على سوق كبير و كانت القدرة الشرائية للفرد متدنية فإن ذلك لا يخدم المستثمر، فالمستثمر يبحث عن الأسواق النشطة و التي يستطيع أن يسوق فيها منتوجاته.

كما أن تمتع الدولة بسهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية الناتجة عن قرب الجغرافي يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الجغرافي للدولة المضييفة يلعب

¹ -nathalie Fabry, Laurence Dijksman- Valentin, les determinants des investissements directs manufacturiers Allemands dans les pays d'Europe centrale, revue d'etudes comparatives Est-Ouest, volume 28,1997, N° 2 , P23.

دور هام في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية فهو يساهم في تخفيض تكاليف النشاط الاستثماري كتخفيض تكلفة النقل و التسويق.

هناك عدة مؤشرات يتم استخدامها للتعبير عن حجم السوق في الدول المضيفة مثل الناتج الإجمالي أو عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

2. البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية من العوامل الاقتصادية الهامة و المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتجه هذه الاستثمارات نحو البلدان التي تتميز ببنية تحتية جيدة، و نغني بالبنية التحتية هي البنية أو التركيبة التحتية أو الأساسية وهو مصطلح يطلق على المنشآت والخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع مثل: وسائل المواصلات كالطرق والمطارات وسكك الحديد ووسائل الاتصالات كشبكة الهاتف، والجوال والإنترنت والبرق والبريد بالإضافة لنظام الصرف الصحي وتمديدات المياه، تعد البنية التحتية المطلب الرئيسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول النامية¹.

3. التضخم:

يولي الكثير من رجال الأعمال و المستثمرين و خاصة الأجانب منهم أهمية كبيرة لمستوى التضخم و ما يترتب عليه من آثار، و يقصد بالتضخم الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار²، فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع الأجور بالإضافة إلى أسعار المستلزمات الإنتاجية اللازمة للمشروع الاستثماري، و بالتالي انخفاض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق العالمية و بالتالي انخفاض الأرباح الحقيقية المتوقعة من المشروع الاستثماري، إن معدلات التضخم المرتفعة تعد

¹ - عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 362.

² - عماري عمار و بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14 و 15 نوفمبر 2005، ص 216.

مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي و عن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، مما يخلق مناخ غير مشجع على الاستثمار.

4.الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته و تتمثل في الطاقة و على رأسها البترول، المعادن كالفوسفات و الحديد الخام...الخ. ينعكس توفر الموارد الطبيعية في البلد المضيف بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فتوفر البلد المضيف على موارد طبيعية يسهل على المستثمر و يخفض تكاليف الحصول عليها¹ مما ينعكس على سعر المنتج و قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية.

5.السياسات الاقتصادية:

تؤثر السياسات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما كانت هذه السياسات مرنة واضحة و تتميز بالكفاءة و الفعالية و تتماشى مع التغيرات و التحولات الاقتصادية كلما كانت جاذبة للاستثمار و يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل و التأمين...الخ، من أهم هذه السياسات نجد السياسة المالية، السياسة النقدية، و سياسة التجارة الدولية، كلما تضمنت السياسة المالية جملة من الإعفاءات الضريبية و الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار فذلك من شأنه أن يسهل عمل المستثمر و يخفض من تكاليف المشروع الاستثماري، و كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار حيث تمكن المستثمر من الحصول على التمويل و بتكاليف منخفضة، أما في ما يخص سياسة التجارة

¹ - Hasnah Ali, Sanep Ahmad and Rusnah Muhamad, Determinants Of Foreign Direct Investment Locations In Malaysia, International Review of Business Research Papers Volume 6, Number 4, September 2010,P110.

الدولية فكلما كانت تحريرية و محفزة لتنمية الصادرات و تتجه نحو تخفيض التعريفة الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

6.ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للبلد، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر كتكثيف القيود الجمركية، مراقبة الصرف و الحد من القروض و التخفيف من الإنفاق على البنى التحتية و غيرها، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

7.حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية:

كما أن لحجم الاحتياطات من العملات الأجنبية دور في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد ضمانا لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد الوطني.

8.المديونية الخارجية:

تعتبر المديونية الخارجية من العوامل التي تعكس الاستقرار الاقتصادي، و هي تؤثر على ميزان المدفوعات و من ثم على القدرة بالوفاء بالالتزامات، و هذا ما يشكل تهديد للاقتصاد لما يسببه من نزيف للثروة.

9.سعر الصرف:

قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف قد يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، غير أن هذا التخفيض سيترك آثارا سلبية على المناخ الاستثماري، إذ أن ارتفاع معدلاته سيضعف الثقة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة المشروعات وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات، ويزداد هذا الأثر كلما زادت حاجة المشروع إلى السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، فضلا عن ذلك فإن التقلب في أسعار

الصرف سيؤدي إلى وجود صعوبات في إجراء دراسات الجدوى الدقيقة وبالتالي تعرض المستثمر إلى خسائر كبيرة وغير متوقعة، مما يفسد المناخ الاستثماري.

إن استقرار سعر الصرف للبلد المضيف يعتبر أمر مهم جدا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، لأن استقرار سعر الصرف يعني استقرار العوائد المحصلة من الاستثمارات في البلد المضيف، و على عكس ذلك فإن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المستثمر تكون أقل ثم أقل، ويعد هذا خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفعه إلى تخفيض استثماراته .

10.الخصخصة:

يعد هذا المتغير من المتغيرات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن اتساع مساحة القطاع الخاص تعد من أهم العوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة إذا ما اقترنت بتحرير التجارة الخارجية.

من خلال دراستنا للعوامل الاقتصادية تبين أنها تتسم بالتعدد، فالبيئة الاقتصادية تحوي مجموعة كبيرة من العوامل المتداخلة فيما بينها، و التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدولة المضيفة، قد حاولنا من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم العوامل الاقتصادية و حصرها و تبيان كيفية تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تبين أن هذه العوامل لها دور بالغ الأهمية في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي في توجيه مشاريعه الاستثمارية، فالمستثمر يبحث دائما عن مناخ اقتصادي مستقر للقيام باستثماراته، فمثلا لو كانت معدلات التضخم غير مستقرة أو البنية التحتية للدولة غير مهيأة لقيام هذه الاستثمارات، فإن ذلك لا يخدم المستثمر و قد يكلفه مصاريف إضافية تؤثر على مردودية المشروع، مما يجعله يحجم عن الاستثمار في هذا البلد و يبحث عن بلد آخر يوفر له بيئة اقتصادية محفزة و أكثر استقرار.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية.

يحتوي المناخ الاستثماري مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها تؤثر على قرار الاستثمار و تكون إما جاذبة أو طاردة لهذه الاستثمارات، و تعتبر العوامل الاجتماعية أحد هذه العوامل حيث تعد الظروف الاجتماعية والأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع، كعادات وتقاليد الدولة، بالإضافة إلى التجانس الديني أو اللغوي بين فئات المجتمع، وما توليه الدولة من أهمية لمستوى الخدمات الصحية والتعليمية لأفرادها، درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية، دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة، درجة الوعي الصحي و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة، من أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بالاعتبار قبل أن يتخذ قراره الاستثماري.

تظهر العادات والتقاليد في الأفعال والأعمال التي يمارسها الأفراد ويعتادونها، و العادات هي ما اعتاده الناس وكرروه في مناسبات عديدة ومختلفة، أما التقاليد فهي أن يأتي جيل ويسيير على نهج جيل سابق و يقلده في أمور شتى.

فالعادات و التقاليد جزء من النشاط الاجتماعي للأفراد في أي مجتمع من المجتمعات، ولا تظهر بين يوم وليلة بل تأخذ سنوات حتى تثبت وتستقر وسنوات أطول حتى تتغير وتتحول.

و تنشأ العادات والتقاليد غالبا لأداء وظيفة اجتماعية ولينتفع بها كل أفراد المجتمع أو بعضهم، وتصبح نمطا اجتماعيا يعمل على تقوية العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ويؤدي إلى وجود اتفاق في سلوك معين بين أفراد المجتمع.

تنتقل العادات و التقاليد من جيل لآخر، و قد تتغير هذه العادات و التقاليد إما بالتخلي عن بعضها أو إضافة عادات و تقاليد جديدة بما يتفق مع ظروف وقيم كل جيل.

وقد تتلشى الوظيفة الاجتماعية للعادات أو التقاليد أو تنتهي نتيجة تغير الظروف الاجتماعية، إلا أنها تبقى بفعل الضغط النفسي الذي تمارسه على الأفراد الذين اعتادوها و شعروا أنها تمنحهم الأمن والاطمئنان وتضمن تماسكهم في مواجهة أية تغيرات جديدة.

فالعادات و التقاليد تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث لا يمكن للمستثمر الأجنبي أن يقوم باستثمارات تتعارض مع عادات و تقاليد أفراد المجتمع، فلن يتقبلها أفراد المجتمع مما يؤدي إلى عدم نجاح هذه الاستثمارات، و هذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الذي يسعى دائما لتحقيق أقصى ربح ممكن من وراء استثماراته، فلن يغامر بنقل استثماراته إلى بلد تتعارض فيه عاداته و تقاليده مع هذه الاستثمارات، كما يصعب تغييرها بما يتناسب مع تطلعات المستثمر الأجنبي.

وقد يترتب على عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة، توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة أو حظر إنتاج معين أو الاستثمار في بعض الأنواع من المنتجات، فقيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشاريع استثمارية في دولة إسلامية تحرم الربا، ولحم الخنزير وتعاطي الكحول، وغير ذلك من المحرمات سوف يكون من الصعب نجاح المستثمر في إنتاج أو الاستثمار في مشاريع تنتج تلك السلع، فعدم تجانس الدين و العقيدة يعتبر أحد العوامل الاجتماعية المؤثرة و الموجه لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك العديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي أو على ممارسة الأنشطة الاستثمارية داخل الدولة المضيفة كالاتجاهات العدائية نحو الوجود الأجنبي و عدم تفهم أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية و عدم تعاونهم معها، قد يؤثر و بصورة كبيرة على تدفقات الاستثمار و خاصة تلك الاستثمارات التي تهدف إلى خدمة و استغلال السوق المحلي للدولة المضيفة.

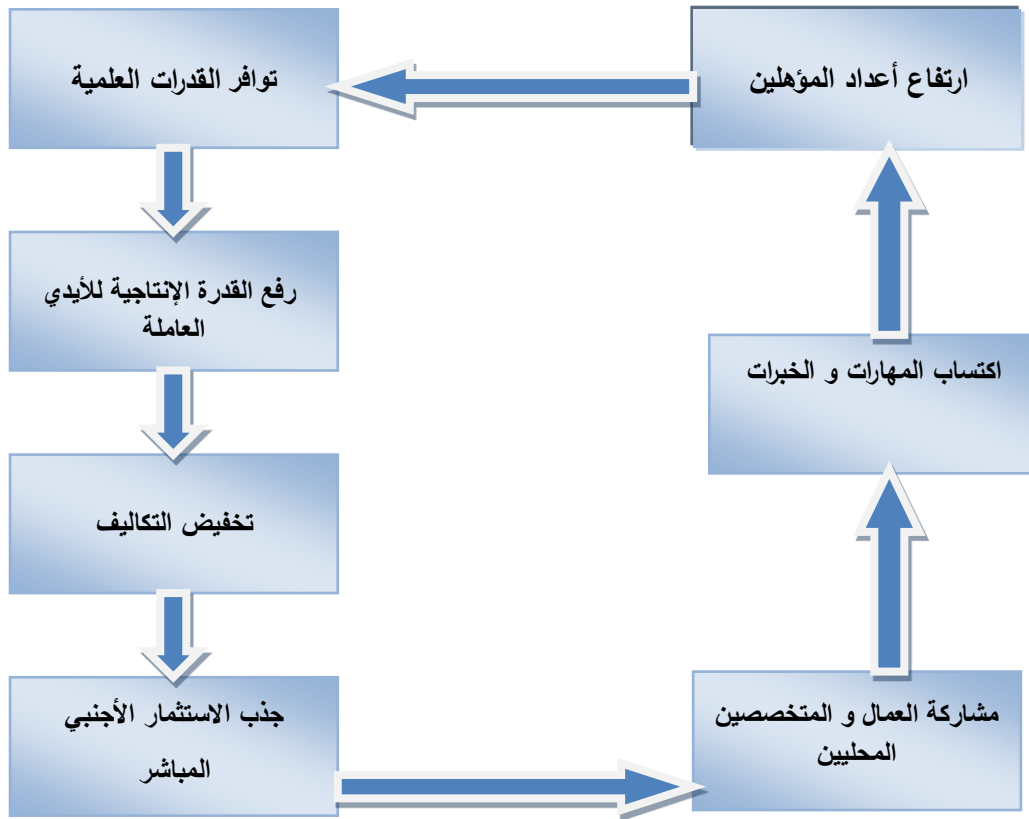
كما أن المستوى التعليمي و القدرات العلمية تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فارتفاع نسبة الأمية مثلا قد يترتب عليها انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية، أو التسويقية والترويجية...الخ، فالقدرات العلمية تعني القدرة على التفكير العلمي السليم الذي يمكن أن يتجسد في شكل علمي قابل للتطبيق و يمثل إضافة إلى المعرفة، و يرى البعض أنها تعني مستوى التدريب و المهارة التي يتمتع بها المورد البشري في الدولة، و مدى قدرته على استيعاب التقنيات الجديدة و استخدامها و تطويرها، و هذا المفهوم يرتبط بمفهوم التنمية البشرية، إذ تعني بمفهومها العام تنمية شاملة للقدرات الذاتية و زيادة مهارات و معارف جميع أفراد المجتمع¹.

فالعلاقة بين النظام التعليمي و الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت مهمة في ضوء الاعتماد المتزايد من قبل الشركات العالمية على أحدث التقنيات في تصنيع و التطور المستمر لمنتجاتها، لذا فان تطوير القدرات العلمية أصبح أحد المحفزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن العلاقة بين القدرات العلمية و الاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة متبادلة إذ أن توافر القدرات العلمية يؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و يتأثر به، إن توافر القدرات العلمية في بلد ما يسهل من عمل الشركات الأجنبية فتدريب العمال ذوي التعليم الجيد يتطلب مدة أقل من العمال ذوي المستوى العلمي المنخفض، كما أن الشركات الأجنبية تعتمد على تقنيات حديثة في الإنتاج من أجل تخفيض كلفة الإنتاج و هذا ما يتطلب توافر البلد المضيف على قدرات علمية قادرة على التعامل مع هذه التقنيات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تطوير القدرات العلمية من خلال اكتسابها العديد من المهارات و الخبرات الفنية و الإدارية، و يمكن توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و توافر القدرات العلمية من خلال المخطط التالي:

¹ - عنان فرحان عبد المحسن، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني و الثلاثون، المجلد الثامن، أبريل 2013، ص58.

الشكل رقم (07): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و توافر القدرات العلمية.



المصدر: عدنان فرحان عبد المحسن، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا

نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني و الثلاثون، المجلد الثامن، أبريل 2013، ص65.

يعتبر القطاع الصحي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة حيث يعمل على توفير السلع و الخدمات لمعالجة المرضى من خلال تقديم الرعاية العلاجية أو الوقائية أو التأهيلية، فاهتمام الدولة بهذا القطاع و تطويره ينعكس بالإيجاب على أفراد المجتمع، فالفرد هو النواة الأساسية و الدعامة القوية لبناء هذا المجتمع و هو عماد التنمية و العنصر الأساسي لتحقيق الأهداف المنشودة في الحاضر و المستقبل، لذا يجب على الدولة أن تولي اهتمامها بهذا القطاع لتحقيق التغطية الشاملة للخدمات الصحية لكل أفراد المجتمع.

يعتبر البلد محل للروابط الاجتماعية والثقافية، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للبلد المضيف.¹

إن العوامل الاجتماعية بمثابة الوعاء الذي تنصب فيه الاستثمارات الأجنبية، فتقبل أفراد المجتمع لهذه الاستثمارات و خاصة تلك الموجه للسوق المحلي يساهم في نجاحها و استمرارها، كما أن توفر المجتمع على موارد بشرية مؤهلة و تمتعه بمستوى معيشي مقبول، ينعكس على مدى قدرة الدولة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، و عليه على الجهات المعنية عدم إهمال الجانب الاجتماعي و أن توليه أهمية عند إعداد خططها الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، لأنه من الاعتبارات الأساسية المكونة للمناخ الاستثماري .

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار (الاجتماعية و الاقتصادية)

هناك العديد من المؤشرات الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار و التي يأخذها رجال الأعمال و المستثمرون و خاصة الأجانب منهم عند صناعة قراراتهم الاستثمارية بعين الاعتبار لما لها من مدلولات تأثيرية هامة، و عليه حرصت العديد من المؤسسات و المنظمات على تزويدهم بمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار و التي تتضمن مجموعة من المؤشرات تساعدهم في معرفة وضع كل دولة

¹ - كورتل فريد أستاذ مكلف بالدروس ، مداخلة حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة 14-15 مارس، 2004، ص25.

و تقييم بيئتها الاستثمارية، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى بعض المؤشرات الدالة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية، من بينها:

1. مؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية:

تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 و يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالى فيه و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري¹. و يشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي²:

- مؤشر السياسة المالية:

تستخدم نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية، وتقاس نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى الاستقرار الاقتصادي، وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسة المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات، و يحسب المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط مئوية = 1- درجة.

- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من 10 نقاط مئوية = 2- درجة.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص28-29.

² - عبد المجيد تيمايوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثماري حالة الجزائر، مرجع سابق، ص243.

- ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية = -3.
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = 0.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين و نصف النقطة = 1+ درجة.
- انخفاض العجز بنقطتين و نصف النقطة إلى ثلاث نقاط و نصف النقطة = 2+ درجة.
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية و نصف النقطة = 3+ درجة.

- مؤشر السياسة النقدية:

يستخدم معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو عرض النقد، ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة المحلية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة في سياسة التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشرا لدرجة الاستقرار السياسي خصوصا في البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري إذ يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة، وبيئعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاق بعيدة المدى، و يحسب المؤشر بالطريقة التالية:

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربعة نقاط = 0.
- انخفاض معدل التضخم من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = 1+.
- انخفاض معدل التضخم من خمس نقاط إلى أقل من 25 نقطة = 2+.
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة = 3+.

- مؤشر سياسة التوازن الخارجي:

تستخدم نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وتعد هذه النسبة من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، و يحسب المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بنقطتين و نصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = -1 نقطة.

- ارتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من 10 نقاط = -2 نقطة.

- ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مؤوية = -3 نقطة.

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مؤوية إلى ارتفاع بأقل من نقطتين و نصف النقطة = 0.

- انخفاض العجز بنقطة مؤوية واحدة إلى أقل من نقطتين = +1 نقطة.

- انخفاض العجز بنقطتين مؤويتين إلى أقل من أربع نقاط = +2 نقطة.

- انخفاض العجز بأربع نقاط مؤوية فأكثر = +3 نقطة.

ويعرف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية،

متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية). يكون تقييم المؤشر كما يلي:

- أقل من 01 عدم تحسن مناخ الاستثمار.

- من 01 إلى 02 تحسن مناخ الاستثمار.

- من 02 فما فوق تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

2. مؤشر التنمية البشرية:¹

مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركب يصدر من طرف هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، و تصدر له تقرير سنوي منذ عام 1990. يرتكز المؤشر على ثلاث معطيات إحصائية أساسية:

- مستوى الصحة الذي يمثله متوسط أمد الحياة منذ الولادة.

- مستوى المعرفة و يمثله نسبة الأمية عند البالغين و مستوى الالتحاق بالتعليم المدرسي من الابتدائي إلى التعليم العالي.

- مستوى المعيشة يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي.

بعد حساب المؤشرات الثلاثة السابقة يتم تحديد مستويات من التنمية البشرية، يتراوح هذا المؤشر بين الصفر و الواحد، و ينقسم إلى ثلاث مستويات:

- تنمية بشرية ضعيفة إذا كان مستوى المؤشر اقل من 0.5 .

- تنمية بشرية متوسطة إذا كان مستوى المؤشر بين 0.5 و 0.79 .

- تنمية بشرية عالية إذا كان مستوى المؤشر أكثر من 0.8

يستخدم مؤشر التنمية البشرية من قبل صانعي القرار لتحديد السياسات الأكثر جدوى من حيث تعزيز التنمية المستندة إلى الإنسان بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها باعتبار أن الإنسان هو أساس التنمية المستدامة.

3. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثرة الأمم للاقتصاديات الناهضة:

تصدر مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية " world paper " منذ عام 1996 بشكل نصف سنوي، لقياس مدى قدرة الدولة الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين

¹ - عبد الحميد بوخاري، دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة، مجلة الباحث العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة 2012، ص 45.

النمو الاقتصادي و تحسين الأوضاع الاجتماعية و كذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة و جاذبة.¹

و يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية:

- **مؤشر البيئة الاقتصادية:** يضم هذا المؤشر 21 عنصر تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية و مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي و مؤشرات بيئة الأعمال.

- **مؤشر البنية التحتية للمعلومات:** يضم 21 عنصر تغطي مؤشرات التعليم و البنية التحتية للمعلوماتية و مؤشرات انتشار المعلوماتية.

- **مؤشر البيئة الاجتماعية:** و يضم 21 عنصر تغطي مؤشرات التنمية و الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة و حماية البيئة و الطبيعة.

أما دليل المؤشر فكلما ارتفع الرصيد المسجل دل على مركز متقدم من المؤشر هذا يعني وضعاً أفضل من حيث مكونات ثروة دول الاقتصاديات الناهضة.

4. مؤشر النمو الاقتصادي:

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة و الطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، و بما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، و ما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق لتقدم مستمر في مستوى الإنتاج و الإنتاجية، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار و بالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - بوشول فايزة، قطاف ليلي، عماري عمار، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر، مجلة الباحث العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 121.

5. مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو و المنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة و زيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات و تحسين مناخ الأعمال، يتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية و مؤشر التنافسية الحالية.

يستند مؤشر التنافسية إلى متوسط ثمانية عوامل هي: درجة الانفتاح، دور الحكومة، وضع القطاع المالي، البنية الأساسية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة، و وضع المؤسسات.¹

6. مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد:²

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNUCED) لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمعرفة مدى نجاح جهود الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية و مدى توافق ذلك مع درجة مساهمة هذا الاستثمار في النشاط المحلي و الخارجي و خلق وظائف في سوق العمل.

و قد تم تطوير هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي 2002 ليصبح مؤشرين مقارنين هما: مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى حصته من الناتج الداخلي الخام العالمي، و يؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية و التطورات الطارئة.

¹ - عبد الحميد بخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2010، ص: 44.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 119-120.

أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى ثمانية عوامل هي: معدل نمو الناتج الداخلي الخام، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام، عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحث و التطوير إلى الدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، تصنيف القطر السيادي.

وفق مؤشر الأداء حصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، و ما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفق مؤشر الإمكانيات يتراوح الرصيد بين صفر و واحد و يحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر و أدنى قيمة له على الفرق بين أعلي قيمة للمتغير و أدنى قيمة له.

و بمقارنة وضع القطر وفق مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات فإنه يكون ضمن أحد المجموعات التالية¹:

- مجموعة الدول السباقة و هي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات مرتفع.
- مجموعة الدول المتجاوزة إمكانياتها و هي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات منخفض.
- مجموعة الدول ما دون إمكانياتها و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانيات مرتفع.
- مجموعة الدول متدنية الأداء و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانيات منخفض.

الجدول رقم (03) يلخص وضع الدول وف مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات

¹ - يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، جامعة سعد دحلب بليدة، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد3، جوان2008، ص:175 - بالتصرف.

الجدول رقم(03): تصنيف الدول وفق مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد

مؤشر الإمكانيات	مؤشر الأداء	المؤشر المجموعات
مرتفع	مرتفع	مجموعة الدول السباقة
منخفض	مرتفع	مجموعة الدول المتجاوزة إمكانياتها
مرتفع	منخفض	مجموعة الدول ما دون إمكانياتها
منخفض	منخفض	مجموعة الدول متدنية الأداء

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الرابع:العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة

المضيضة (العوامل السياسية و القانونية).

من خلال تطرقنا لمفهوم المناخ الاستثماري تبين أنه عبارة مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، و تعتبر العوامل السياسية و القانونية أحد هذه العوامل المؤثرة على المناخ الاستثماري و منه على تدفقات الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، بناء على ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من العوامل السياسية و القانونية الراجعة للدولة المضيضة، و ذلك بسبب أن دراستنا تركز على تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيضة، و تبيان كيفية تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ثم التطرق إلى أهم المؤشرات السياسية و القانونية لمناخ الاستثمار.

المطلب الأول: العوامل السياسية

تعتبر العوامل السياسية في الدول المضيفة أحد العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يأخذ بالحسبان الوضع السياسي للدولة التي سيقوم فيها مشاريعه الاستثمارية و لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلا إذا رأى أن الوضع السياسي مناسب و لا يدعو للقلق، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان و الاستقرار و لا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل مناخ سياسي يتسم بالغموض، و يأتي في مقدمة هذه العوامل عامل درجة الاستقرار السياسي¹، فالاستقرار السياسي ظاهرة تتسم بالمرونة النسبية و تشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته و فعاليته، و من المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي في الدولة على المستوى الداخلي مدى خلو الدولة من الحروب الأهلية، الثورات الشعبية و الانتفاضات، الانقلابات، أعمال العنف خاصة ذات الطابع العام، وكذا عدد الإضرابات العامة و المظاهرات المعادية للحكومة و مدى استقرار أجهزة الدولة، أما المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي على المستوى الخارجي فنذكر منها مدى رضا الشعب على السياسة الخارجية للدولة، طبيعة العلاقات الدبلوماسية للدولة مع الدول الأخرى، كذا عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة، مدى التزام الحكومات بقوانين الاستثمار و الاتفاقيات التي تبرمها مع المستثمرين، و هل تأخذ مصلحة المستثمر بالاعتبار عند تفسير تلك القوانين و الاتفاقيات و تنفيذها.

كما تعتبر طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة المضيفة من بين العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهل يتسم هذا النظام بالوضوح و الشفافية، احترام الحقوق و الالتزام

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص90.

بالنصوص القانونية، كما أن العلاقة بين الدولة المضيفة و الدولة الأم لها دور فعال و مؤثر على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات يمكن لنا إجمالها كالتالي:

1. انتقال السلطة في الدولة:

يقصد بانتقال السلطة تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

2. شرعية النظام السياسي:

إن شرعية النظام السياسي و الاستقرار السياسي متلازمان، حيث تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية، فالنظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب والمحافظة على استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتتجلى هذه الشرعية عندما يتقبل أفراد الشعب النظام ويخضعون له طواعية دون إكراه و إجبار، فإذا أجبر الشعب على تقبله فإنه يفقد شرعيته كنظام سياسي للبلاد.

3. قوة النظام السياسي:

يتوجب على أي نظام أن يكون قادرا على حماية بلده و الدفاع عنه في حالة تعرضه لاعتداء خارجي، و لن يتحقق ذلك إلا إذا كان يمتلك عناصر القوة التي تمكنه من الحفاظ على استقرار البلد داخليا و خارجيا، فقوة النظام السياسي تعتبر من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي.

4. التغيير في مناصب القيادات السياسية:

إن التغيير المستمر في المناصب القيادية و على مدى فترات قصيرة يدل على عدم الاستقرار السياسي في البلد، أما بقاء القادة السياسيين في مناصبهم لفترة طويلة مؤشر لاستقرار السياسي بشرط أن يقترن ذلك برضا الشعب.

5. الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط)، و على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب فلا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان، ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.
- حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

6. المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

7. غياب العنف السياسي:

إن العنف السياسي هو المعبر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الجد هامة على ظاهرة الاستقرار السياسي.

إن العنف السياسي يتمثل في الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية، و العنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجهة من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه. أما الحركات الانفصالية و التمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.

8. الوحدة الوطنية:

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية.

العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، فهناك من يتعامل مع الأقلية من منطلق القوة و يقوم بالتمييز بين هذه الأقليات مما ينتج عنه نوع من التكتلات والولاءات التحتية التي تخلق نوع من عدم الاستقرار السياسي في البلد و تحاول المطالبة بانفصالها و إقامة دولة خاصة بها، و هناك من يتعامل مع الأقلية من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات، فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية و يخلق نوع من الاستقرار السياسي.

8. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

9. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار سياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي.

فالمستثمر الأجنبي يبحث دائما عن المناخ السياسي الملائم و الذي يجنبه قدر الإمكان المخاطر السياسية التي قد تواجهه، ومن بين هذه المخاطر نجد¹:

- مصادرة الحكومة لبعض أو كل المشاريع الاستثمارية الخاصة بالأجانب لأغراض المنافع العامة بدون أي تعويض مادي لها.

- التصفية التي تكون عن طريق استيلاء الحكومة المضيفة على المشروعات الأجنبية دون منح مقابل أو تعويض مادي.

- تأميم المشاريع الأجنبية حيث يتم تحويل ملكيتها الخاصة إلى ملكية عامة للدولة.

- اتخاذ حكومة البلد المضيف قرار عدم تحويل العملات الأجنبية للخارج أو تقوم بتحديد نسبة معينة من الدخل و الأرباح التي يسمح بتحويلها إلى الخارج.

¹- أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص257-258.

- إلغاء القيود و الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والشركة متعددة الجنسية، أو عدم الوفاء بها لأسباب سياسية.

تؤثر العوامل السياسية تأثيرا بالغا في عملية التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من إنتاج وتشغيل للموارد المتاحة و استثمار سواء كان محلي أو أجنبي، فاحترام الدولة للقوانين و خاصة المتعلقة بالاستثمار و التزامها بالاتفاقيات الدولية و تمتعها بالاستقرار السياسي ، سيؤثر بالإيجاب على عملية الاستثمار و على تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحوها.

المطلب الثاني: العوامل القانونية و التنظيمية.

تعتبر العوامل القانونية و التنظيمية أحد مكونات مناخ الاستثمار و تلعب دور فعال في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي¹، حيث تعتمد على مدى قدرة الدولة المضيفة من توفير و بناء بيئة قانونية تتسم بالاستقرار و التوافق مع التشريعات الدولية و التي تمنح المستثمر الأجنبي ضمانات عن مختلف الأخطار التي يمكن أن تواجهه، ومدى قدرتها على تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل دخول المستثمر الأجنبي.

إن كفاءة النظام القانوني و التشريعي أحد العوامل الأساسية المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فالأنظمة القانونية و التشريعية التي تتمتع بالشفافية و عدم التناقض و الجمود تعتبر كعامل محفز لقيام و جذب الاستثمارات الأجنبية، لذا لا بد من وجود إطار قانوني و تشريعي منظم لعمليات الاستثمار عامة و الاستثمار الأجنبي خاصة، بشكل يخدم و ينسجم مع أهداف التنمية في البلد

¹ - Colin Kirkpatrick, David Parker and Yin-Fang Zhang , Foreign direct investment in infrastructure in developing countries: does regulation make a difference?, Transnational Corporations, Vol. 15, No. 1, April 2006, P149.

المضيف، و يجب أن تتميز هذه القوانين بعدم التعقيد و التناقض و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، وأن تكون مسايرة للتطورات الحاصلة على المستوى المحلي و العالمي و تأخذ في اعتباراتها الاحتياجات المتجددة للإفراد و المؤسسات و محاولة التكيف معها، و أن تتسم بالمرونة و الشفافية.

إن تعارض التشريعات و القوانين مع قوانين الاستثمار و غموضها و عدم استقرارها يخلق جو من عدم الثقة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما أن عدم وجود قانون شامل للاستثمار وتعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق القوانين يصعب من عمل المستثمر الأجنبي و يجعله يعيد النظر في قراراته الاستثمارية.

يعتبر الإطار التشريعي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي و أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وهو من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات هذه الاستثمارات، وتختلف تشريعات الاستثمار من دولة لأخرى حيث تعمل كل دولة على صياغة إطار تشريعي جاذب للاستثمار و يتوافق مع أهدافها المسطرة، وحتى يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لا بد من توافر عدة مقومات من أهمها¹:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية، و عدم تعارضه مع التشريعات الأخرى، و أن يكون متوافقا مع التنظيمات الدولية الخاصة بالاستثمار.

- منح الضمانات الكافية لحماية المستثمر من بعض المخاطر كالتأميم، المصادرة، نزع الملكية، كما تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج، بالإضافة إلى وجود نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية.

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

- وجود قوانين فعالة لمنع الاحتكار و دعم المنافسة.

¹- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، مرجع سابق، ص120- بالتصرف.

- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري حتى لا يواجه المستثمر صعوبات عند المباشرة بمشاريعه الاستثمارية.

كما أن وضوح النظام الضريبي و استخدام الإعفاءات الضريبية تعتبر من بين العوامل الهامة و المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يأخذ المستثمر الأجنبي هذه العوامل بعين الاعتبار عند اتخاذ قراره الاستثماري، و بالتالي يعتبر النظام الضريبة من المركبات الأساسية لمناخ الاستثمار حيث تلعب الضريبة* دور مهم في التأثير على الاستثمار، لأن زيادة الضرائب يؤدي إلى تخفيض القدرات المالية للمستثمر كما تعتبر كعامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، و على العكس من ذلك فإن للتحفيز الضريبية دور مهم في تحسين مناخ الاستثمار، و يمكن للدولة المضيفة استعمالها كأداة لتوجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المهمة و ذات الأولوية في خطة التنمية المحلية، لذا يجب عليها أن تشرع العديد من القوانين التي من شأنها تخفيض العبء الضريبي و إزالة المعوقات الضريبية المتمثلة في الازدواج الضريبي عدم التمييز في المعاملة الضريبية.

كما سبق الإشارة إليه فإن توفر إطار قانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية* يساهم في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و يساهم في تشجيع الإنفاق على البحوث و نقل التقنية من طرف الشركات الأجنبية و توطئها في الدول المضيفة، لذلك لابد من تعميق تطبيق مفهوم حماية الملكية الفكرية و إصدار التشريعات الخاصة بها.

* - الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل و بصورة نهائية تقوم به الدولة وفقا لقواعد قانونية، و هذا الاقتطاع يكون من أموال الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، ويتم هذا الاقتطاع وفق مقدرتهم من أجل تحقيق المنفعة العامة.

** - تعرف حقوق الملكية وفقا لاتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بأنها" كافة أنواع الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية من حقوق العمل الأدبي و العلمي و الاختراعات و الإبداعات البشرية و التصميمات الصناعية، وتشمل أنواع الملكية الفكرية المصنفات الأدبية و العلمية، و تحميها قوانين حقوق المؤلف، و أداء الفنانين و التسجيلات الصوتية و البث الإذاعي، و تحميها قوانين الحقوق المجاورة، و الاختراعات و الاكتشافات العلمية، و تحميها قوانين براءات الاختراع، و التصميمات الصناعية، و تحميها قوانين الملكية الصناعية، العلامات التجارية و علامات الخدمات و الأسماء التجارية، و تحميها قوانين العلاقات التجارية و حماية مصادر الأصول، وأخيرا الحماية ضد المنافسة غير مشروعة"

إن وجود هيئات و أجهزة خاصة بتنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبية يساهم في عملية جذب هذه

الاستثمارات و يسهل عمل المستثمر الأجنبي، و تتمثل الأنشطة الرئيسية لهذه الهيئات في¹:

- تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.

- متابعة ومراقبة انجازات وممارسة الشركات الأجنبية.

- تقديم المساعدات اللازمة لإجراءات دراسات الجدوى الاقتصادية وحل المشكلات التي تواجه

المستثمرين الأجانب وتوفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والسوقية لهم.

- إعداد القوائم الخاصة بالمشروعات الاستثمارية المطلوبة وإجراء البحوث وتقديم دراسات الجدوى

لتلك المشروعات أو المساهمة في إعدادها.

- اختيار مستوى التقنية وأنواعها ووضع الضوابط الملائمة مع متطلبات السوق والتنمية وتصميم

سياسات تحفيز وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ووضع الضوابط الكفيلة بتحقيق الفائدة القصوى من

الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في جميع المجالات.

- تسويق فرص الاستثمار المتاحة في الخارج والداخل.

تعمل العديد من الدول على إصدار قوانين خاصة بتشجيع الاستثمار و حمايته سعياً منها لخلق

و تحسين مناخ الاستثماري وجعله أكثر ملائمة لتطلعات المستثمر الأجنبي، وحتى تساهم هذه

القوانين فعلياً في تحسين مناخ الاستثمار يجب تطبيقها على أكمل وجه، و تعتبر الإدارة هي المسؤولة

عن تطبيق هذه القوانين، و عليه فإن ضعف الإدارة و فسادها قد يتسبب في إعاقة العديد من

المشاريع الاستثمارية، فالعراقيل الإدارية قد تقف حاجزاً أمام المستثمر الأجنبي، ومن بين هذه

العراقيل التي يمكن أن يواجهها المستثمر عند مباشرة مشاريعه الاستثمارية نجد:

- البيروقراطية* و الروتين في الإجراءات و المعاملات.

1- أبو قحف عبد السلام، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 43-3344.

- الرشوة و الفساد الإداري.

- عدم توفر نظام معلوماتي يزود المستثمرين الأجانب بالمعلومات اللازمة.

- صعوبة الحصول على العقار و طول الإجراءات الإدارية.

وعليه يجب العمل على إعداد نظام إداري يتميز بسهولة الإجراءات ووضوحها و عدم وجود تعقيدات إدارية كسهولة تأسيس المشاريع و تسجيل الملكية العقارية و استخراج تراخيص البناء، ومحاربة الفساد الإداري وكل ما من شأنه أن يقف حاجزا أمام المستثمر، فالإدارة هي الصورة العاكسة لمدى تقدم أو تخلف الدولة.

* - بيروقراطية هي حكم أو سلطة المكتب، ظهرت على يد ماكس وبير.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار (السياسية، القانونية و التنظيمية)

تقوم العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بتزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول والتي تحول دون تمكنها من جذب الاستثمارات، وقد أثبتت الدراسات الإحصائية أن هناك صلة قوية بين ترتيب البلد أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي، قد تطرقنا في المبحث السابق إلى بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الاقتصادية و الاجتماعية و سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار و الخاصة بالبيئة السياسية و القانونية و بهذا نكون قد أعطينا نظرة عامة على المؤشرات الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار، نذكر من بين المؤشرات القانونية و السياسية:

1. مؤشر الحرية الاقتصادية:

تعد الحرية الاقتصادية من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية فهي الطريق الأمثل للوصول إلى مستوى متقدم من النمو و الرفاه الاقتصادي، و يقصد بها حماية حقوق الملكية الخاصة بالأصول و توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد و تعزيز روح المبادرة و الإبداع، كما تعني غياب الإكراه الإجباري للحكومة في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و الخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة¹.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت، 2003، ص82.

يأخذ مؤشر الحرية الاقتصادية بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية و البيروقراطية، عوائق التجارة و مدى سيادة القانون و قوانين العمالة، فهو يساهم في توضيح الصورة العامة لمناخ الاستثمار.

تعمل عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية على قياس مؤشر الحرية الاقتصادية التي من أهمها مؤسسة "هيرتاج" "Hertage" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت" التي قامت بإصدار هذا المؤشر منذ عام 1995، فضلا عن صدوره من قبل مؤسسات أخرى منها مركز دبي المالي العالمي ومعهد فريسر الكندي.

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، إذ تعد مؤسسة "هيرتاج" أهم المؤسسات في هذا المجال وتقوم بنشر مؤشر الحرية طبقا للمؤسسة باختيار 50 متغيرا اقتصاديا يضم 10 مجموعات تشمل مايلي:

- **السياسات التجارية:** تقاس من خلال المتغيرات الفرعية كمعدل التعريف الجمركية المرجح ، مدى وجود حوافز غير جمركية، الفساد في الخدمات الجمركية.

- **الموازنة:** تقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي.

- **التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد:** يقاس من خلال الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي الحكومي، حصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة.

- **السياسة النقدية:** تقاس من خلال معدل التضخم المرجح.

- **استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية:** يقاس من خلال القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي، مدى وجود قيود على تحويل الأرباح للخارج، مدى توافر التمويل المحلي للشركات الأجنبية.

- **التمويل والنظام المصرفي:** يقاس من الملكية الحكومية للبنوك، مدى وجود قيود على فتح فروع للبنوك الأجنبية، الأنظمة المصرفية الحكومية، مدى الحرية في تقديم أشكال الخدمات المالية.

- **سياسات الأجور والأسعار:** تقاس من خلال قوانين الحد الأدنى للأجور، دور الحكومة في تحديد الأجور.

- **حقوق الملكية:** تقاس من خلال مدى انتشار أنشطة التهريب والقرصنة على الملكية الفكرية.

- **التشريعات والإجراءات:** تقاس من خلال رصد مدى سهولة الحصول على تراخيص مزاولة الأعمال، البيروقراطية، قوانين وأنظمة العمل وحماية المستهلك والعامل.

- أنشطة السوق السوداء.

وقد تم تصنيف الدول في هذا المؤشر على وفق درجة تحرر اقتصادها إلى أربع فئات وهي:

- دولة ذات اقتصاد حر (1- 1.99) نقطة.

- دولة ذات اقتصاد شبه حر (2- 2.99) نقطة.

- دولة ذات اقتصاد غير حر (3-3.99) نقطة.

- دولة ذات حرية اقتصادية معدومة (4- 5) نقاط.

أي كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على تأثير أكبر للدولة في الاقتصاد (بمعنى حرية اقتصادية أقل).

2. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال (وهو مؤشر فرعي جديد) ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من عشرة مكونات فرعية تتكون منها قاعدة بيئة أداء الأعمال.

يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية.

يتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تشمل:

- **مؤشر تأسيس المشروع:** يتضمن عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد، والحد الأدنى من رأس المال اللازم لبدء المشروع كنسبة من متوسط دخل الفرد.

- **مؤشر استخراج التراخيص:** يشمل عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد.

- **مؤشر توظيف العاملين:** يتضمن مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر كلفة التعيين كنسبة من الراتب، ومؤشر كلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجر) .

- **مؤشر تسجيل الممتلكات:** يشمل عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل) والكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات.

- **مؤشر الحصول على الائتمان:** يشمل مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان.

- **مؤشر حماية المستثمر:** ويشمل مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، ومؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء الإدارة).

- **مؤشر دفع الضرائب:** ويشمل عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية.

- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** ويشمل مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات التصدير، مدة الاستيراد وتكلفة الاستيراد.

- **مؤشر تنفيذ العقود:** وتشمل الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.

- **مؤشر إغلاق المشروع:** ويشمل المدة، الكلفة كنسبة من الأموال بعد الإفلاس، و نسبة الاستيراد.

يدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال على مدى تمتع الدولة ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمارات، إذ تدل القيمة العليا على بيئة غير جيدة للأعمال والعكس صحيح، قد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب أوزاناً متساوية، ويتم حساب المؤشر من متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة في كل مؤشر فرعي.

3. مؤشر الشفافية:

يصدر مؤشر الشفافية سنوياً منذ عام 1995 عن منظمة الشفافية الدولية والتي تعرف عدم الشفافية (الفساد) بأنه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، يقيس المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، و يعد مؤشر الشفافية من المؤشرات المركبة، إذ يعتمد في حسابه على الدراسات الاستقصائية المتخصصة، و ترتب الدول في هذا المقياس من صفر إلى عشرة، إذ يشير الرقم أو الدرجة صفر درجة فساد عالية، في حين تشير الدرجة عشرة إلى شفافية عالية.

4. مؤشر مكافحة الفساد:

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة البنك الدولي ويقاس مدى كفاءة السياسات والإجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد، تتراوح درجة المؤشر من (2.5 إلى -2.5)

5. مؤشر نوعية الأطر التنظيمية:

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة البنك الدولي وتتراوح درجة المؤشر من (2.5 - 2.5)، و كلما ارتفعت درجة المؤشر دل ذلك على أطر تنظيمية مناسبة والعكس صحيح.

6. مؤشر فاعلية الحكومة:

هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة ، يقيس الإدراكات الحسية لعدد من المفاهيم تشمل: (نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، ، درجة استقرار الحكومة) تتراوح درجة المؤشر بين (2.5 إلى -2.5) والقيم العليا هي الأفضل.

7. مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب:

يعد هذا المؤشر أيضا من المؤشرات الذاتية لإدارة الحكم، ويتم تجميعه أيضا من مصادر مختلفة، يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (توترات، نزاع مسلح، قلاقل اجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة الأساسية، تغيرات دستورية، انقلابات عسكرية)، تتراوح درجة المؤشر بين (2.5 إلى - 2.5) إذ كلما ارتفعت درجة المؤشر دل ذلك على حالة أفضل من الاستقرار السياسي وانتفاء العنف.

8. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:¹

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (IGRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:²

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية ويشكل نسبة 50% من المؤشر المركب .
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ويشكل نسبة 25% من المؤشر المركب.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية ويشكل نسبة 25% من المؤشر المركب.

يشمل مؤشر المخاطر السياسية المكونات التالية:

- درجة استقرار الحكومة = 12 نقطة.

- الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية = 12 نقطة.

- خريطة الاستثمار = 12 نقطة.

- وجود نزاعات داخلية = 12 نقطة.

- وجود نزاعات خارجية = 12 نقطة.

- الفساد = 06 نقاط.

- دور الجيش في السياسة = 06 نقاط.

- دور الدين في السياسة = 06 نقاط.

- سيادة القانون و النظام = 06 نقاط.

- الاضطرابات العرقية = 06 نقاط.

¹- البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان " انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول " إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق و التحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

²- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، ص 126-127.

- مصداقية الممارسات الديمقراطية = 06 نقاط.

- نوعية البيروقراطية = 04 نقاط.

يشمل مؤشر المخاطر الاقتصادية المكونات التالية:

- معدل دخل الفرد = 05 نقاط.

- معدل النمو الاقتصادي = 10 نقاط

- معدل التضخم = 10 نقاط.

- نسبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام = 15 نقطة

- نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الخام = 10 نقاط.

يشمل مؤشر المخاطر المالية المكونات التالية:

- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام = 10 نقاط

- نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع و الخدمات = 10 نقاط.

- نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع و الخدمات = 15 نقطة.

- عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة = 05 نقاط.

- استقرار سعر الصرف = 10 نقاط.

وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه ويقسم

المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كالآتي:

- (5-49.5): يشير إلى درجة مخاطرة مرتفعة جدا .

- (50-59.5): يشير إلى درجة مخاطرة مرتفعة.

- (60-69.5): يشير إلى درجة مخاطرة معتدلة.

- (70-79.5): يشير إلى درجة مخاطرة منخفضة .

- (80-100): يشير إلى درجة مخاطرة منخفضة جدا.

الخلاصة:

إن القيام بأي عملية استثمارية يتم في محيط أو بيئة تحوي العديد من الأوضاع و الظروف التي تؤثر على عملية الاستثمار و المتمثلة في الأوضاع الاقتصادية، السياسية ، الاجتماعية، القانونية و الإدارية، إن هذه البيئة أو المحيط يعرف بمناخ الاستثمار.

إن مناخ الاستثمار يحوي مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها تعرف بمكونات مناخ الاستثمار، و التي لا يمكن الفصل بينها فهي تؤثر في مناخ الاستثمار و تتأثر فيما بينها، و حتي يتم تقييم و تقدير مناخ الاستثمار في أي دولة، تصدر بعض الهيئات مؤشرات إحصائية دالة على حالة البيئة الاستثمارية في تلك الدول، حيث يلجأ إليها رجال الأعمال و صانعي القرار و خاصة الأجانب منهم عند إقبالهم على الاستثمار في دولة ما.

ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار مختلف الاقتصاديون في تحديدها، فمنهم من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلف آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المضيفة لذا يجب العمل على توفير بيئة استثمارية محفزة و ملائمة، و منهم من يرى ضرورة تقييد المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن تحديد هذه الآثار فهي تختلف من دولة إلى أخرى، فنجاح الاستثمارات في دولة ما لا يعني بالضرورة تحقيق نفس درجة النجاح في دولة أخرى، فالتأثير هنا يعتمد على عدة عوامل من بينها عوامل تتعلق بالدولة نفسها و عوامل تتعلق بالأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقا من وراء هذه الاستثمارات.

كما اختلف الاقتصاديون في تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر كل حسب وجهة نظره، و قد تم تقسيم هذه العوامل في دراستنا إلى عوامل راجعة للدولة المضيفة (عوامل الجذب) و عوامل راجعة للدولة الأم و إستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار (عوامل طاردة) محاولة منا للإلمام بأكبر قدر ممكن من هذه العوامل، كما تباينت دراسات الباحثين أيضا في تحديدهم للعوامل المؤثرة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنهم من رأى أن عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة هي المحدد أو العامل الرئيسي لاتجاه هذه الاستثمارات نحو بلد دون الأخر، و منهم من رأى أن العوامل الراجعة للدولة الأم و التي تعتبر كعوامل طرد لهذه الاستثمارات من البلد الأم إلى بلد آخر هي المحدد الرئيسي لاتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن من غير الممكن أن نفرص بين هذه العوامل حيث أنها مجتمعة تؤثر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

قد ركزنا في بحثنا على دراسة العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة المضيفة بنوع من التعمق، و ذلك راجع إلى أننا بصدد دراسة العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد مضيف لهذه الاستثمارات.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

تمهيد:

نظرا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية و تحقيق الرفاهية الاجتماعية و امتصاص البطالة الخ، و خاصة إذا تم توجيهه إلى القطاعات الحيوية في الاقتصاد، نجد معظم دول العالم تولي اهتمامها و تعمل جاهدة لجذب أكبر قدر من هذه الاستثمارات، لكن هذا لا يتحقق إلا بتوفر بيئة استثمارية مشجعة من خلال معرفة أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على عملية جذب و استقطاب هذه الاستثمارات و محاولة حصرها و العمل على تحسينها.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد عدم نجاعة النظام الاشتراكي في تحقيق التنمية المرجوة خلال تلك الفترة، ضف إلى ذلك الأزمة النفطية سنة 1986 و حجم الديون الذي بلغ مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، و عليه سعت السلطات الجزائرية منذ التسعينات إلى تبني إصلاحات اقتصادية و مالية شاملة و العمل على إصدار تشريعات و قوانين جديدة مشجعة لاستثمار، و هذا بغية تهيئة مناخ استثماري ملائم و محفز لجذب و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نظرا للمنافع التي يمكن للدول المضيفة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة تحقيقها من وراء الاستثمارات الأجنبية خصصنا هذا الفصل لتحديد و حصر أهم العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع الاستثمار في الجزائر من خلال التعرف على أهم التطورات التي مر بها قانون الاستثمار باعتباره الحاكم و المنظم لعملية الاستثمار، ثم التعرف على الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر و التي يمكن أن تكون محل اهتمام المستثمر الأجنبي و المعوقات التي تقف كحاجز أمام المستثمر الأجنبي و تجعله يحجم عن الاستثمار في الجزائر، و من خلال المبحث الثاني قمنا بتقييم حصيلة تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر إلى الجزائر، أما المبحث الثالث و الرابع فخصصناه لتحديد أهم العوامل المؤثرة على تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال إعداد دراسة قياسية.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تسعى الجزائر على غرار بقية الدول إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق توفير المناخ الاستثماري المناسب و تشريع القوانين التي تحفز على قيام هذه الاستثمارات، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا، و منح الامتيازات و التسهيلات لدخول المستثمر الأجنبي، كما أن الجزائر تتوفر على مزايا تمكنها أن تكون من بين الدول الرائدة في جذب الاستثمارات الأجنبية إذا ما أحسن استغلالها، إلا أنه هناك العديد من العراقيل التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في الجزائر.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لأهم المراحل التي مر بها قانون الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال محاولين تسليط الضوء على القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي في كل مرحلة، ثم نتطرق للإمكانيات التي تزخر بها الجزائر و التي يمكن استغلالها في عملية جذب هذه الاستثمارات، و في الأخير سنتعرض لأهم العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي لمباشرة مشاريعه الاستثمارية في الجزائر.

المطلب الأول: قانون الاستثمار في الجزائر.

عرفت القوانين المتعلقة بالاستثمار تطورا كبيرا، حيث تبنت الجزائر مباشرة بعد حصولها على سيادتها الوطنية قانونا يتعلق بالاستثمارات، وقد مر هذا الأخير بعدة مراحل عرفت عدة تقسيمات فمنهم من قسمها على أساس الفترات التي أصدرت فيها، وعليه يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات هي قوانين فترة الستينات، فترة السبعينات، فترة الثمانينات، وفترة التسعينات إلى يومنا هذا، ومنهم من يقسمها على أساس التوجه الاقتصادي المنتهج من طرف الدولة الجزائرية، وعلى هذا الأساس قسمت إلى قوانين فترة الاقتصاد الموجه و قوانين فترة اقتصاد السوق، وهناك تقسيم آخر يعتمد على الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري فنقسم إلى قوانين فترة ما قبل الإصلاحات و قوانين فترة ما بعد الإصلاحات، قد تبيننا في هذا المطلب التقسيم القائم على أساس الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

1. قوانين ما قبل فترة الإصلاحات:

1.1. مرحلة الستينات: عرفت هذه الفترة عدة قوانين للاستثمار نذكر منها:

1.1.1. قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات¹:

يعد هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة و أساسية إلى الاستثمار الأجنبي حيث تناولت المادة الأولى من هذا القانون الهدف من إقرار قانون الاستثمارات، والذي لخصته في تحديد الضمانات العامة والخاصة المقدمة للاستثمارات المنتجة في الجزائر تمثلت هذه الضمانات في حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية، حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، المساواة أمام القانون ولا سيما أمام الضريبة (المادة 05)، ضمان ضد نزع الملكية وإن كان ذلك فبتعويض عادل (المادة 06)، حماية ضد المنافسة الخارجية

¹ - القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963، الجريدة الرسمية، العدد 53، 2 أوت 1963، ص 774.

بالنسبة للمنتجات المترتبة عن الاستثمارات المعتمدة ويكون ذلك بوضع سياسة جمركية ملائمة، تمكين المستثمر الأجنبي من طلب والحصول على التمويل الكافي لتحقيق مشاريعه في شكل قروض تمنحها المؤسسات الوطنية كما يمكنه المساهمة في تلبية احتياجات الدولة والهيئات التابعة لها في إطار الصفقات العمومية، إضافة إلى الحقوق، الواجبات، الحوافز والامتيازات المرتبطة بها، إلى جانب النظام العام لتدخل الدولة في ميدان الاستثمار.

أما المادة الثانية من هذا القانون تنص على أن الضمانات والحوافز المنصوص عليها، يتم تطبيقها على الاستثمارات ذات رؤوس الأموال الأجنبية مهما كان مصدرها.

أقرت المادة الثامنة من نفس القانون مبدأ الاعتماد لدى السلطات العمومية للاستثمارات الموجهة لإنشاء أو لتوسعة المؤسسات الموجودة، حيث تقوم في هذا الشأن بتقديم مخطط مالي موالي ومقنع، مع استعمال وسائل ومعدات عصرية، ويجب أن يساهم هذا النشاط الاستثماري في التنمية الاقتصادية للبلاد وفق المخطط التنموي المعد من طرف السلطات العمومية.

كما نص القانون رقم 277/63 على نظام "التقرير الإتفاقي أو التعاقدى للاستثمارات" أي أن تكون هذه الاستثمارات في وضعية تعاقدية، ويشمل هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة والذي يحوي برنامج استثماراتها على ما قيمته 5 ملايين دينار جزائري في مدة 3 سنوات، و يجب أن يوجه هذا الاستثمار إلى قطاع أو منطقة لها أولوية (المادة 18)، أو أن يوفر هذا الاستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.

كما نصت هذا القانون ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة الأجل، تخفيض جزئي أو كلي للضريبة على المواد الأولية المستوردة (المادة 19).

كما تناول الباب الخامس من القانون رقم 63/277 موضوع تحويل رؤوس الأموال المستثمرة نحو الخارج، إضافة إلى إمكانية تحويل ما يعادل 50% من الأرباح الصافية سنويا.

أقر هذا القانون في المادة 32 مبادئ صندوق النقد الدولي المنظمة لتحويل رؤوس الأموال المستثمرة. كما أن المادة 33 تقر بإمكانية الاستفادة من الإعفاء من الضريبة المطبقة على الأرباح الصناعية والتجارية في حدود المبالغ المالية المعاد استثمارها بالنسبة للمؤسسات التي تعيد استثمار ما حققته من أرباح نتيجة استثمارات أولية (يكون ذلك في شكل شراء معدات جديدة تجهيزات أو عفارات).

كما تناول الباب الرابع من هذا القانون مجال تدخل الاستثمار العمومي والذي يكون في شكل خلق شركات وطنية (المادة 23) أو شركات الاقتصاد المختلط بمساهمة من رؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية بغرض جمع الشروط الضرورية والمواتية لتحقيق الاقتصاد الاشتراكي في المجالات التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني.

تناولت المواد 24-26-27 كيفية سير وتنظيم ومتابعة شركات الاقتصاد المختلط، مع الإبقاء في كل مرة على حق الدولة في الحصول - عن طريق الشراء - على الحصص أو الأسهم التي تكون مملوكة للمستثمر الأجنبي أو الوطني.

لم يعرف هذا القانون تطبيقا لعدة أسباب من بينها فترة صدور هذا القانون حيث صدر مباشرة بعد الاستقلال، وعليه كانت الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية غير مستقرة مما أدى إلى إجماع المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر، إتباع الجزائر النظام الاشتراكي الذي ينادي بالملكية العامة، قيام السلطات الجزائرية بتأميمات عديدة في هذه الفترة، إضافة إلى نقص الادخار والمنشآت، ضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعليه فقد شكك المستثمر الأجنبي في مصداقيته ولم يتبع بنصوص تطبيقية.

2.1.1. الأمر 1966-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات¹:

قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون الاستثمار رقم 284/66 بتاريخ 1966/09/15 لسد النقائص التي ظهرت في القانون² 277/63 وذلك بتعريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء الوطني أو الأجنبي، وتحديد الضمانات والمنافع المتوفرة له.

حسب المادة الثانية من الأمر 1966-284 فإن الدولة لها السلطة الكاملة في تحديد استثمار رؤوس الأموال الخاصة (الوطنية أو الأجنبية) في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني وكذا كيفية تدخل رأس المال في تلك الاستثمارات، أما المادة الرابعة من نفس القانون فقد حددت نوع المشروعات التي يجوز للاستثمار الخاص الاستثمار فيها.

من خلال هاتين المادتين نستنتج أن المشرع الجزائري كان يهدف إلى تضييق تدخل رؤوس الأموال الخاصة في القطاعات الحيوية للاقتصاد، و انفراد الدولة والهيئات التابعة لها بالاستثمار في هذه القطاعات.

كما أقر هذا الأمر مبدأ اعتماد الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير الحيوية مع وجود إمكانية استرجاع هذه الاستثمارات إذا ما استدعت المصلحة العليا للاقتصاد الوطني ذلك (المادة 08).

أبقى هذا القانون على إمكانية إنشاء شركات الاقتصاد المختلط التي نص عليها القانون رقم 63/277، التي تساهم فيها الدولة مع رؤوس الأموال الخاصة، مع اشتراط المصادقة على قوانينها الأساسية بمرسوم يتضمن الأحكام التالية :

1. يبقى الخيار للدولة بشراء كل الحصص أو الأسهم التي لا تملكها أو شراء جزء منها، وكذلك الشروط التي يمكن للدولة بمقتضاها ممارسة هذا الخيار .

¹ - الأمر رقم 66/248 المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 1966، الجريدة الرسمية، العدد 80، 17 سبتمبر 1966، ص 1201.

² تم إلغاء قانون 63/277 المتضمن قانون الاستثمار من خلال المادة 32 للأمر 284/66 أما هذا الأخير فتم إلغائه بموجب المادة 41 من القانون رقم 82/11 المؤرخ في 21 أوت 1982 الخاص بالاستثمار الخاص الوطني.

2. الخيار للدولة بممارسة حق الموافقة في حالة البيع أو النقل أو التنازل عن الحصص أو الأسهم التي لا تكون مملوكة له (المادة 03).

كما نصت كل من المادة التاسعة والعاشر من الأمر بحق التمتع بالمساواة أمام القانون بالنسبة للمؤسسات الأجنبية أو التي تكون تحت رقابة أجنبية، كما خول لها إمكانية تعيين موظفين أجانب بالإضافة لتكوين وترقية الإطارات الوطنية، وذلك كله في حدود قرار الترخيص، ما فيما يخص الحوافز الضريبية فتمثلت في:

1. الإعفاء التام أو الجزئي من رسم الانتقال بعوض وبحدود تعلق المشتريات العقارية على وجه الاستثناء بالنشاط المرخص به.

2. الإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات.

3. منح معدل مخفض من الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج المترتب على أموال التجهيز أو إرجاع الرسم المتعلق بمعدات التجهيز المصنع في الجزائر.

4. إجراء استفتاء رسوم الجمارك والرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج المرتبط بأموال التجهيز الضرورية، لتحقيق المشروع وذلك على تدرج أقصى لمدة الاستهلاك الصناعي.

5. الإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من الرسم الذي يترتب على الأرباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز 5 سنوات، ومبلغ سنوي من الأرباح لا يمكن أن يتجاوز 20% من رأس المال الخاص المستثمرة في النشاط المرخص به.

يتم منح هذه الحوافز بناء على معطيات من بينها معادلات التكوين المهني وترقية الإطارات الوطنية المترتبة عن الاستثمار، وكذلك بناء على التقنيات المستعملة.

إضافة إلى ما سبق منح هذا القانون حق تحويل الجزء الموزع من الأرباح السنوية الصافية للمؤسسة، وكذلك العائدات الخاصة بالبراءات والمساعدات التقنية والمبالغ الضرورية لتسديد المستحقات من القروض والمصالح المالية ويكون ذلك بموجب قرار الترخيص.

كما تناولت المادة الثامنة من نفس القانون كيفية تعويض الاستثمارات التي يتم استرجاعها لفائدة الدولة الجزائرية وذلك تنفيذا لمتطلبات المصلحة العامة، حيث أنه لا يمكن الشروع في الاسترجاع إلا بموجب نص تشريعي.

من خلال عرض أهم ما جاء به الأمر 66/284 نلاحظ أن المشرع الجزائري حاول الجمع بين أمرين متعارضين، فمن جهة شجع رؤوس الأموال الخاصة من خلال الضمانات والحوافز، ومن جهة أخرى حرص على المحافظة على دور الدولة كسلطة مراقبة من خلال منحها مجال واسع لتدخلها في جميع المشاريع الاستثمارية، وعليه لم يعرف هذا القانون تطبيقا لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الوطنية، كما أن الأمر لم ينص على تحويل أجور العمال الأجانب، كما أن الفصل في المنازعات المتعلقة بالاستثمارات تخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري.

كما نلاحظ أن المشرع الجزائري لم ينص صراحة على التأميم واستبدل هذا المصطلح كما ورد في المادة الثامنة بالاسترجاع، وعليه لم يضع مدة محددة للتأميم مما أدى إلى تخوف المستثمر الأجنبي وعدم ثقته في هذا القانون.

a. **مرحلة السبعينات:** تميزت مرحلة السبعينات بالتوجه الاشتراكي لذا كانت معظم الاستثمارات من اختصاص الدولة، فمنذ سنة 1970 تأكد مبدأ توحيد تمويل الاستثمارات للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي و هذا ما نصت عليه المادة 05 من قانون المالية لسنة 1970 و نجد أن ميثاق

التنظيم الاشتراكي للمؤسسات قد أشار أنه يجب على المؤسسات استهلاك الأموال العامة التي خصصت لها لتحقيق الأرباح لأجل الزيادة في إمكانيات الاستثمار الوطني.

في هذه المرحلة نجد أن المشرع الجزائري قد حذر من مخاطر قيام الرأسمالية مادام القطاع الخاص موجودا في مجال الصناعة، البناء و السياحة، لذلك يجب القضاء على أية إمكانية تتيح للقطاع الخاص التحول إلى قاعدة إطرء لتنمية الاقتصاد و تلبية سائر حاجيات البلاد.

3.1. مرحلة الثمانينات: تميزت فترة الثمانينات بانتهاج إستراتيجية تنموية جديدة لتدعيم الاقتصاد الوطني، وتصحيح كل الأخطاء السابقة، حيث تم منح المؤسسات العمومية حرية أكثر في تسيير بعض شؤونها، كما منح القطاع الخاص حصة ولو كانت متواضعة ضمن الإنتاج، وقد تبنت خلال هذه الفترة مجموعة من القوانين نوردها في مايلي:

1.3.1. القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 : الخاص بالاستثمار الوطني والذي هدف إلى تحقيق تكامل بين القطاعين العام والخاص (المحلي والأجنبي)، من خلال إعطاء هذا الأخير مساحة وحرية أكبر للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث أجاز للخواص إنشاء شركات خاصة بشرط عدم تجاوز رأسمالها 30 مليون جزائري، وذلك لتوفير الشغل و القضاء على البطالة التي أخذت تنتشر في أوساط الشباب على الخصوص، و التقليل من الاستيراد و زيادة التكامل بين القطاع الخاص و المؤسسات العمومية¹.

2.3.1. القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982: المتعلق بإنشاء وسير شركات الاقتصاد المختلط، و يصدر هذا القانون أكد السلطة الجزائرية نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر و دخول رأس المال الأجنبي، حيث فضلت الاستثمار عن طريق الشركات ذات الاقتصاد المختلط²,

¹ - القانون 82/11 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني الصادر في 21/08/1982 الجريدة الرسمية العدد 34.

² - القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط، العدد 35، ص1724.

أي أن الجزائر و خلال الفترة الممتدة من 21 أوت 1982 و إلى غاية 14 أفريل 1990 لم تشهد أي نص قانوني منظم للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و تكون بذلك قد تبنت شكل الشراكة عن طريق الشركات ذات الاقتصاد المختلط¹.

3.3.1. القانون رقم 13-86 المؤرخ في 19 أوت 1986: المعدل والمتمم لقانون رقم 13-82، حيث أكد

ما جاء به القانون السابق بتفضيله الاستثمار عن طريق الشركات ذات الاقتصاد المختلط.

في سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، و كان ذلك بصدور قوانين ما اصطلح على تسميتها بقوانين 12 يناير 1988 و هي:

قانون 01-88 الصادر في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

قانون 03-88 الصادر في 12 يناير 1988 المنظم لصناديق المساهمة.

قانون 04-88 الصادر في 12 يناير 1988 الذي حدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية

الاقتصادية.

شكلت هذه القوانين ثورة نصية لمدلول المؤسسة الإنتاجية العمومية و تم ذلك من خلال:

- تقرير استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية عن أية وصاية أو رقابة وزارية.

- خروج المؤسسة العمومية الاقتصادية عن دائرة القانون العام إلا فيما نص عليه القانون صراحة.

- خضوع المؤسسة العمومية الاقتصادية لمقتضيات القانون التجاري لتصبح بذلك و إلى حد بعيد شخصا

من أشخاص القانون الخاص.

-

¹ - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص10.

2. فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية:

1.2. قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990¹: الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي،

يمثل أداة جديدة للسياسة الاقتصادية ويهدف إلى تعديل النظام النقدي والمالي، وهو قانون خاص بالنقد والقرض وليس بالاستثمار إنما له علاقة وطيدة بالاستثمار، حيث نصت المادة 183* من نفس القانون على أنه يرخص لغير المقيمين** بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو أية هيئة تابعة لها، كما أن مجلس النقد والقرض هو الذي يحدد كيفية إجراء هذه التمويلات مراعيًا في ذلك حاجات الاقتصاد الوطني.

أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون في ما يخص الاستثمار الأجنبي مايلي:

- حرية الاستثمار حيث أصبح للمستثمر الأجنبي الحرية للقيام بأي نشاط استثماري، مع التحفظ على بعض القطاعات التي ترك الاستثمار فيها للدولة والهيئات التابعة لها.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر خلال 60 يوما من تقديم الطلب.
- النص على الضمانات الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر*.(انظر

(الملحق 01)

- تبسيط عملية قبول الاستثمار حيث يخضع إلى رأي مجلس النقد والقرض عن طريق إخضاعها إلى الرأي بالمطابقة خلال شهرين من تقديم الطلب.

¹ - قانون 90/10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، 1990، ص16.

* - تعتبر المادة الوحيدة التي نصت على نظام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

** - إن قانون 10/90 اعتمد مبدأ جنسية رأس المال لا جنسية الأشخاص في تمييزه بين المستثمر المقيم والمستثمر غير مقيم، فحسب المادة 181 فإن غير المقيم هو كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري أو أجنبي يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر وإن يمتنعوا (الأجانب من غير الجزائريين) بجنسية دواء تعترف بها الجزائر.

* - تجدر الإشارة إلى أنه وإلى غاية صدور قانون 90-10 لم توقع الجزائر على أية اتفاقية دولية متعلقة بالاستثمارات و ضماناتها، و أول اتفاقيات صادقت عليها الجزائر كانت بتاريخ 23 يوليو 1990 والمتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.

- للمستثمر الأجنبي الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات مع المستثمر المحلي. (انظر الملحق 03)

إن قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين بالرغم من أنه تناول الضمانات المتعلقة بالتحويلات المالية، ويمكن تفسير ذلك بأنه قانون خاص بتنظيم البنوك والمعاملات المالية أكثر من كونه خاصا بالاستثمارات، وعلى كل حال فإن هذا القانون يعتبر نقطة البداية، حيث بصدوره أكدت الجزائر مقاطعة السياسات السابقة وقررت الانفتاح خاصة بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993¹: المتعلق بترقية الاستثمار، جاء هذا المرسوم لتشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة من أجل مواكبة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق، وقد ألغى هذا القانون حسب المادة 49 كل القوانين السابقة^{**}، وأهم ما جاء به هذا القانون مايلي:

- إلغاء إجراءات الاعتماد التي كانت لمدة طويلة وفي أشكال مختلفة وأنشأ في المقابل تصريح موحد وسهل.

- إنشاء وكالة ترقية ودعم و متابعة الاستثمار APSSI والتي لها صلاحيات تقديم المعلومات والعون للمستثمرين.

- إنشاء الشباك الموحد الذي يضم مختلف الإدارات والمكاتب والتي لها علاقة بالاستثمار و هذا من أجل تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار.

¹ - المرسوم التشريعي 93/12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.
^{**} - ألغى القانون 93-12 القوانين التي سبق ذكرها، ماعدا قانون المحروقات الذي استمر العمل به دون تغيير

- حرية الاستثمار بشرط تحديد نوع النشاط، مناصب الشغل، التكنولوجيا التي سيتم استخدامها وكذا المدة التقديرية لانجاز المشروع.

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب فيما يخص الاستثمار مع مراعاة أحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص. (انظر الملحق 01، 02)

- منح امتيازات معتبرة ومشجعة وهذا من أجل إنعاش الاستثمارات الموجودة وحفاظا على القوة الإنتاجية كإعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين في المناطق الخاصة والمناطق الحرة.

- منح ضمانات مختلفة للمستثمر منها الضمانات المالية كحرية تحويل رأس المال والعوائد و التعويض المالي عن الأضرار، القانونية كمبدأ المعاملة بالمثل و مبدأ حماية المستثمر من التغيرات المستقبلية، و القضائية حيث أن أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية المتعاقدة سواء أكان بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده فإن النزاع يطرح على المحاكم المختصة.

لم ينجح المرسوم التشريعي رقم 93-12 في جلب الاستثمار الأجنبي لعدة أسباب منها غياب الاستقرار السياسي في البلاد والذي كان له أثر سلبي على وضعية الاستثمار في الجزائر بنوعيه الأجنبي والوطني، ضعف البنية التحتية والجهاز المصرفي، البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة الجزائرية في شتى المجالات، زد على ذلك عدم كفاءة الإداريين وتعدد مراكز إصدار القرار، وعدم ثقة المستثمر في النظام القضائي الجزائري، كل هذه الأسباب وغيرها كانت وراء فشل المرسوم التشريعي 93-12، وعليه يمكن القول أن كل من العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية والإدارية مجتمعة لها دور هام في جذب الاستثمارات الأجنبية فاختلفت أحد هذه العوامل قد يعيق ويؤثر سلبا على حركة الاستثمار.

3.2. الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001: المتعلق بتطوير الاستثمار والملغى لأحكام المرسوم

التشريعي 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993، هدف هذا الأمر إلى خلق مناخ استثماري ملائم ومشجع للمستثمر الوطني أو الأجنبي وذلك بتوفير النظام القانوني، الجبائي والمالي الذي يمنح الحوافز والضمانات المناسبة لهم، وعليه نصت المادة السادسة من الأمر 03-01 على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار.

منح الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المستثمرين الوطنيين والأجانب مزايا جبائية وتسهيلات مالية، فمن بين تلك التسهيلات تقليص الآجال الممنوحة لوكالة تطوير الاستثمار للرد على المستثمر فبعدما كان الأجل شهرين قلصه المشرع إلى شهر واحد حتى يتمكن المستثمر من مباشرة استثماره في أقرب وقت، كما منح المشرع المستثمرين المنتجين الذين يقومون بعمليات التصدير إعفاءات معتبرة وهذا لتشجيع عملية التصدير خارج المحروقات، ومن بين الضمانات التي نصت عليها المادة الرابعة من الأمر 03-10 ضمان حرية الاستثمار، كما نصت المادة 14 من الأمر 03-01 على عدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والوطني، العمومي والخاص، وبين الأشخاص الطبيعية والمعنوية ومعاملتهم بطريقة عادلة، كما نصت المادة 16 من نفس الأمر صراحة على ضمان ملكية المستثمر في حالة التأميم أو نزع الملكية "لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به وبترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف"، ضمان تسوية المنازعات حيث تنص المادة 17 على أنه "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند

تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص" (انظر ملحق 03)، ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه (المادة 31).

رأت الجزائر ضرورة منح المزيد من التسهيلات المالية والإعفاءات الجبائية للمستثمرين الأجانب، والأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتماشى مع هذا المبدأ، حيث منح للمستثمرين الوطنيين والأجانب صنفين من المزايا أدرجهما ضمن نظاميين هما النظام العام والنظام الاستثنائي :

1. النظام العام: تستفيد من مزايا إضافية الاستثمارات التالية:¹

- الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة.

- اقتناء أصول تندرج ضمن استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

تتمثل هذه المزايا في²:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

¹ - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 01-02، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 5.

² - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 09، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 5-6.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. النظام الاستثنائي: تستفيد من مزايا خاصة الاستثمارات التالية¹:

- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.
- وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستعمل
تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي
إلى تنمية مستدامة.

ملاحظة: لم يشر المشرع إلى طبيعة هذه المناطق والاستثمارات حيث أسندت مهمة تحديدها إلى
المجلس الوطني للاستثمار.

أما المزايا التي تستفيد منها هذه الاستثمارات فهي كالآتي:²

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار
الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف (2%) فيما يخص
العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة
بالمشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

¹- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 10، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 6.

²- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 11، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 6.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/ أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك.

لقد عمل الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 على توسيع نطاق الاستثمارات حيث فتح الباب أمام أي شكل من أشكال الاستثمارات، سواء باستحداث مشاريع جديدة أو بإعادة تجديدها أو توسيع ما هو منجز منها، كما منح المستثمر الأجنبي العديد من المزايا والضمانات و ساوى بين المستثمرين الأجانب والجزائريين، كما أكد هذا الأمر على انفتاح الدولة على الاستثمار الأجنبي من خلال إصلاح النظام القضائي حيث تم منح المستثمر الأجنبي مطلق الحرية في اختيار الطريقة المناسبة لتسوية نزاعاته، وعليه فقد كرس هذا القانون وبصفة واضحة التحكيم التجاري الدولي، ويمكن القول أنه رغم الاختلافات في الصياغات بين المرسوم التشريعي 12-93 والأمر 03-01 إلا أننا نجد أن هذا الأخير يعتبر تأكيد للمبادئ الواردة في المرسوم 12-93. وقد أجريت عدة تعديلات على الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، أهم هذه التعديلات: الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15

يوليو 2006، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008، المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008، الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (يتضمن قانون المالية التكميلي 2009) و قد نصت المادة 19 من هذا الأمر على ضرورة امتلاك الجزائريين المقيمين 51% من رأس المال المملوك في حالة وجود شراكة أجنبية، قد أثارة هذه المادة أو ما تعرف بقاعدة 49/51 جدلا كبيرا بالنسبة للمستثمر الأجنبي حيث أنه كان بإمكان الجزائر أن تستقطب عددا أكبرا من المستثمرين لولا المصادقة على هذه القاعدة، وقد أجريت هذه التعديلات حتى تتماشى مع متطلبات الاستثمار المتغيرة من فترة إلى أخرى وكذا حتى تتلائم مع ديناميكية البيئة الاستثمارية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن فكرة الاستثمار مرت بمراحل عديدة جسدت من خلالها تشريعا لمختلف الحقب التاريخية التي بلورت الخيارات التنموية وبالتالي الاقتصادية للبلاد، انطلاقا من نظرة تهميشية ومترددة اتجاء دور رؤوس الأموال الخاصة جزائرية كانت أو أجنبية من خلال نظامي الاستثمار لسنوات 1963 و 1966 وصولا إلى تقديم شيء من التنازلات أمام قصور ورداءة الأداء الاقتصادي القائم على إستراتيجية تنموية تعطي الأولوية لتدخل الدولة والمؤسسات العمومية ابتداء من صدور الأمر رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 الخاص بالاستثمار الوطني حيث أقر المشرع و لأول مرة بالدور الوطني للاستثمار الخاص الجزائري، إن المرسوم التشريعي 93-12 يمثل النتيجة الحتمية لجزائر ما بعد 1988 أي تلك الحقبة من الزمن التي شهدت خلالها الآلة الاقتصادية العمومية إعادة هيكلة شاملة ابتدأت بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية و احتكامها لمقتضيات القانون التجاري - و إعادة جدولة الديون العمومية الخارجية وما تلاها من إعادة هيكلة النسيج الصناعي وصولا إلى الاعتراف بدور الرأس المال

الخاص في تمويل الاقتصاد -وصولاً إلى تشريع استعادة القطاع الخاص الجزائري أو الأجنبي للمنشآت الاقتصادية العمومية عبر الخصخصة وتكون بذلك قد ألغت آخر الشروط المكرسة للشيء العمومي، و بهدف مساندة التحولات المتسارعة دولياً استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 12-93 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المرجوة منه وذلك راجع لعدة أسباب أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني، لذلك جاء الأمر رقم 01-03 لاستيفاء النقائص و فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية بتوفير البيئة القانونية الملائمة لجذب هذه الاستثمارات، كما عمل على تأكيد المبادئ الواردة في المرسوم 12-93.

المطلب الثاني: طاقات الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة تمكنها أن تكون من الدول الرائدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، فمن حيث الموقع تقع الجزائر شمال غرب أفريقيا، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم، أما شرقا فيحدها كل من تونس 965 كلم وليبيا 982 كلم، و تنقسم غربا الحدود مع كل من المغرب الأقصى 1559 كلم والصحراء الغربية 42 كلم، و تجاور جنوبا كل من النيجر 956 كلم و المالي 376 كلم وموريتانيا 463 كلم، ورغم طول هذه الحدود وما يترتب عليها من تجنيد إمكانيات هائلة لحماية أمن الوطن واقتصاده، إلا أنها تمكنها من الاتصال بمختلف المناطق في إفريقيا¹.

تقدر مساحة الجزائر بـ 2381741 كلم* وهي بذلك تحتل المرتبة العاشرة عالميا و المرتبة الأولى إفريقيا وعربيا، تعكس مساحتها الشاسعة أهمية اقتصادية كبيرة لأنها تضاعف من مجموع إمكانياتها سواء في المجال الفلاحي (المساحة الزراعية)، أو في مجال الموارد الطاقوية والمعدنية التي تختزنها أراضيها كما أن امتدادها الواسع على دوائر العرض² بين المنطقة المعتدلة الرطبة في الشمال والمنطقة الصحراوية الجاف والمدارية في الجنوب (تنوع في المناخ عند الانتقال من الشمال إلى الجنوب) جعل أقاليمها المناخية تشبه الكثير من الأقاليم في الوطن العربي.

¹ - صالح صالح، تأثير البرامج الإستراتيجية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و إستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 13، 2013، ص 03.

* - تمتد الجزائر بين دائرتي عرض 19° و 37° شمال خط الاستواء، و خط طول 9° غرب خط غرينتش و 12° شرقا، وعليه فإنه يمر بالجزائر خطين فلكيين أساسيين هما: مدار السرطان 23.5° شمال مدينة تمنراست و خط طول الصفر غرينيتش بالقرب من مدينة مستغانم.

إن الموقع الذي تحتله الجزائر يمنحها أهمية بالغة على المستوى العربي الإفريقي والعالمي، فهي تتوسط المغرب العربي وتعتبر محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، كما تمثل 8% من مساحة إفريقيا وهي بوابتها الشمالية نحو موانئ أوروبا والعالم و محور تبادل وتعاون مع القارة الأوروبية ويظهر ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز والبتروال الجزائري(اسبانيا و ايطاليا)، تربط الجزائر بين القارات الثلاث أفريقيا أوروبا و آسيا، و هي ملتقى طرق تجارية برية بحرية جوية من أوروبا نحو وسط وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط.

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة و متنوعة لا سيما المحروقات، حيث تحتل الجزائر المكانة 15 في مجال الاحتياطات العالمية البترولية (45 مليار طن)، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج و 12 في التصدير، قد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/سنويا.

أما في ما يخص الغاز الطبيعي فهي تحتل المرتبة الـ7 في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، و المرتبة 5 من حيث الإنتاج و 3 في التصدير، فالجزائر عملاقا طاويا حقيقيا باستحواذها على 50% من المخزون، و 48% من الإنتاج الإجمالي و النسبة الهائلة لتصدير الغاز الطبيعي المقدرة بـ 94 %، فهي تظل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج و تصدير البترول و الغاز الطبيعي، و هي الممون الثالث بالغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي و الممون الطاقوي الرابع له.

إضافة إلى هذه الثروات تختزن الجزائر في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات، الزنك، الحديد، الألمنيوم، الذهب، الفضة، والنحاس...الخ¹، كما أنه بفضل إنتاج يتجاوز 7.000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض بلدان منظمة

¹ - تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2010، استثمر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010، ص 9-16.

التعاون والتنمية الأوروبية، 96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف على توزيعها مؤسسة سونلغاز¹، كما أنه 89% من مساحة الجزائر تنتمي إلى المناطق الحارة والجافة المعروفة بالصحراء، مما يعني أنها تتعرض للإشعاع الشمسي مدة تفوق 3000 ساعة سنويا بمعدل 500 واط/م² في فترة النهار، أي أن للجزائر طاقة شمسية- في حالة استغلالها- تقدر ب 1مليار كيلو واط ساعي.

كما أنها نزر بموارد سياحية هائلة كالمواقع الأثرية التي تعود إلى الحقبة الرومانية و الفينيقية، حيث تم تصنيف سبعة مواقع منها ضمن التراث العالمي الذي تشرف عليه اليونسكو، وبالتالي تعتبر الموارد الطبيعية عنصر جاذبا للمستثمر الأجنبي.

تتمثل البنية التحتية في الطرق، المواصلات السلكية واللاسلكية، الصرف الصحي، خطوط الطيران والمطارات وشبكة المواصلات الداخلية، فيما يخص الطرقات السريعة بلغت 640 كلم فقط، مما دفع السلطات العمومية بالتسريع في انجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي يغطي 2000 كلم في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جيد وهي الأكثر كثافة في أفريقيا ب 107324 كلم، بينما يبلغ طول الطرق غير المعبدة 32344 كلم، وتغطي السكك الحديدية جزء كبير من البلاد حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4700 كلم، ويوجد أكثر من 200 محطة تجارية نشطة، أما فيما يخص النقل الجوي يوجد 31 مطار مفتوح للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي، كما تتوفر الجزائر على 11 ميناء متعددة الخدمات من ضمنها ميناءين للنفط.²

بلغ عدد السكان الجزائر 38.7 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2014 حسب المعطيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات، متوقعا أن يصل هذا الرقم إلى 39.5 مليون نسمة في الفاتح من جانفي

²- تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2010، استثمر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010، ص 9-16.

2015، و هكذا نلاحظ كبر حجم السوق الجزائرية فهي سوق واعدة وتوفر حجم كبير من المستهلكين مما يعتبر كعامل جذب للشركات متعددة الجنسية وبالتالي الاستثمارات الأجنبية.

صادقت الجزائر على اتفاق الشراكة النهائي مع الاتحاد الأوربي، وهو ما سيجعلها منطقة للتبادل الحر مما يسهل على المستثمرين الأجانب الانطلاق نحو السوق الجزائرية. (انظر الملحق رقم 01،02)

أما من ناحية الموارد البشرية فالجزائر تتوفر على شريحة كبيرة من اليد العاملة المدربة و المؤهلة (يعتبر المجتمع الجزائري مجتمع شاب)، كما يلاحظ أن هناك اهتمام كبير بكل من قطاع التعليم والتكوين من خلال توفير عدد هائل من الجامعات والمعاهد والمدارس بهدف الرفع من مستوى التكوين.

يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي أحد الشروط الأساسية لتوفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنسبة للجزائر وحسب تقارير عدة هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة خلال العشرية الأخيرة نتيجة المصالحة الوطنية التي أعطت نتائج معتبرة، مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني يحتاج النشاط الاستثماري إلى وجود أحكام واضحة ليتسنى له أن يعمل بكفاءة، وذلك يتطلب تشريعات ملائمة تنظم عملية الاستثمار، ولقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة التي كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، وهي تسعى جاهدة إلى تطوير الإطار القانوني للاستثمار باستمرار و ذلك من أجل الحصول على حجم متزايد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما فيما يخص قطاع الاتصالات فقد عرف تطورا كبيرا خاصة بعد إلغاء احتكاره من طرف الدولة وذلك بالفصل بين أنشطة البريد وتلك الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مما أدى إلى تحرير

هذا القطاع و انفتاحه على الأسواق الدولية، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقط تطور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وارتفعت الكثافة الإجمالية للهاتف (الثابت والمحمول) من 5.28% في سنة 2000 إلى 54% في 2006، أما الحجم الإجمالي للاستثمارات فقد بلغ 5 مليار دولار، 4 منها آتية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الهيئات المكلفة بترقية الاستثمارات:

1. المجلس الوطني للاستثمار:

يعتبر هذا المجلس من التحديات الكبرى للمرسوم 2001، وهو عبارة عن هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت وصاية و رئاسة رئيس الحكومة، ويتشكل هذا المجلس من جميع القطاعات المعنية بالاستثمار (الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، وزير التجارة، وزير الطاقة والمناجم، وزير الصناعة، وزير المؤسسات الصغير والمتوسطة، وزير التهيئة العمرانية، إضافة إلى الاستعانة بخبراء في هذا المجال) ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- اقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقاً لما تحدده المادة الأولى من الأمر 03-01 والتي تنص على:

- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات ANDI لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها.

- دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا.

- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة.

- إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب، وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تأسست الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 2002/08/20 بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03-01 والمتعلق بتطوير الاستثمار (المادة السادسة)، لتحل محل وكالة ترقية و دعم ومتابعة الاستثمار سابقا (APSSI)، وهي هيئة تابعة لرئاسة الحكومة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تعمل على تسهيل وترقية الاستثمار، كما تعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضمن هذا الإطار فهي تتولى المهام التالية¹:

- الاهتمام بالمستثمرين وتقديم النصح لهم على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية.
- العمل على إعلام المستثمرين بالتظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر أو في الخارج من خلال موقعها الإلكتروني ومختلف نقاط الاستعلامات.
- تضيي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بشكل عادل وفي أقرب الآجال.
- تعمل بحرص على تنفيذ قرارات التشجيع على الاستثمار المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب،...).
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

1.2. الشباك الوحيد:

¹ - من إعداد الباحث بالإطلاع على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.DZ يوم 02/03/2013.

الشباك الوحيد اللامركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يتمثل دوره في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، وعليه يكلف ممثلوا الإدارات والهيئات التابعة له بإصدار كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بانجاز الاستثمار مباشرة وعلى مستواهم، تسهيل العراقيل والصعوبات التي قد يواجهها المستثمرون عن طريق التدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية.

تم إدخال العديد من التعديلات على مستوى الشباك الوحيد من أجل ضمان فعالية عمله وتمكينه من انجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية، فالخدمات المقدمة من طرف الشباك لم تعد تقتصر على معلومات بسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، واتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية الممثلة داخل الشباك.

1.1.2. تشكيلة الشباك الوحيد:

يضم الشباك الوحيد ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها وكذلك ممثلي: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئية، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، مأمور المجلس الشعبي البلدي.

2.1.2. المهام الموكلة لممثلي الإدارات المشكلة للشباك الوحيد:¹

1. المركز الوطني للسجل التجاري:

يكلف ممثل المركز الوطني للسجل التجاري بتسجيل و إصدار على الفور التسميات الاجتماعية و الأسماء التجارية، وضع في متناول المستثمرين استثمارات تبين إجراءات القيد في السجل التجاري وإصدار وتسليم وصل إيداع ملف القيد في السجل التجاري، كما يكلف بتحويل ملفات القيد في السجل

¹ - من إعداد الباحث بالإطلاع على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.DZ يوم 02/03/2013

التجاري إلي الملحقة المختصة إقليميا لتوقيعها من قبل المأمور المحلي وتسليمها في مدة أقصاها 48 ساعة على الأكثر، مساعدتهم وتوجيههم في البحث عن رموز الأنشطة و البحث عن الأسبقية فيما يخص التسميات، إعلامهم بالإدارات المكلفة بإصدار الرخص أو الاعتمادات الضرورية والمتعلقة بالأنشطة وكذا الأنشطة المقننة.

2. مصالح الضرائب:

يكلف ممثل الضرائب بإعلام المستثمرين عن الإجراءات اللازمة لإعداد مشاريعهم بما في ذلك التصريح بالوجود وتشكيل ملف المكلف، أما فيما يخص طلب رقم التعريف الجبائي و رقم البطاقة الجبائية فيتكفل بمنح استمارة الطلب واستلام الطلب و ضمان صدوره لدى المديرية المركزية للإعلام والوثائق، أما فيما يخص شهادة الإعفاء لشراء المعدات المؤهلة للاستفادة من المزايا فيقوم باستلام ملفات طلبات الحصول عليها والتكفل بهذه الملفات، استلام طلبات إعداد محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال للاستثمار المستفيد من قرار منح مزايا الإنجاز، تبليغ محضر الدخول في مرحلة الاستغلال و ضمان متابعة رفع التحفظات المسجلة على محضر الدخول في مرحلة الاستغلال، استلام الكشف السنوي لتقدم الاستثمار المستفيد من مزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و استلام نسخ عن كل من قرارات منح المزايا و قرارات التعديل، الإلغاء وكذا نسخ عن قوائم المعدات و الخدمات و ضمان توزيعها على مستوى مصالحها.

3. مصالح أملاك الدولة:

يكلف ممثل أملاك الدولة بإعلام المستثمرين بأصول العقارات المتاحة، الوعاء العقاري المتوفر، مستويات الأسعار المطبقة محليا و كذلك تحديثها، كما يكلف بمتابعة تطور جميع أعمال الامتياز التي تهم المستثمرين الذين يسعون للحصول على مزايا الشباك الوحيد و الذين قبلت ملفاتهم من قبل

لجنة المساعدة، ومساعدتهم للحصول على عقود امتيازات الأراضي الممنوحة من قبل لجنة المساعدة في أقرب وقت على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار و الضبط العقاري.

4. مصالـح الجمارك:

يـكـلـف مـمـثـل الجـمـارك بـوضـع تـحـت تـصـرف المـسـتـثمـرين كـل المـعـلـومـات المـتـعـلـقـة بـالإـجـراءـات الجـمـركـية، تـزويـدـهم بـالإـحـصـاءـات، إـعـلامـهم بـوضـعـيـتـهم عـلى مـسـتـوى المـصـالـح، و تـنـظـيم مـواعـيد مـع المـصـالـح المـركـزـية و الخـارجـية للـجـمـارك.

5. مـصـالـح التـعـمـير:

- يـكـلـف مـمـثـل مـديـريـة التـعـمـير بـمـسـاعـدة المـسـتـثمـرين فـي إـتـمـام الإـجـراءـات المـتـعـلـقـة بـالحـصـول عـلى رـخـصـة البـنـاء و الرـخـص الأـخـرى المـتـعـلـقـة بـحـق البـنـاء، تـوفـير المـعـلـومـات المـفـيدـة حـول تـمـائـل النـشـاط المـقـتـرـح عـلى المـوقـع مـوضـوع الـاسـتـثمـار المـطـلـوب بـالنـسـبـة لأـدـوات التـخـطـيـط، إـعـلام المـسـتـثمـرين بـمـحتـوى المـلـفـات المـتـضـمـنـة طـلب مـخـتـلـف عـقـود التـخـطـيـط المـرتـبـطـة بـالمـشـروع الـاسـتـثمـاري المـطـلـوب و مـتـابـعـة مـراحـل تـقـدمـها عـلى مـسـتـوى مـديـريـة التـخـطـيـط و البـنـاء و تـنـفـيـذ جـمـيـع الإـجـراءـات الـتي مـن شـأنـها أن تـعـجـل مـن إـصـدار الـوـثـائـق لـلمـسـتـثمـر، التـأكـد مـن حـالـة الـامـتـثـال لـمـعـدات البـنـاء فـي المـشـروع و البـنـيـة التـحـتـية مـوضـوع عـمـليـة الـاسـتـثمـار بـإـجـراء تـحـقـيـقات مـيدـانـية.

6. التـهـيـئـة العـمـرانـية و البـيئـة:

يـكـلـف مـمـثـل التـهـيـئـة الإـقـليمـية و البـيئـة بـإـعـلام المـسـتـثمـر عـن الخـارطة الجـهـويـة لـتـهـيـئـة الإـقـليم و عـن المـخـاطـر و الأـخـطـار الكـبـرى، كـما يـسـاعـد المـسـتـثمـر لـحـصـول عـلى التـراخـيـص المـطـلـوبـة فـيـما يـخـص حـمـايـة البـيئـة.

7. التـشـغـيـل و العـمـل:

يكلف ممثل التشغيل بالأخذ على عاتقه التنسيق بين احتياجات التوظيف المقدمة من قبل المستثمرين و طلبات العمل و التوظيف المتوفرة لدى الوكالة الوطنية للتشغيل و العمل، إعلام المستثمرين حول التشريع و التنظيم الخاص بالعمل، ضمان العلاقة مع الهيكل المسؤول عن إصدار تصاريح العمل والتنسيق مع مديريات العمل للولاية لمعالجة قضايا تصاريح العمل وفقا لقوانين وأنظمة العمل المعمول بها على وجه الخصوص : الوثائق المقدمة من طلب مسبق للتوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على توظيف الأجانب المقدم من قبل المستثمرين، ملفات طلب الحصول على تصريح عمل مؤقت لغرض الحصول على تأشيرة عمل، وثائق إصدار تصاريح العمل والترخيص المؤقت للعمل والتصريحات المتعلقة بالعمال الأجانب الذين لا يخضعون لرخصة العمل.

8. الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء:

يكلف ممثلوا الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بإعلام المستثمرين بالالتزامات القانونية للعمال تجاه الضمان الاجتماعي، إيداع لحساب المستثمر القرارات السنوية للرواتب و للأجور، استلام الملفات المتعلقة بالانتساب و استكمال إجراءات التسجيل لحساب المستثمر، إعطاء بطاقة ورقم التسجيل للمستثمر في مدة لا تقل عن 72 ساعة.

9. مأمور المجلس الشعبي البلدي:

يكلف مأمور المجلس الشعبي البلدي بإعداد الوثائق المتعلقة بالأحوال الشخصية للمستثمر، شهادات مطابقة النسخ لجميع الوثائق الأصلية الموقعة من قبل المستثمر الضرورية لإنشاء ملف الاستثمار والتصديق عليها.

فالشباك الوحيد يشمل إلى جانب إشارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل من وقت لآخر في سياق الاستثمار، و مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار

شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، إضافة إلى التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية.

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر.

بالرغم مما تتوفر عليه الجزائر من مناخ استثماري يؤهلها أن تكون من الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها في المجال القانوني والاقتصادي، وبالرغم من الضمانات والتسهيلات التي قدمتها للمستثمرين الأجانب من أجل إنجاز مشاريعهم و الاستفادة منها، بالرغم من كل هذه الجهود و التسهيلات فمزال المستثمر الأجنبي يواجه عدة صعوبات وعراقيل تجعله يحجم ويتعد عن الاستثمار في الجزائر¹، أهمها:

1. العراقيل السياسية:

يعتبر الجانب السياسي أحد العوامل الأساسية المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فقد عاشت الجزائر خلال التسعينات مرحلة صعبة من ناحية الانفلات الأمني، العنف، وعدم الاستقرار السياسي، والتي كانت سببا مباشرا في ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بالرغم من تجاوز هذه المرحلة (نتيجة تبني مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية) وتغيير صورة الجزائر على المستوى الدولي، لم يمنع ذلك من بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب وإحجامهم عن الاستثمار في الجزائر، لذا يجب العمل أكثر على تحسين صورة الجزائر وتصحيح فكرة الأمان التي ارتبطت بالجزائر لفترة طويلة.

2. العراقيل الاقتصادية:

يسعى المستثمر الأجنبي دائما للبحث عن محيط اقتصادي مستقر يمارس فيه نشاطه، فوجود مناخ اقتصادي مستقر يكون حافزا لقيام العديد من الاستثمارات الأجنبية وفي مجالات مختلفة.

¹ - Karzabi Abdelatif , Chellil Abdelatif, Le gouvernance D'entreprise dans Les pays du Sud : Marche et Compétences, Revue d'économie industrielle ,Vol 88,N01, 1999 , p2-3.

إن المحيط الاقتصادي الجزائري ولمدة طويلة -على الأخص فترة التسعينات- عرف نوع من عدم الاستقرار، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية بصفة كبيرة جعله عرضة للصدمات الخارجية نتيجة لتغير سعر البرميل كما حدث سنة 1986، ورغم ذلك مازال قطاع المحروقات المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعل سعر برميل النفط يتحكم في استقرار الاقتصاد الجزائري، فعلى السلطات الجزائرية العمل على تطوير القطاعات الأخرى وتنويع مصادر مواردها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر بالغ الأهمية في نظر المستثمر الأجنبي.

كما يعتبر التمويل أحد العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي وذلك راجع إلى ضعف المنظومة البنكية والمالية¹، فبالرغم من الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي، فإن هذا الأخير لا يزال يتميز بالجمود والبيروقراطية، فقد يستغرق البنك وقتاً طويلاً لإعطاء القروض، كما قد يشترط ضمانات تصل في بعض الأحيان إلى ضعف قيمة المشروع، عدم قدرته على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، غياب المؤسسات المالية المتخصصة وقلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار، كما أن بورصة الجزائر غير قادرة على تأدية دورها العام والفعال في التنمية وتحقيق الأهداف المرجوة منها خاصة تعبئة الادخار العام، وتقديم أية إضافة محسوسة لترقية الاستثمارات، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها: حداثة نشأتها، ضعف الادخار والوعي الاستثماري، تعقيد الإجراءات وعدم المرونة في التعامل والسرعة.

أما في مجال الخصوصية فإن عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم عن الدخول إلى غمار الاستثمار في الجزائر.

¹ - وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08، 2008، ص 45.

إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمثل عائق في نظر المستثمر الأجنبي، لأن في حالة الانضمام سيستفيد المستثمر الأجنبي من عدة مزايا تساهم في خدمة وتسهيل مصالحه الاستثمارية، ومن الملاحظ أن أكثر الدول المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة تكون محل استقطاب للاستثمارات الأجنبية.

3. العراقيل الاجتماعية:

هناك العديد من العراقيل الاجتماعية التي تواجه المستثمر الأجنبي كالبطالة، التعليم، المستوى المعيشي و الصحي، و تسعى الجزائر الى تحسين هذه العراقيل بالعمل على تخفيض معدلات البطالة بإقامة العديد من المشاريع الاستثمارية ، القضاء على الأمية من خلال برامج محو الأمية، تحسين المستوى المعيشي و الصحي للأفراد بتوفير المستشفيات و مجانية التعليم.

كما أن هناك عراقيل تتعلق بالعادات و التقاليد، الدين، عدم تقبل أفراد المجتمع لبعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

العراقيل القانونية والتنظيمية:

تسعى العديد من الدول إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية بتوفير المناخ المناسب لها، و تعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت على تحسين مناخها الاستثماري بإصدار العديد من القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار و حمايته، وقامت بتعديلها بما يتلائم و رغبات المستثمر الأجنبي وقدمت له العديد من المزايا والتسهيلات، لكن رغم كل ذلك إلا أن قانون الاستثمار في الجزائري مازال يعاني من بعض النقائص، فهو ليس القانون الأفضل مقارنة بالقوانين المعروضة في منطقة المغرب العربي، ولكن ليس الأسوأ في المنطقة، لذا يجب على الجزائر دراسة أحسن القوانين الموجودة في المنطقة وإصدار قوانين مماثلة لها أو أحسن منها بتقديم مزايا إضافية عن تلك القوانين بشرط أن تخدم مصالح الوطن (إن قاعدة 49/51 تعتبر من بين العراقيل القانونية التي تواجه المستثمر الأجنبي ، لكنها في

المقابل تحمي مصالح الوطن بعدم السماح للمستثمر الأجنبي من التملك المطلق للمشروع خاصة في القطاعات الحساسة و ممارسة سيطرته على السلطات العمومية).

حتى تساهم القوانين فعليا في تحسين مناخ الاستثمار يجب تطبيقها على أكمل وجه، وهنا يتضح جليا دور الإدارة التي تعتبر المسؤولة عن تجسيد هذه القوانين وهي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها، وعليه يمكن أن يتسبب ضعف الإدارة وفسادها في إعاقة الكثير من المشاريع الاستثمارية، فالمستثمر الأجنبي وعلى غرار المستثمر الوطني يواجه العديد من العراقيل الإدارية التي تقف حاجزا أمام قيامه بمشاريعه الاستثمارية، حيث تعاني الإدارة الجزائرية من البيروقراطية والروتين في الإجراءات والمعاملات ، فمثلا تتطلب عملية تأسيس مؤسسة المرور ب 14 إجراء تستغرق 24 يوما و تكلفة 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس و التي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما و لا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد¹، بالإضافة إلى الرشوة والفساد الإداري فحسب مؤشر الشفافية العالمي فإن الجزائر على درجة عالية من الفساد.

كما يعتبر الحصول على عقار من بين العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي بسبب صعوبة وطول الإجراءات، وتعدد الهيئات التي تقدم لها الملفات، كما نجد أن مشكل العقارات الصناعية يرجع بالخصوص لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها، كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى إلى وجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكد من ملكيته الحقيقية.

¹ - قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال 2007. www.worldbank.org/doingbusiness

المبحث الثاني: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و يرجع ذلك إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات لتحسين مناخ الاستثمار كمراجعة قوانين الاستثمار و منح تسهيلات و امتيازات لاستقطاب و جذب أكبر قدر من هذه الاستثمارات، كما أن الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر في الآونة الأخيرة لعب دور فعال في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، كما أن الأوضاع التي شهدتها و مازالت تشهدها بعض الدول العربية و الإفريقية قد ساهمت في توجه بعض الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، وذلك بعد إدراكها لأهمية الاستثمارات الأجنبية في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الاستثمارية بدل اللجوء إلى الديون و ما يترتب عليها من فوائد.

من خلال هذا المبحث سيتم عرض حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدى من 1970-2013 و تفسير هذه التدفقات، و كذا التعرض إلى أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر و نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

بناء على ما سبق تبين أن الجزائر بعدما ضيق المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في بداية استقلالها، أصبحت اليوم تسعى جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية بعدما أدركت مدى أهميتها كمصدر تمويلي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث نلاحظ زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في السنوات الأخيرة.

يمثل الجدول رقم (04) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من سنة 1970 إلى غاية سنة 2013، وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل: مرحلة الأولى من 1970-1979 (مرحلة السبعينات)، مرحلة الثانية من 1980-1989 (مرحلة الثمانينات)، مرحلة الثالثة من 1990-1999 (مرحلة التسعينات)، و المرحلة الأخيرة ابتداء من 2000 إلى غاية 2013، و سيتم تحليل و تفسير حجم الاستثمارات في كل مرحلة، كما أن بيانات الموضحة في الجدول تم تمثيلها بيانيا حيث نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عرف ارتفاع كبير خاصة خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية و التي شهدت انخفاض محسوس في حجم الاستثمارات الأجنبية خاصة فترة التسعينات و ذلك راجع لعدة أسباب من بينها عدم الاستقرار السياسي خلال تلك الفترة.

جدول رقم(04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
تدفقات FDI	80,12	0,6	41,49	51	358	119	187	178,45	135,15
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
تدفقات FDI	25,69	348,67	13,21	-53,57	0,42	0,8	0,4	5,32	3,71
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
تدفقات FDI	13,02	12,09	40	80	30	0	0	0	270
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تدفقات FDI	260	606,6	291,6	280,1	1107,9	1065	633,7	881,9	1081,1
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تدفقات FDI	1795,4	1661,8	2593,6	2746,4	2264	2571	2900	3150	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من البنك العالمي 2014/05/03.

تميزت مرحلة السبعينات بأهمية الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، خاصة بعد قرار عام 1971 و القاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول و الغاز الطبيعي) على رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي دفع العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات التكرير و الاكتشاف و الإنتاج و النقل، حيث نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة تزايدت بشكل

ملحوظ حيث بلغت سنة 1970 حوالي 80.12 مليون دولار لتصل إلى 135,15 و 348,67 مليون دولار سنتي 1978 و 1980 على التوالي، إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى كالقروض و الإعانات، ففي سنة 1971 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 0.6 مليون دولار مقارنة بسنة 1970 حيث كانت 80.12 مليون دولار نتيجة تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب عملية التأميم.

يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة تميزت بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، لكن المؤكد أنها ضعيفة مقارنة بمصادر التمويل الدولية الأخرى.

عرفت بداية الثمانينات استمرار ارتفاع أسعار النفط و استمرار هيمنة قطاع النفط على هيكل الإنتاج الوطني، مما يعني الاعتماد عليه في تحقيق النمو، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث عرف سعر برميل النفط تراجعا كبيرا بداية من سنتي 1985 و 1986، ونتيجة لعدم التحكم في أسعار النفط واجهت الجزائر صعوبات كبيرة مما انعكس على اقتصادها الذي كان مبني على الريع البترولي. كما عرفت هذه الفترة إصدار قانون رقم 11/82 الذي هدف إلى تحقيق التكامل بين القطاعين العام و الخاص (المحلي و الأجنبي) من خلال إعطاء هذا الأخير مساحة و حرية أكبر للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي، و القانون رقم 13/86 الذي نص على السماح بتحويل الأرباح و ضمان التعويض في حالة التأميم...، لكن في الواقع كانت تلك التحفيزات على الورق فقط حيث استمر تحفظ الحكومة خلال هذه الفترة على كل التدخلات الأجنبية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتيجة لعدم التجسيد الفعلي للقوانين الصادرة و هيمنة الدولة على كل القطاعات الاقتصادية، تبين أنه لم يحن الوقت بعد للاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مما انعكس بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و على هذا الأساس تميز عشرية الثمانينات بغياب شبه تام للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمته 348.67 مليون دولار سنة 1980 لتصل إلى -53.57 سنة 1982،

كما شهدت سنوات من 1983 حتى 1989 تراجع ملحوظ في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

أما في ما يخص فترة التسعينات فتميزت بغياب شبه تام للاستثمار الأجنبي المباشر و على وجه الخصوص الفترة الممتدى من 1993-1995 حيث لم يكن هناك أي تدفقات للاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، و ذلك بسبب الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر، فقد تميزت هذه الفترة بأوضاع أمنية متدهورة بالإضافة إلى عدم وجود استقرار سياسي مما انعكس بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه الفترة شهدت أوضاع اقتصادية غير مستقرة فقد تفاقمت أزمة المديونية الخارجية و ارتفعت الفوائد المستحقة عليها إلى درجة تفوق قدرة الدولة على السداد، و هذا ما ألزم الجهات المعنية بإعادة جدولة المديونية الخارجية، و ما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي.

تميزت الفترة من 1996 حتى 1999 بعودة الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر و تراوحت قيمته 270 و 606.6 مليون دولار سنتي 1996 و 1998، توجهت معظمها إلى قطاع المحروقات، و عليه لم تتمكن الجزائر من جذب و توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الأخرى.

يتبين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2001، ليصل إلى 1107,9 مليون دولار، و حسب تقرير الاونكتاد حول الاستثمار في العالم، فإن الجزائر قد احتلت المرتبة الثالثة أفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الجهات الوصية من خلال الأمر 03/01 وكذلك حصول الشركة المصرية أوراسيكوم على أول ترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، وقد انخفض هذا المستوى سنة 2002 ليصل إلى 1065 مليون دولار، ليواصل انخفاضه حتى سنة 2003 و 2004 إلى مستويات ضعيفة تتراوح ما بين 633,7 و

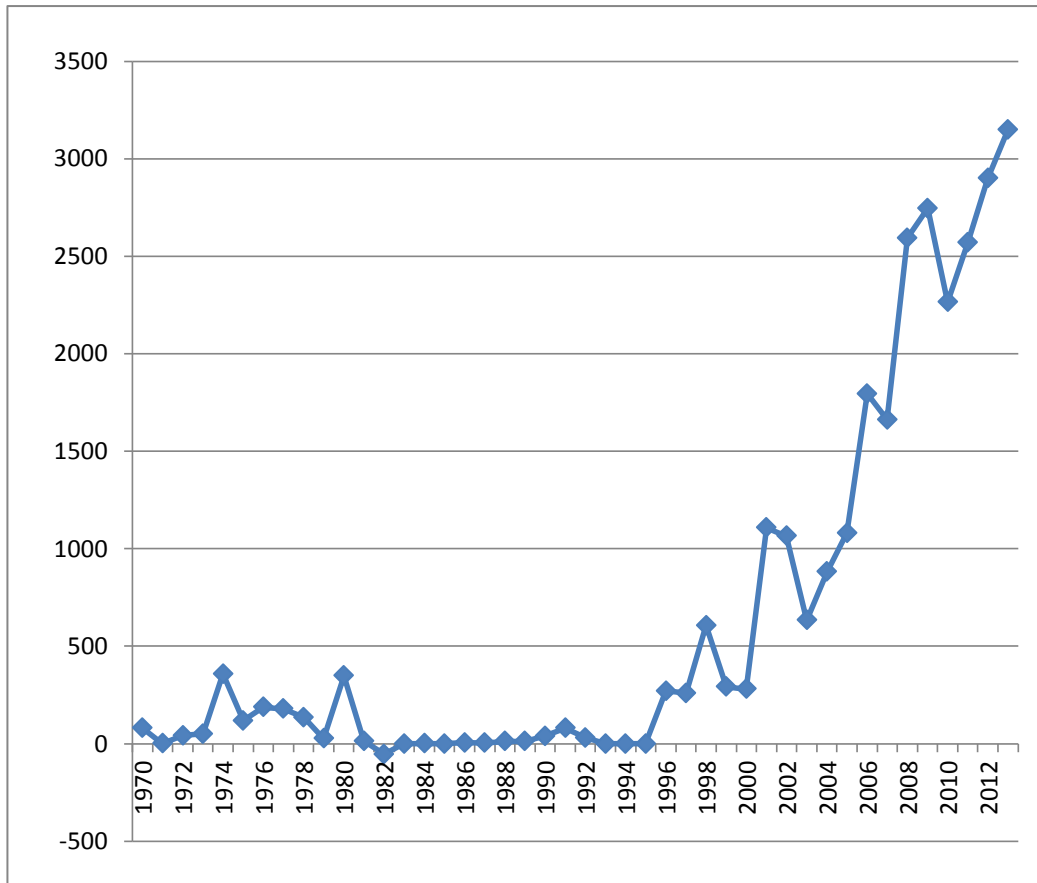
881.9 مليون دولار، أما بحلول سنة 2005 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم التدفقات الواردة حيث بلغت 1081,1 مليون دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، ليتواصل هذا التحسن إلى غاية 2006 و 2007 بمقدار 1795,4 و 1661.8 مليون دولار، ويعود هذا التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، ومن أهم هذه القطاعات قطاع الصيدلة والكيمياء، الحديد والصلب، إلا أنه لم يقلص من حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة.

أما بالنسبة لسنة 2008 ورغم الأزمة المالية العالمية، فقد حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر قفزة نوعية لتبلغ ما قيمته 2593.6 مليون دولار، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبتها هذا القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع ذاته للعام 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبتها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربع أمثال تدفقاته لسنة 2007.

كما أن سنة 2009 حققت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر حيث بلغت 2746,4 مليون دولار، غير أنه خلال سنة 2010 نلاحظ تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 482.4 مليون دولار مقارنة بسنة 2009، و يمكن إرجاع ذلك إلى قاعدة 49/51 التي تم المصادقة عليها سنة 2009 مما انعكست بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2010، غير أنه ابتداء من 2011 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر تحسنا ملحوظا حيث بلغت سنة 2012، 2011 حوالي 2571 و 2900 مليون دولار على الترتيب، أما سنة 2013 فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته 3150 مليون دولار، و تعكس هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظروف الاستقطاب المتوفرة في الجزائر لاسيما الاستقرار السياسي

والمؤسساتي واستقرار إطار الاقتصاد الكلي وممانته تعزيز الهياكل القاعدية إلى جانب التسهيلات التحفيزية التي تمنحها الحكومة مثل التمويل و الإعفاء الجبائي والجمركي، كما تضمن قانون المالية لسنة 2013 تسهيلات و ضمانات تشريعية للاستثمارات الاجنبية التي تريد الاستقرار في الجزائر و هذا في اطار الشراكة مع المؤسسات الجزائرية (جاء هذا بعد الجدل الذي اثارته قاعدة 49/51)

الشكل (08) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة.

أما بالنسبة لهذه التدفقات فيختلف مصدرها بين استثمارات عربية و أخرى أجنبية، حيث يمثل الجدول رقم(05) أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر للفترة الممتدى من 2001-2010 و المتمثلة في الـ.م.أ، فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة، بلجيكا، الصين، ألمانيا، هولندا، و اليابان.

الجدول رقم(05): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر الدول

الأجنبية المستثمرة.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي	%
الو.م.أ	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	3487	32
فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1743	16
اسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1531	14
إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953	9
المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893	8
بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857	8
الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488	4
ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	459	4
هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	438	4
اليابان	9	78	-2	17	2	8	11	8	17	3	151	1
الإجمالي	698	916	489	604	710	1190	1169	1903	1629	1692	11000	100 %

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، نشرة فصلية، السنة الثانية و الثلاثون، العدد الفصلي الثاني(أفريل-يونيو 2014)، ص14.

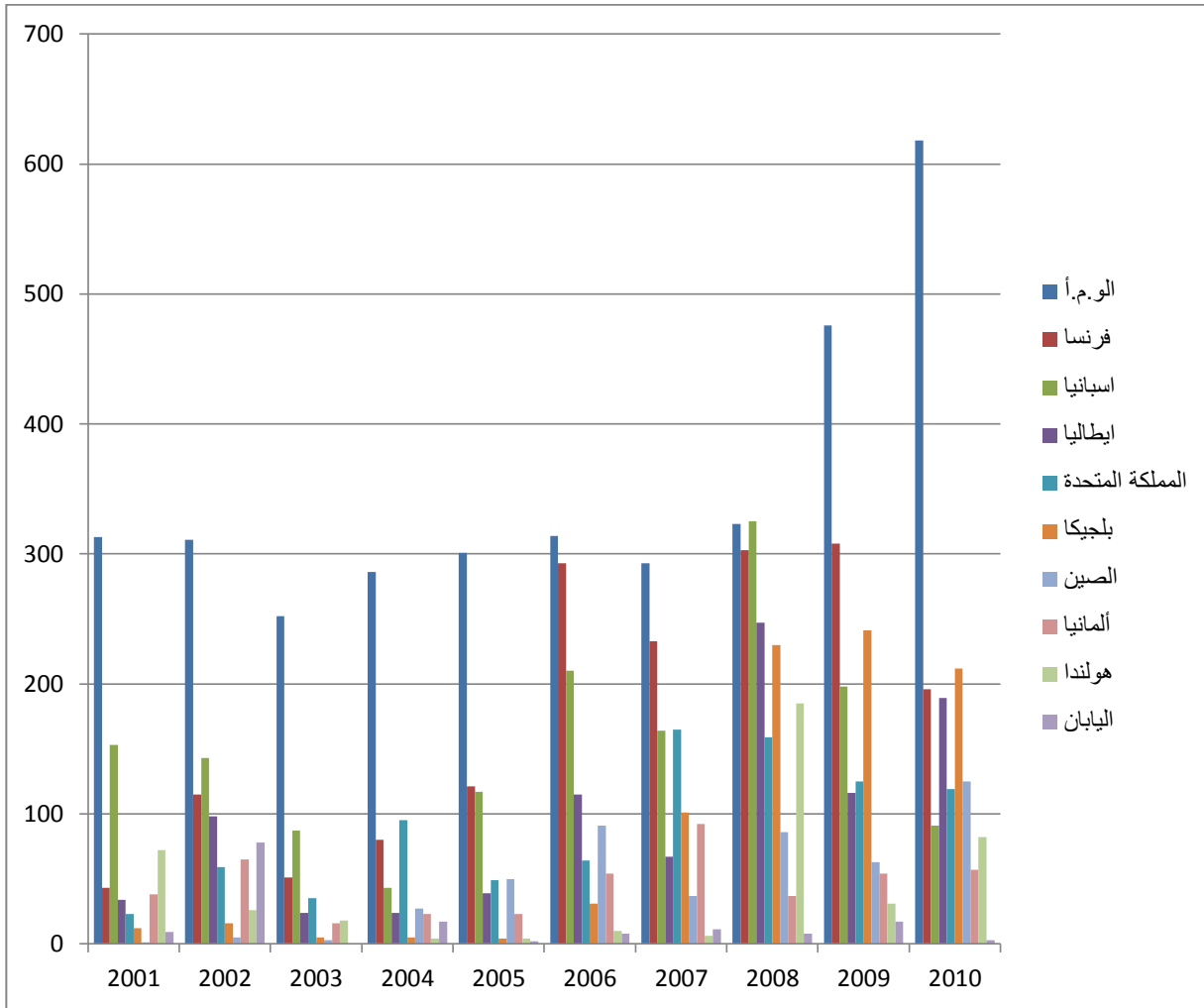
من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن الو.م.أ تعتبر أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر حيث احتلت المرتبة الأولى طيلة الفترة الممتدى من 2001-2010 من حيث تدفقات الاستثمار نحو الجزائر مقارنة ببقية الدول الأجنبية حيث بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات 3487 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 32% من إجمالي الاستثمارات الصادرة من الدول الأجنبية، فيما احتلت فرنسا المرتبة الثانية بنسبة 16%، و

احتلت اسبانيا المرتبة الثالثة بنسبة 14% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من أكبر الدول الأجنبية، أما إيطاليا فبلغت نسبة استثماراتها خلال الفترة من 2001-2010 حوالي 9% ، أما المملكة المتحدة و بلجيكا بلغت استثماراتها حوالي 8% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من أكبر الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر، أما الاستثمارات الصادرة من الصين، ألمانيا هولندا فبلغت 4%، فيما احتلت اليابان المرتبة الأخيرة بنسبة 1% من إجمالي التدفقات الصادرة من أكبر الدول المستثمرة في الجزائر.

الشكل رقم (09) يمثل بيانيا البيانات الواردة في الجدول رقم (05) المتمثلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر الصادرة من أكبر الدول الأجنبية خلال الفترة من 2001-2010.

الشكل رقم(09): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر الدول

الأجنبية المستثمرة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر الصادرة من الدول العربية فتعتبر كل من مصر، الكويت، الإمارات، لبنان، سلطنة عمان، الأردن، البحرين، السعودية، قطر، و تونس من بين أكبر الدول العربية المستثمرة في الجزائر كما هو موضح في الجدول رقم(06).

الجدول رقم(06): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر الدول

العربية المستثمرة. الوحدة: مليون دولار أمريكي

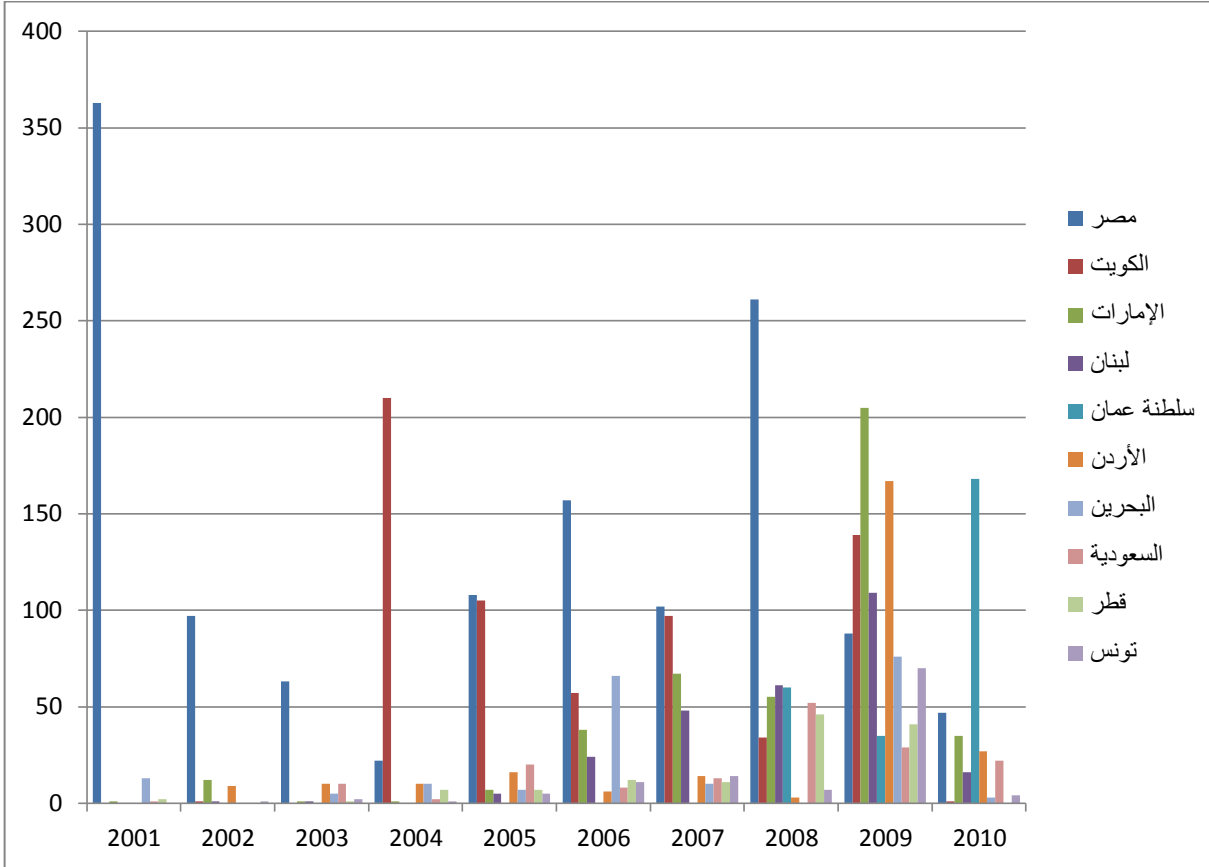
الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي	%
مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1308	35
الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644	17
الإمارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35	422	11
لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	16	265	7
سلطنة عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168	263	7
الأردن	-	9	10	10	16	6	14	3	167	27	262	7
البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	3	190	5
السعودية	1	-	10	2	20	8	13	52	29	22	157	4
قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	127	3
تونس	-	1	2	1	5	11	14	7	70	4	115	3
الإجمالي	380	121	93	263	280	379	376	579	959	323	3753	%100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، نشرة فصلية، السنة الثانية و الثلاثون، العدد الفصلي الثاني(أفريل-يونيو 2014)، ص14.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن مصر تعتبر من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر حيث بلغ إجمالي استثماراتها خلال الفترة 2001-2010 حوالي 1308 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 35% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من أكبر الدول العربية، فيما احتلت الإمارات المرتبة الثانية بنسبة 17% من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من أكبر الدول العربية المستثمرة في الجزائر، في حين بلغت استثمارات كل من سلطنة عمان، لبنان، الأردن في الجزائر 7%، بينما بلغت استثمارات كل من البحرين و السعودية 5% و 4% على الترتيب، أما تونس و قطر فقد سجلت ما نسبته 3% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من أكبر الدول العربية.

الشكل رقم(10): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر الدول العربية

المستثمرة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر.

تتنوع الأقاليم المستثمرة في الجزائر حيث نجد العديد من الدول و من مختلف القارات تقيم مشاريعها الاستثمارية في الجزائر، فالاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر لا تتركز في دولة واحدة أو قارة معينة، لكن نجد أن هناك تفاوت في عدد المشاريع الاستثمارية بين الدول و القارات، اعتمادا على البيانات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المتمثلة في عدد المشاريع المصرح بها من طرف كل إقليم و المبالغ المستحقة لإقامة هاته المشاريع و عدد الوظائف التي ستنتج عن هذه الاستثمارات، تبين أن أوربا تحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة خلال عشر سنوات(2002-2012).

يمثل الجدول رقم (07) نصيب الأقاليم المستثمرة في الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة الممتدى من 2002-2012، من حيث عدد المشاريع لكل إقليم و المبالغ المصاحبة لهذه المشاريع و كذلك عدد مناصب العمل التي يمكن أن يوفرها أي مشروع.

جدول رقم (07): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر (2002-2012)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	228	364501	38089
فيما بينها الاتحاد الأوربي	185	323298	29235
آسيا	27	493406	3790
الأمريكيتين	9	59504	3433
الدول العربية	153	1181166	44129
أفريقيا	1	4510	425
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	4	14487	983
المجموع	423	2120549	91113

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013/12/15.

تعد أوروبا أهم مستثمر أجنبي في الجزائر خلال الفترة 2002-2012، و ذلك ب 228 مشروع مصرح به أي ما يقابل 364501 مليون دينار جزائري، كما بلغ عدد الوظائف التي سيتم استحداثها حوالي 38089 وظيفة.

أما فيما بين الاتحاد الأوربي فقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها 185 مشروع بقيمة تمويل 323298 مليون دينار جزائري، و قد يتم توفير 29235 منصب شغل.

أما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر (2002-2012) فقد بلغت 153 مشروع مصرح به بقيمة تمويل 1181166 مليون دينار جزائري، و قد يتم استحداث حوالي 44129 وظيفة.

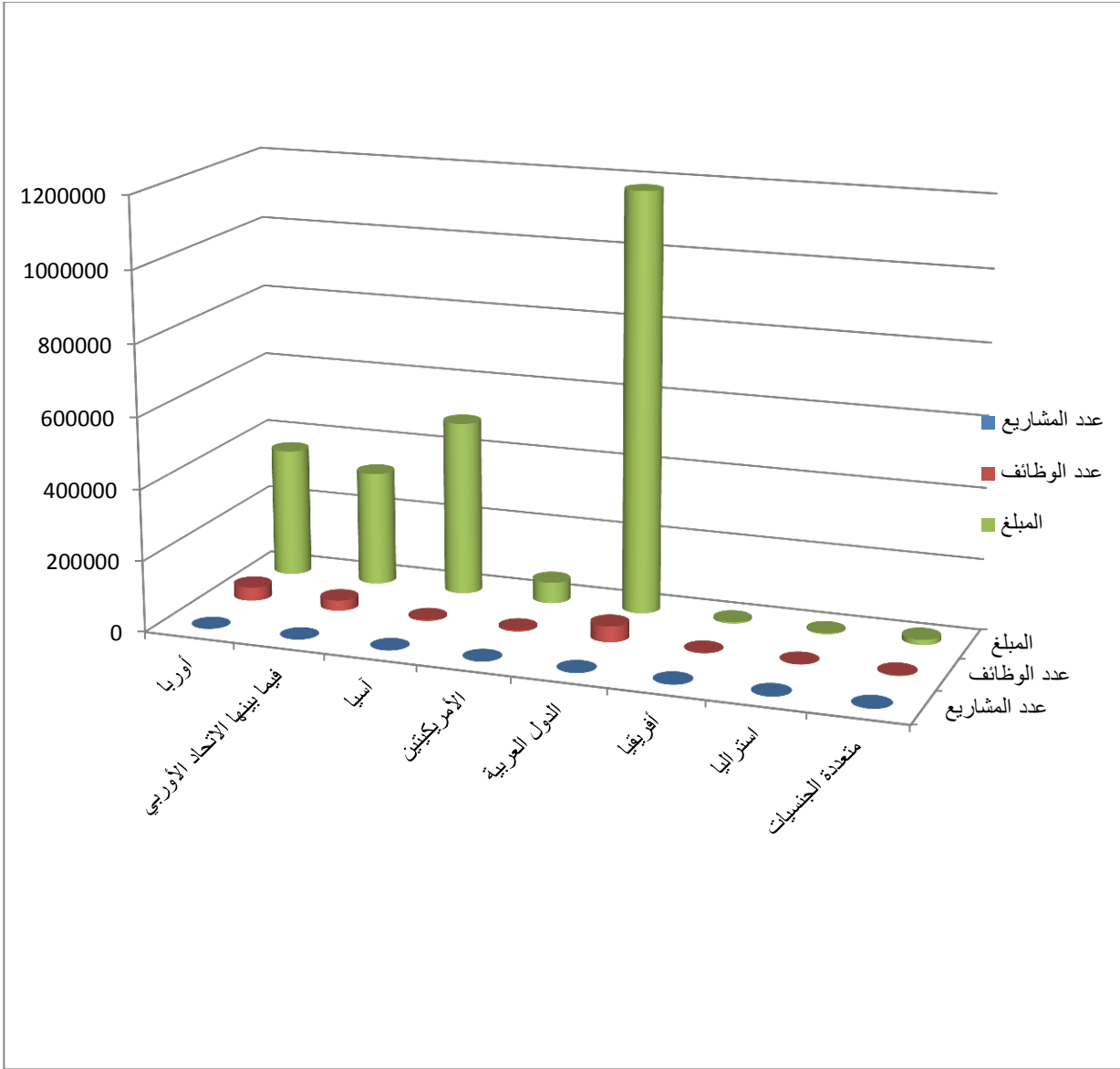
أما باقي الأقاليم المستثمرة في الجزائر و المتمثلة في: آسيا، الأمريكيتين، أفريقيا، استراليا، متعددة الجنسيات فقد بلغت عدد المشاريع الكلي المصرح بها لهذه الأقاليم 42 مشروع، و قد بلغ عدد الوظائف التي سيتم استحداثها 3790، 3433، 425، 264، 983 وظيفة على الترتيب.

شهدت سنة 2013 بعض التغيرات من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالبلدان العربية استحوذت على أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2013 بـ 87.45% مقابل 11.12% بالنسبة لأوروبا، في حين كانت هذه الأخيرة على رأس الاستثمارات المباشرة في الجزائر في 2012.

بين توزيع تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب البلدان أن قطر يأتي في المرتبة الأولى للمستثمرين الأجانب في الجزائر بـ 74.31% بقيمة مالية تقدر بـ 1.69 مليار أورو في 2013، والذي حل محل فرنسا التي احتلت الصدارة في 2012 بـ 77.28% بقيمة مالية بلغت 321 مليون أورو، حسب أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يعبر الشكل رقم (11) عن عدد المشاريع، المبالغ، و عدد الوظائف المصرح بها من طرف كل إقليم مستثمرة في الجزائر بيانياً.

الشكل (11): تدفقات الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر (2002-2012).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة.

يمثل الجدول رقم (08) أهم و أكبر الشركات المستثمرة في الجزائر، تتنوع هذه الشركات بين شركات عربية و أخرى أجنبية.

جدول رقم (08): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر.*

الوحدة: مليون دولار أمريكي

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	4500	3539
Orascom Group	مصر	6	4481	2814
Grupo Ortiz Construcción	اسبانيا	4	2344	2049
Accor	فرنسا	5	1095	649
Dallah Albaraka Goup	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	66
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	5	95	51

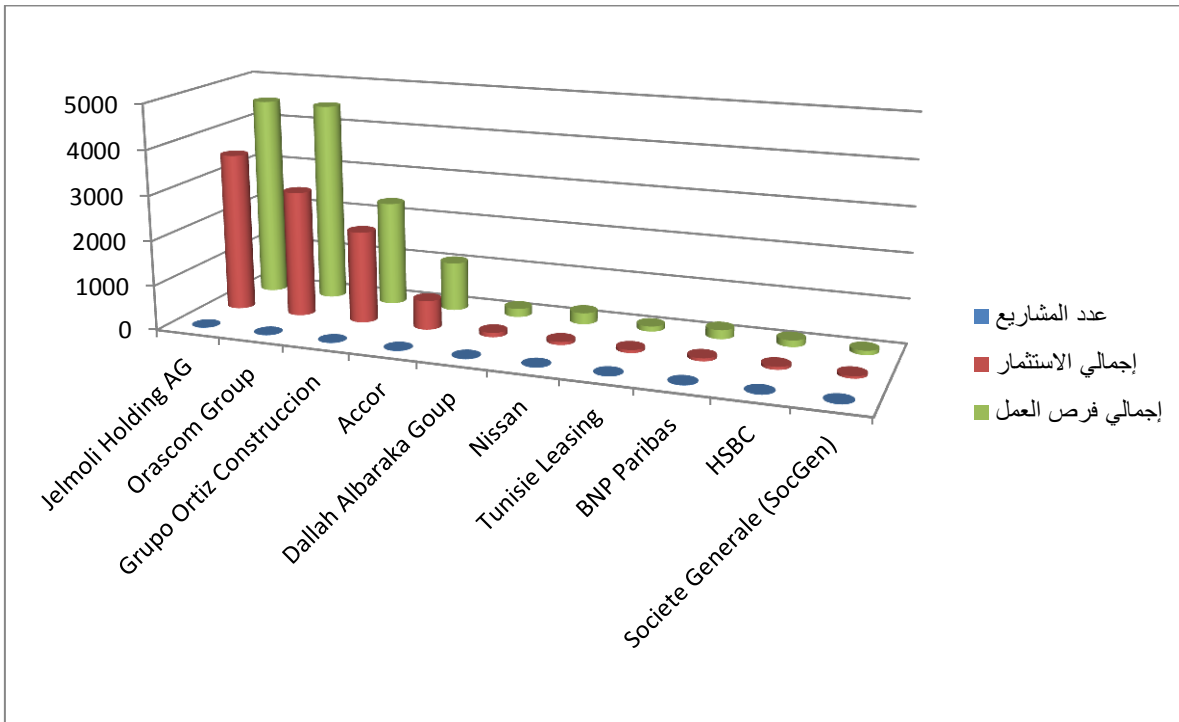
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، نشرة فصلية، السنة الثانية و الثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أفريل -يونيو 2014)، ص 14.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن الدول الأجنبية تستحوذ على أكبر الشركات في الجزائر، حيث نجد أن فرنسا تمتلك أكبر عدد من المشاريع المنجزة من طرف أكبر عشر شركات مستثمرة في

*- تمثل البيانات حصيلة الفترة الممتدى من جانفي 2003 إلى مارس 2014.

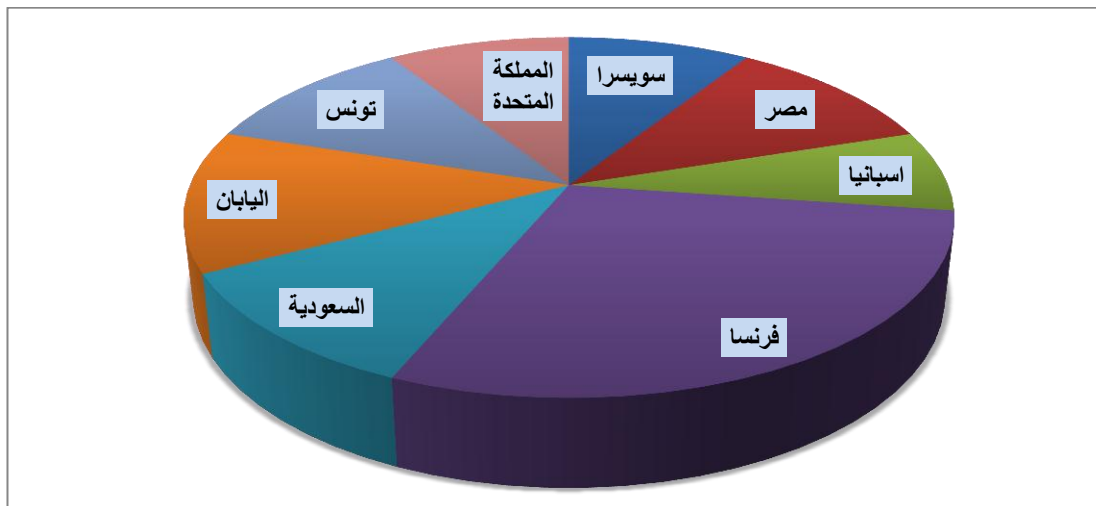
الجزائر، من خلال الشركات التابعة لها و المتمثلة في شركة أكور (Accor) المتخصصة في مجال الفنادق و الترفيه و التي توفر 1095 فرصة عمل من خلال 5 مشاريع، BNP Paribas و Societe Generale (SocGen) المتخصصة في مجال البنوك و التي توفر 202 و 95 فرصة عمل من خلال 6 و 5 مشاريع لكل بنك على الترتيب، في حين نجد أن اليابان تحتل المرتبة الثانية ب 7 مشاريع منجزة من طرف شركة Nissan المتخصصة في إنتاج السيارات حيث توفر 252 فرصة عمل، بينما تحتل كل من مصر السعودية و تونس المرتبة الثالثة من حيث المشاريع المنجزة و المقدرة ب 6 مشاريع و المنجزة من طرف شركة Orascom Group المصرية، Dallah Albaraka Goup السعودية، Tunisie Leasingالتنوسية، حيث توفر كل شركة على الترتيب 4481، 114، 187 فرصة عمل، و احتلت كل من سويسرا و المملكة المتحدة المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع المنجزة من طرف أكبر عشر شركات مستثمرة في الجزائر ب 5 مشاريع لكل بلد من خلال شركة Jelmoli Holding AG السويسرية و HSBC البريطانية و التي توفر 4500 و 146 فرصة عمل على الترتيب، أما اسبانيا فاحتلت المرتبة الخامسة و الأخيرة من حيث عدد المشاريع المنجزة من طرف أكبر الشركات المستثمرة في الجزائر ب 4 مشاريع منجزة من طرف شركة Grupo Ortiz Construcccion و التي توفر حوالي 2344 فرصة عمل.

شكل رقم (12): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة.

شكل رقم (13): إجمالي عدد المشاريع المنجزة من طرف كل دولة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.

إن المشاريع الاستثمارية القائمة في الجزائر قد يكون مصدر رؤوس أموالها محلي أو أجنبي، أي قد تكون استثمارات محلية أو أجنبية، و هي تعمل جنبا إلى جنب لترقية الاقتصاد الوطني و المساهمة في دفع عجلة التنمية، الجدول رقم (09) يمثل توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال(2002-2012)، أي استثمارات محلية و أجنبية.

الجدول رقم(09): توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال.

المبلغ: مليون دينار جزائري

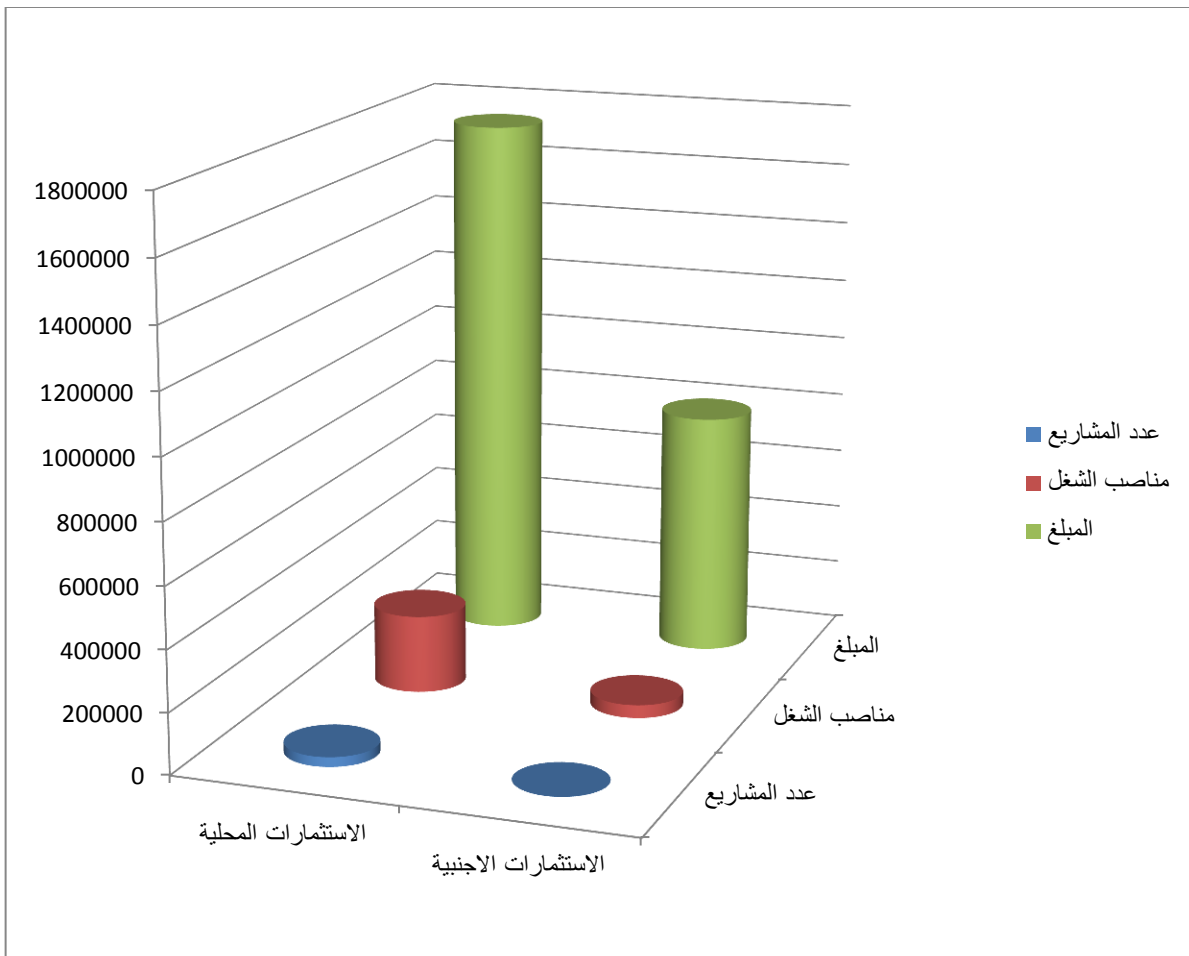
مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	31594	%99	1743783	%68	256156	%86
الاستثمارات الأجنبية	410	%1	803057	%32	42959	%14
المجموع	32004	%100	2546840	100	299115	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013/12/15..

من خلال الجدول رقم(09) و حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإنه تم انجاز 32004 مشروع من بين 35177 مشروع مصرح به خلال الفترة 2002-2012، و هناك 2580 مشروع لم يتم انجازه، في حين تم التخلي عن 593 مشروع.

فيما يخص المشاريع المنجزة و التي بلغت 32004 مشروع بمبلغ 2546840 مليون دينار جزائري و تم خلق 299115 منصب شغل، بلغت المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة 410 مشروع من إجمالي المشاريع المنجزة بمبلغ 803057 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 3/1 من الاستثمارات المنجزة و تم استحداث 42959 منصب شغل أي بنسبة 14.٪.

الشكل (14) : المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة.

تتوزع الاستثمارية الأجنبية على عدد من القطاعات الاقتصادية مما يعني أن جميع القطاعات متاحة للمستثمر الأجنبي لمباشرة مشاريعه، غير أننا نلاحظ أن هناك بعض القطاعات الاقتصادية مهمة

من قبل المستثمر الأجنبي، فهو يركز على مجموعة معينة من القطاعات الاقتصادية لإقامة مشاريعه دون الأخرى، فهل يرجع ذلك للمستثمر نفسه و تفضيلاته، أم للجهات المعنية و تقصيرها بإعداد سياسات لتوجيه هذه الاستثمارات و التعريف أكثر بهذه القطاعات و أهمية الاستثمار فيها. يوضح الجدول رقم(10) نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث عدد المشاريع و المبالغ المخصصة لكل قطاع، و كذا عدد الوظائف في كل قطاع للفترة الممتدى من (2002-2012).

كما أن الشكل رقم (15) يوضح توزيع الاستثمارية الأجنبية على القطاعات الاقتصادية من حيث عدد المشاريع و المبالغ التي استحقها كل مشروع و الوظائف التي تم خلقها من هذه المشاريع.

الجدول رقم(10): المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة حسب القطاعات الاقتصادية (2002-2012)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الصناعة	220	%56	599200	%74	23450	%57
الخدمات	97	%23	167118	%21	10363	%24
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	63	%15	12082	%1	6698	%14
النقل	16	%4	3991	%0	505	%1
الفلاحة	6	%1	887	%1	82	%2
الصحة	5	%1	6192	%0	737	%0
السياحة	3	%1	13587	%2	1124	%1
المجموع	410	%100	803057	%100	42959	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013/12/15..

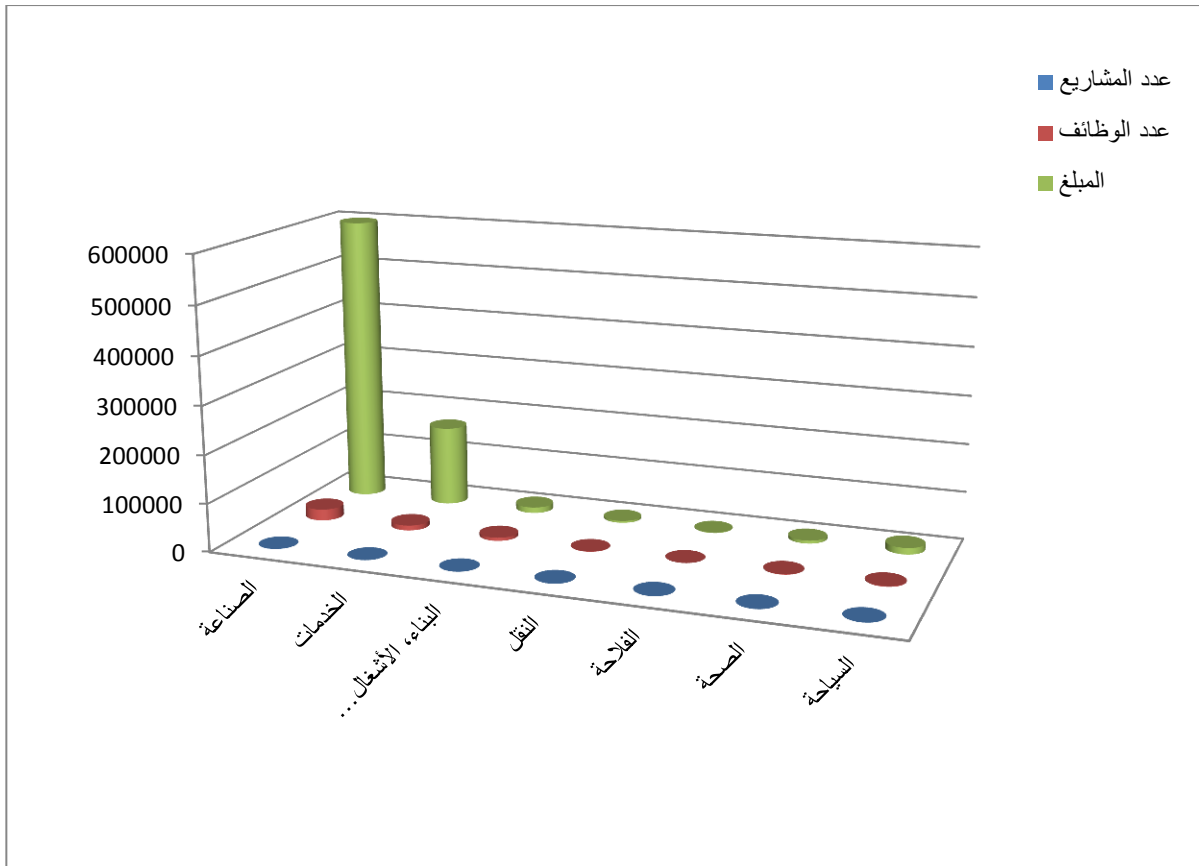
يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني و المتمثلة في قطاع الصناعة، قطاع الخدمات، قطاع البناء، الأشغال العمومية و الهيدروليك، قطاع النقل، قطاع الفلاحة، قطاع الصحة، قطاع السياحة، حيث يحتل قطاع الصناعة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث المشاريع المسجلة و التي بلغت نسبتها 56 % أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها إلى 74% أو من حيث مناصب الشغل المستحدثة بنسبة 57%.

في حين نجد أن هناك إقبال من طرف المستثمرين الأجانب على كل من قطاع الخدمات و قطاع البناء، الأشغال العمومية و الهيدروليك بالنسبة لعدد المشاريع في كل قطاع بلغت نسبة 23% و 15% على الترتيب، أما بالنسبة لقيمة التمويل فقد بلغت في قطاع الخدمات 167118 مليون دينار جزائري و 12082 مليون دينار جزائري في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليك، أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة من قبل كل قطاع فقد بلغت 24% و 14% في كل قطاع على الترتيب.

نجد أن كل من قطاع النقل، الفلاحة، الصحة، و السياحة مجتمعة ساهمت ب 30 مشروع أي ما نسبته 7% من إجمالي المشاريع المنجزة، فرغم أهمية كل من القطاع الفلاحي و السياحي لم يسجلا سوى 1% من مجموع الاستثمارات الأجنبية، حيث نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي تمثلت في قطاع الصناعة و الخدمات، فرغم اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات إلا أنه لم يقلص من حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة، كما أن التدفقات التي اتجهت خارج قطاع المحروقات اقتصرت أساسا على قطاع الاتصالات و الحديد و الصلب، و بالتالي العديد من القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار لازالت مهمشة من قبل المستثمر الأجنبي و خصوصا الفلاحة و السياحة، فانتساع مساحة الجزائر ينعكس على تنوع المناخ و منه على النشاط الزراعي و تنوع المحاصيل الزراعية، و بالتالي على الجهات المعنية بالأمر منح امتيازات و تسهيلات للمستثمر لاستغلال هذا القطاع و تطويره لما له من منافع على الاقتصاد الوطني، أما فيما يخص السياحة فالجزائر تزخر بمناطق سياحية هائلة تمكنها أن تكون رائدة في هذا المجال بالإضافة إلى الشريط الساحلي، فهناك بعض الدول تعتمد على القطاع السياحي لتحريك عجلة التنمية و رفع مستوى النمو في البلاد و زيادة الاحتياطات من العملات الصعبة مثل تونس، فرغم أهمية هذه القطاعات إلا أننا

نلاحظ إجمام المستثمر الأجنبي عن الاستثمار فيها، و يمكن إرجاع السبب إلى أن المستثمر الأجنبي يفضل العمل في المشاريع المربحة على المدى القصير على حساب المشاريع الطويلة المدى.

الشكل رقم (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور بالغ الأهمية في اقتصاد أي دولة لما يتمتع به من مزايا، لذا تتنافس الدول من أجل استقطاب هذه الاستثمارات و تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعمل جاهدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم و الجاذب للاستثمارات الأجنبية، و لتحقيق ذلك لا بد من حصر أهم العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و لتحديد هذه العوامل سنقوم بدراسة قياسية لاختبار أثر هذه العوامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، و عليه سيتم من خلال هذا المبحث التعرض لأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع و الاستناد عليها لاختيار هذه العوامل، بعد ذلك سيتم تحديد نموذج الدراسة و شرح متغيرات النموذج و الفرضيات التي تعتمد عليها الدراسة.

المطلب الأول:العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات التي قامت بدراسة العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد تباينت النتائج في تحديد أثر ومدى أهمية هذه العوامل و من بينهم نذكر:

- دراسة Singh and Jun (1995) التي تناولت تحليلا لمجموعة من العوامل و دراسة أثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، تمثلت المتغيرات المستقلة للدراسة في: الاستقرار السياسي (المخاطر السياسية)، الوضع الاقتصادي، و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، توصلت الدراسة إلى أن متغير الاستقرار السياسي عامل له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي تجذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية على عكس الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، كما توصلت الدراسة إلى أن النمط التصديري هو المتغير القوي لتفسير سبب جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة Jiho and You (1999) بعنوان: هل يعد الاستقرار السياسي محددًا للاستثمارات الأجنبية في كوريا خلال الفترة من 1977 إلى 1991؟ أهم المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة كانت: المظاهرات الاحتجاجية، الاغتيالات السياسية، إضرابات العمال، التهديد الخارجي، الوفيات من العنف المحلي، و الانقلابات العسكرية، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا توجد علاقة معنوية بين عدم الاستقرار السياسي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كوريا، إلا في حالة كون الاستقرار حادا بدرجة تؤثر على السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كما حدث سنة 1980، واعتبرت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي ليس عامل مهم لاختيار بلد ما لإقامة الاستثمارات فيه.

- دراسة طالب عوض (1999) التي تناولت معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، اعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات من بينها متغير الاستقرار السياسي، من بين النتائج التي توصلت

إليها أن الاستقرار السياسي يعتبر عامل مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي في عملية اتخاذ قرار الاستثمار في الأردن¹.

استراليا خلال الفترة 1985-1994، توصلت الدراسة إلى أن إجمالي الناتج المحلي، الاستثمار المحلي، الميزان التجاري، التجارة الخارجية كجزء من الإنتاج المحلي، نمط الصناعة فيها، تكاليف الأجور الحقيقية، و معدل التضخم، تعتبر أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في استراليا.

-دراسة (2000) Bouklia and Zatl عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على النمو الاقتصادي في دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط، و لمعرفة المحددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لهذه الدول اعتمادا الباحثان على المتغيرات التالية: معدل نمو الاستثمار، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار في البنية الأساسية، درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى أن متغير درجة الانفتاح الاقتصادي له تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أسهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما باقي المتغيرات فتأثيرها ضعيف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-دراسة هيل عجمي جميل (2002) بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن - حجمه ومحدداته " حيث قام الباحث بإجراء دراسة إحصائية على العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود الحكومة الأردنية في جذب الاستثمارات الأجنبية، استنتج الباحث بأن حجم الاستثمار

¹ - طالب عوض، معوقات الاستثمار الأجنبي في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، ورد ملخص عنها في مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد36، أبريل 1999 ، ص76 .

الأجنبي ما زال قليلا وهذا يرجع إلى عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة وأن الناتج المحلي أكبر عامل يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ، و أوصى الباحث بضرورة توفير الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

-دراسة Andrew Gilmore and Others (2003) بعنوان "العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المشتركة"، كانت هذه دراسة مقارنة بين دولة البحرين وايرلندا الشمالية، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشروعات، إن كان استثمارا أجنبيا كاملا أو مشتركا، توصلت الدراسة، إلى أن جميع المشاريع في دولة البحرين مشتركة أما في ايرلندا فكان معظم المشاريع غير مشتركة الملكية و فقط أربع مشاريع كانت مشتركة، ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة، وتدني الأجور لم يكن من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمستوى الثقافي ليس ذا تأثير مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

"A swnsitivity Analysis of FDI Determinants in Developing Countries" (2004) Jose G- من خلال دراسته هدف إلى معرفة أسباب نمو في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية للفترة 1985-2000، توصلت الدراسة إلى أن التغيير في التشريعات و القوانين في الدول النامية، إلى جانب الاستقرار السياسي و نمو الناتج القومي، تعتبر من العوامل الرئيسية التي ساعدت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول.¹

- دراسة Santis and Vicarelli (2007) "The Determinants of FDI Inflows in Europe" هدفت الدراسة للتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصناعية خلال الفترة 1986-

¹ -Jose G., A Sensitivity Analysis of Foreign Direct Investment Determinants in Developing Countries,

1997 بالاعتماد على المتغيرات التالية: حجم السوق، نصيب الفرد من الناتج القومي، نمو السوق، توفر الموارد، الحواف الاستثمارية، توفر البنية التحتية، التدخل الحكومي (معبّر عنه بتحرير رأس المال)، أظهرت الدراسة أن هذه المتغيرات لها تأثير موجب على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الصناعية.¹

- دراسة (2007) Sawkut etal "Determinants of FDI: Lessons from African Economies" - هدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الدول الإفريقية (20 دولة) خلال الفترة 1995-2000، خلصت الدراسة إلى أن حجم السوق، مستوى الانفتاح الاقتصادي، و توفر العنصر البشري القادر على العمل كان لها تأثير موجب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن عدم توفر الأيدي العاملة وحالة عدم الاستقرار السياسي كان لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.²

- محمد داودي(2011) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، هدف من خلال دراسته الى تبيان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال استعمال اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، امتدت فترة الدراسة من سنة 1970 حتى 2009، شملت عينة الدراسة متغيرات اقتصادية تمثلت في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الجباية العادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي

¹ - Santis De and Vicarelli Claudio, The Determinants of FDI flows in Europe. Paper presented at 4th

International Studies Association annual convention, Chicago, February, 2007. www.ssrn.com

² - Sawkut,R. Determinants of FDI: lessons from African Economies. Journal of applied Business and Economics, Vol. 9, No. 1, 2009, pp60-71

الحقيقي، نسبة إجمالي الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغيرات مستقلة، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي سلبي للجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير و المتوسط في الجزائر، تأثير معنوي ايجابي للاستثمار العام على المديين القصير و الطويل، و تأثير معنوي ايجابي على المدى الطويل فقط بالنسبة للانفتاح التجاري.¹

بناءً على ماسبق نلاحظ بأن معظم الدراسات ركزت على دراسة أثر العوامل الاقتصادية المختلفة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فكل دراسة منها أخذت بعين الاعتبار عوامل مختلفة مثل الناتج المحلي الإجمالي، الاستقرار السياسي، الانفتاح التجاري، ومعدل النمو الاقتصادي وقامت هذه الدراسات بدراسة مدى تأثير هذه العوامل المختلفة على حجم الاستثمار الأجنبي.

¹ - محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 14-22.

المطلب الثاني: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة.

سيتم من خلال هذا المطلب إعطاء فكرة عامة عن النموذج المستخدم في الدراسة من حيث الهدف و الأساس العلمي الذي يستند إليه.

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج يساعد على تحديد العوامل الأساسية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و من ثم حصر العوامل التي يكون لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك حتى يتم التركيز عليها لتهيئة مناخ استثماري ملائم للقيام بالاستثمار و اتخاذها كعوامل جذب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و كذلك حصر العوامل التي يكون لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر و محاولة الحد منها أو العمل على تحسينها و أخذها بعين الاعتبار لتوفير مناخ استثماري محفز و مشجع على الاستثمار في الجزائر.

و لدراسة أثر هذه العوامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تم الاعتماد على دراسة قياسية باستعمال تحليل الانحدار المتعدد، و هو أداة إحصائية تقوم ببناء نموذج إحصائي و ذلك لتقدير العلاقة بين متغير كمي واحد و هو المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع في دراستنا) و عدة متغيرات كمية وهي المتغيرات المفسرة (نستعمل في دراستنا كل من العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، العوامل السياسية، العوامل التنظيمية و القانونية، كمتغيرات مفسرة)، بحيث ينتج معادلة إحصائية توضح العلاقة بين المتغيرات، و يعتبر نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في هذا المجال.

يشمل مناخ الاستثمار مجموعة مركبة من العوامل المتداخلة والمتكاملة فيما بينها، و نظرا لكونه ينطوي على العديد من العوامل كان من الصعب الإلمام بكل هذه العوامل في النموذج المستخدم و

دراسة أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، لذا تم تحديد و اختيار مجموعة من العوامل و التي رأينا أنها من العوامل الهامة التي يجب دراسة أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بالاستناد على الدراسات السابقة حيث لاحظنا أن معظم الدراسات تناولت هذه العوامل أو المتغيرات لتحديد مدى تأثيرها على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تطرقنا في الفصل الثاني إلى العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة المضيفة باعتبار أن دراستنا تركز على تحديد العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أي دراسة العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستضيفها الجزائر أو الوافدة إليها، تم تقسيم هذه العوامل إلى أربعة مجموعات: العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، العوامل السياسية، العوامل التنظيمية و القانونية، و قد تضمنت كل مجموعة عدد من المتغيرات التي تعكس أثر هذه العوامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، بداية سيتم دراسة أثر كل عامل من العوامل الأربعة على حدى، بعد ذلك سيتم دراسة أثر هذه العوامل مجتمعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

1. العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية):

سيكون النموذج كالتالي:

$$Y_1 = B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_0 + \varepsilon_i$$

حيث أن:

Y_1 : المتغير التابع الممثل في الاستثمار الأجنبي المباشر و المفسر بالعوامل الاقتصادية.

X_1 : الناتج المحلي الإجمالي.

X_2 : الانفتاح الاقتصادي.

X_3 : التضخم.

X_4 : الموارد الطبيعية.

2. العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاجتماعية):

سيكون النموذج كالتالي

$$Y_2 = B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_0 + \varepsilon_i$$

حيث أن:

Y_2 : المتغير التابع الممثل في الاستثمار الأجنبي المباشر و المفسر بالعوامل الاجتماعية.

X_1 : البطالة.

X_2 : التعليم.

X_3 : دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

X_4 : النفقات على الصحة.

3. العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل السياسية):

سيكون النموذج كالتالي:

$$Y_3 = B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_0 + \varepsilon_i$$

حيث أن:

Y_3 : المتغير التابع الممثل في الاستثمار الأجنبي المباشر و المفسر بالعوامل السياسية.

X_1 : التمثيل و المساواة

X_2 : الاستقرار السياسي.

X_3 : فعالية الأداء الحكومي.

X_4 : الإنفاق العسكري.

4. العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل التنظيمية و القانونية):

سيكون النموذج كالتالي

$$Y_4 = B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_0 + \varepsilon_i$$

حيث أن:

Y_4 : المتغير التابع الممثل في الاستثمار الأجنبي المباشر و المفسر بالعوامل التنظيمية و القانونية.

X_1 : عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية.

X_2 : عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير.

X_3 : النوعية التنظيمية.

X_4 : حكم القانون.

بعد تحديد المتغيرات الخاصة بكل من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و

التنظيمية و أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سيتم تحديد أثر هذه العوامل مجتمعة و

سيكون النموذج الكلي المعتمد عليه في الدراسة بالصيغة التالية:

$$Y = B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + B_8X_8 + B_9X_9 + B_{10}X_{10} + B_{11}X_{11} + B_{12}X_{12} + B_{13}X_{13} + B_{14}X_{14} + B_{15}X_{15} + B_{16}X_{16} + B_0 + \varepsilon_i$$

حيث أن:

Y : المتغير التابع الممثل في الاستثمار الأجنبي المباشر. ($Y = Y_1 = Y_2 = Y_3 = Y_4$)

X_1 : الناتج المحلي الإجمالي.

X_2 : الانفتاح الاقتصادي.

X_3 : التضخم.

X_4 : الموارد الطبيعية.

X_5 : البطالة.

X_6 : التعليم.

X_7 : دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

X_8 : النفقات على الصحة.

X_9 : التمثيل و المساواة

X_{10} : الاستقرار السياسي.

X_{11} : فعالية الأداء الحكومي.

X_{12} : الإنفاق العسكري

X_{13} : عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية.

X_{14} : عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير.

X_{15} : النوعية التنظيمية.

X_{16} : حكم القانون.

المطلب الثالث: توصيف النموذج المستخدم في الدراسة.

كما سبق ذكره فقد تم تحديد مجموعة من المتغيرات لتحديد أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك راجع لصعوبة الإلمام بكل هذه العوامل في النموذج المستخدم، بالإضافة إلى أنه تم تحديد أبرز المتغيرات التي يعتقد الباحث أنها مؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال فترة الدراسة، و قد تم الاستناد على الدراسات السابقة لاختيار هذه المتغيرات. تم تجميع بيانات الدراسة بالاعتماد على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصاءات المنظمات الاقتصادية و الدولية كصندوق النقد الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و البنك الدولي، يستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية(1996-2013)، أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو صافي تدفقات الاستثمار (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها في البلد المعني من المستثمرين الأجانب) الوافدة

للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر.

- **الناتج المحلي الجمالي:** إجمالي الناتج المحلي و الذي يعبر عن حجم السوق في البلد المضيف، هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات.

- **الانفتاح الاقتصادي:** تم التعبير عنه عن طريق جمع الصادرات و الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- **التضخم:** الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

- **الموارد الطبيعية:** قيمة مخزون موارد الطاقة و يغطي الفحم والنفط الخام.

- **البطالة:** تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.

- **التعليم:** هو إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي.

- **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:** حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان.

- **الإنفاق على الرعاية الصحية:** إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة.

- **التمثيل و المساواة:** يشير إلى مايلي: الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية.

- **الاستقرار السياسي:** تشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته و فعاليته.

- **فعالية الأداء الحكومي:** يشي إلى درجة استقرار الحكومة.

- **الإنفاق العسكري:** يشمل جميع النفقات على القوات المسلحة.

- **عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية:** يشير عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل عقار إلى عدد

الإجراءات اللازمة لإثبات مؤسسات الأعمال حقها في هذا العقار.

- **عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير:** جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لكل شحنة لتصدير

السلع.

- **النوعية التنظيمية:** يقيس المفاهيم التالية: مدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق (مثل التحكم

بالأسعار) و الأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس

المشاريع التجارية.

- **حكم القانون:** يعكس مدى الحياد القانوني وتقيد المواطنين بالقانون.

فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات الدراسة كمايلي:

الفرضيات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية و تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر.

الفرضيات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضيات المتعلقة بالعوامل السياسية:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضيات المتعلقة بالعوامل القانونية و التنظيمية:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل القانونية و التنظيمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل القانونية و التنظيمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضيات المتعلقة بالنموذج الكلي:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و التنظيمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و التنظيمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: نتائج الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر.

بعد تحديد و توصيف النموذج المستخدم في الدراسة، سيتم من خلال هذا المبحث عرض نتائج الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. بداية سيتم عرض و تفسير نتائج النماذج الجزئية المتعلقة بكل عامل (العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، العوامل السياسية، العوامل القانونية و التنظيمية)، و تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لكل نموذج، حتى نتمكن من الإجابة على الفرضيات الخاصة بكل عامل.

ثم سيتم التطرق للنتائج الخاصة بالنموذج الكلي و تفسيرها، حيث سيتم اختبار معنوية المتغيرات السابقة مجتمعة و تحديد أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، و بالتالي الإجابة على الفرضية الخاصة بالنموذج الكلي.

المطلب الأول: عرض و تفسير النتائج (العوامل الاقتصادية و الاجتماعية)

سيتم عرض النتائج الخاصة بكل من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية.

1.العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر(العوامل الاقتصادية):

سيتم تحديد أثر العوامل الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم(11): اختبار الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

المتغيرات الاقتصادية	الاستثمار الأجنبي المباشر	المعنوية
X ₁	0.910	0.000
X ₂	0.410	0.091
X ₃	-0.465	0.052
X ₄	0.945	0.000
R ² (معامل التحديد)	0.900	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (11) اختبار الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر،

حيث نجد قيمة R^2 0.900 مما يعني أن النموذج يفسر 90٪ من الاختلافات في قيم المتغير التابع،

كما أن هناك ارتباط قوي و موجب بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، الموارد الطبيعية و

الاستثمار الأجنبي المباشر و ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1٪.

جدول رقم(12): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد(العوامل الاقتصادية).

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	-4,744	1,685		-2,816	,015
X ₁	,358	,361	,224	3,858	,008
X ₂	,171	,194	,090	,880	,395
X ₃	-,584	,481	-,104	-1,214	,246
X ₄	,797	0,247	,671	3,230	,007
a. Variable dépendante : Y ₁					

المصدر: برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم(12) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، و من خلال هذا الجدول يمكن استنتاج معادلة الانحدار الخاصة بأثر العوامل الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمايلي:

$$Y_1 = 0,358X_1 + 0,171X_2 + 0,797X_3 - 0,584X_4 - 4,744 + 0,125$$

من خلال الجدول رقم(12) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن معامل الناتج المحلي الإجمالي موجب (0.358) و قد بلغت قيمة (t) (3,858) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5% ، و هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الناتج

المحلي الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، و قد تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن حجم السوق، و عليه كلما كان حجم السوق في البلد المضيف (الجزائر) كبير كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر أي أن حجم السوق له أثر موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- كما بلغ معامل الموارد الطبيعية (0,797) و قد بلغت قيمة (t) (3,230) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5%، و هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الموارد الطبيعية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، و عليه فإن توفر الجزائر على الموارد الطبيعية انعكس على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، أي أن توفر الموارد الطبيعية له أثر موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية (الموارد الطبيعية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما بالنسبة لباقي المتغيرات المتمثلة في الانفتاح الاقتصادي، التضخم، ليست لديها أي دلالة إحصائية، و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية (الانفتاح الاقتصادي، التضخم)، و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاجتماعية).

سيتم تحديد أثر العوامل الاجتماعية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم(13): اختبار الارتباط بين المتغيرات الاجتماعية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

المتغيرات الاجتماعية	الاستثمار الأجنبي المباشر	المعنوية
X ₁	-0.907	0.000
X ₂	0.857	0.000
X ₃	0.875	0.000
X ₄	0.288	0.247
R ² (معامل التحديد)	0.802	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (13) الذي يبين الارتباط بين المتغيرات الاجتماعية و الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أن قيمة R^2 0.802 و بذلك فإن النموذج يفسر 80.2 % من الاختلافات في قيم المتغير التابع، كما أن هناك ارتباط قوي و موجب و ذو دلالة إحصائية عند أقل من 1 % بين كل من التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للارتباط بين البطالة و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك ارتباط قوي و سالب ذو دلالة إحصائية عند أقل من 1 %

جدول رقم(14): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (العوامل الاجتماعية).

Coefficients ^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard			
(Constante)	8,904	,694		12,827	,000
X ₁	-,032	,016	-,653	-8,635	,000
X ₂	,005	,006	,204	,831	,421
X ₃	,017	,085	,065	,202	,843
X ₄	,083	,114	,085	,729	,479

a. Variable dépendante : Y₂

المصدر: برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، و من خلال هذا الجدول يمكن استنتاج معادلة الانحدار الخاصة بأثر العوامل الاجتماعية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمايلي:

$$Y_2 = -0,032X_1 + 0,005X_2 + 0,017X_3 + 0,083X_4 + 8,904 + 0,176$$

من خلال الجدول رقم (14) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن معامل البطالة سالب (-0.032) و قد بلغت قيمة (t) (-8,635) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1% ، و هذا يعني وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين البطالة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، بمعنى آخر أنه كلما انخفضت معدلات البطالة في الجزائر كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن البطالة لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية (البطالة) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما بالنسبة لباقي المتغيرات المتمثلة في التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق على الرعاية الصحية، رغم أن لها ارتباط قوي موجب إلا أنها ليست لديها أي دلالة إحصائية، و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية (التعليم ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق على الرعاية الصحية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: عرض و تفسير النتائج (العوامل السياسية و القانونية و التنظيمية)

سيتم عرض النتائج الخاصة بكل من العوامل السياسية و القانونية و التنظيمية.

1. العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل السياسية):

سيتم تحديد أثر العوامل السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم(15): اختبار الارتباط بين المتغيرات السياسية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

المتغيرات السياسية	الاستثمار الأجنبي المباشر	المعنوية
X ₁	0.697	0.001
X ₂	0.724	0.001
X ₃	0.812	0.000
X ₄	0.868	0.000
R ² (معامل التحديد)	0.828	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (15) اختبار الارتباط بين المتغيرات السياسية و الاستثمار الأجنبي المباشر، و من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة R² 0.828 و بذلك فإن النموذج يفسر 82.8% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، كما أن هناك ارتباط قوي و موجب و ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1%.

بين كل من التمثيل و المساءلة ، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الإنفاق العسكري و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم(16): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (العوامل السياسية).

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	1,131	2,375		,476	,642
X ₁	1,049	,573	,471	1,830	,090
X ₂	,416	,251	,327	3,564	,012
X ₃	1,344	,493	,567	2,728	,017
X ₄	,871	,226	,577	3,850	,002

a. Variable dépendante : Y₃

المصدر: برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم(16) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، من خلال الجدول يمكن استنتاج معادلة الانحدار الخاصة بأثر العوامل السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمايلي:

$$Y_3=1,049 X_1+0,416X_2+1,344X_3+0,871X_4+1,131+ 0,164$$

من خلال الجدول رقم(16) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن معامل التمثيل و المساعلة موجب (1,049) و قد بلغت قيمة (t) (1.830) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 10% ، و هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التمثيل و المساعلة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية (التمثيل و المساعلة) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- كما أن معامل الاستقرار السياسي موجب (0,416) و قد بلغت قيمة (t) (3.564) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 5%، و هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، بمعنى آخر أنه كلما كانت الدولة المضيفة (الجزائر) تتمتع بالاستقرار السياسي كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن الاستقرار السياسي له أثر موجب على الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية (الاستقرار السياسي) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما بالنسبة لمعامل الإنفاق العسكري فهو موجب (1,344) و قد بلغت قيمة (t) (2,728) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 5%، هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، بمعنى آخر أنه كلما كانت الدولة المضيفة تولي أهمية للجانب العسكري كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن الإنفاق العسكري له أثر موجب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية (الإنفاق العسكري) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة (0,871) وقد بلغت قيمة و قد بلغت قيمة (t) (3,850) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 5٪، هذا يعني وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الحكومة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، بمعنى آخر أنه كلما كانت حكومة الدولة المضيفة تتمتع بالاستقرار كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن استقرار الحكومة له أثر موجب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية (فعالية الحكومة) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل التنظيمية و القانونية):

سيتم تحديد أثر العوامل التنظيمية و القانونية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

الجدول رقم(17):اختبار الارتباط بين المتغيرات القانونية و التنظيمية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

المعنوية	الاستثمار الأجنبي المباشر	المتغيرات القانونية و التنظيمية
0.000	-0.903	X ₁
0.000	-0.876	X ₂
0.065	0.444	X ₃
0.005	0.633	X ₄
	0.823	R ² (معامل التحديد)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (17) الذي يبين الارتباط بين المتغيرات القانونية و التنظيمية و الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح أن قيمة R^2 0.823 و بذلك فإن النموذج يفسر 82.3% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، كما أن هناك ارتباط قوي و سالب و ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1%. بين كل من عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للمتغير X_4 و الذي يمثل حكم القانون فهناك ارتباط موجب و ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1% .

جدول رقم(18): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (العوامل القانونية و التنظيمية)

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	10,526	,545		19,330	,000
X_1	-,112	,060	-,759	-3,026	,009
X_2	-,019	,048	-,136	-3,005	,030
X_3	,003	,012	,016	,239	,815
X_4	,006	,011	,136	,588	,567

a. Variable dépendante : Y₄

المصدر: برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم(18) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، و من خلال هذا الجدول يمكن استنتاج

معادلة الانحدار الخاصة بأثر العوامل القانونية و التنظيمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

كمايلي:

$$Y_4 = -0,112X_1 - 0,019X_2 + 0,003X_3 + 0,006X_4 + 10,526 + 0,166$$

من خلال الجدول رقم(18) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن معامل X_1 (عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية) سالب (0.112 -) و قد بلغت قيمة (t) (-3.026) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5% ، و هذا يعني وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، بمعنى آخر أنه كلما كانت الإجراءات المتعلقة بتسجيل ملكية طويلة كلما انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر والعكس صحيح، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية العوامل القانونية و التنظيمية(عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

-أما بالنسبة لمعامل للمتغير X_2 (عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير) فهو سالب(-0,019) و قد بلغت قيمة (t) (-3,005) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5% ، و هذا يعني وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، بمعنى آخر أن كثرة المستندات اللازمة للقيام بعملية التصدير تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في الجزائر مما يؤثر بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح، هذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية العوامل القانونية و التنظيمية(عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

-إن العوامل القانونية و التنظيمية المتمثلة في المتغيرات التالية: النوعية التنظيمية، حكم القانون (رغم أن له ارتباط موجب) إلا أنها ليست لديها أي دلالة إحصائية، و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية

القائلة بعدم و جود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل القانونية و التنظيمية(النوعية التنظيمية،
حكم القانون) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: عرض و تفسير نتائج النموذج الكلي.

بعد تحديد أثر كل عامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سيتم تحديد أثر هذه العوامل مجتمعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم(19): اختبار الارتباط بين المتغيرات للنموذج الكلي.

المتغيرات	الاستثمار الأجنبي المباشر	المعنوية	المتغيرات	الاستثمار الأجنبي المباشر	المعنوية
X ₁	0.910	0.000	X ₉	0.697	0.001
X ₂	0.410	0.091	X ₁₀	0.724	0.001
X ₃	-0.465	0.052	X ₁₁	0.812	0.000
X ₄	0.945	0.000	X ₁₂	0.868	0.000
X ₅	-0.907	0.000	X ₁₃	-0.903	0.000
X ₆	0.857	0.000	X ₁₄	-0.876	0.000
X ₇	0.875	0.000	X ₁₅	0.444	0.065
X ₈	0.288	0.247	X ₁₆	0.633	0.005
0.963					R ² (معامل التحديد)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (19) نجد قيمة R^2 0.963 و بذلك فإن النموذج يفسر 96.3 % من الاختلافات في قيم المتغير التابع، كما أن هناك ارتباط قوي و موجب و ذو دلالة إحصائية عند أقل من 1 % بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، الموارد الطبيعية، التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التمثيل و المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الإنفاق العسكري، حكم القانون و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للارتباط بين البطالة، عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك ارتباط قوي و سالب ذو دلالة إحصائية عند أقل من 1 %.

جدول رقم(20): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (النموذج الكلي).

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	-195,499	61,453		-3,181	,025
X ₁	23,207	7,393	14,540	3,139	,026
X ₂	,032	,058	,272	,659	,578
X ₃	-1,853	,710	-,330	-2,609	,048
X ₄	,165	,032	3,337	5,201	,002
X ₅	-2,091	,459	-,337	-4,555	,004
X ₆	,034	,010	1,386	3,360	,020

X ₇	,037	,008	1,497	4,780	,003
X ₈	,010	,071	2,057	1,440	,286
X ₉	1,119	,537	,503	2,085	,091
X ₁₀	,045	,010	,958	4,405	,005
X ₁₁	1,260	,413	,566	3,049	,023
X ₁₂	,0436	,070	3,116	6,255	,001
X ₁₃	-,179	,050	-1,208	-3,551	,016
X ₁₄	-,195	,033	-1,322	-5,970	,001
X ₁₅	,012	,545	,458	,222	,845
X ₁₆	,030	1,347	,138	,228	,841
a. Variable dépendante : Y					

المصدر: برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم(20) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، و من خلال هذا الجدول يمكن استنتاج

معادلة الانحدار للنموذج الكلي لتحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالصيغة التالية:

$$Y=23,207X_1+0,032X_2 -1,853X_3 + 0,165X_4 - 2,091X_5 + 0,034X_6 + 0,037X_7 + 0,010X_8 +1,119X_9 +0,045X_{10} +1,260X_{11} + 0,0436X_{12} -0,179X_{13} - 0,195X_{14} +0,012X_{15} +0,030X_{16} -195,499+ 0,071$$

من خلال الجدول رقم(20) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن كل من متغيرات التالية: الموارد الطبيعية، التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستقرار السياسي، الإنفاق العسكري ذات دلالة إحصائية موجبة عند أقل 1 % ، الناتج المحلي الإجمالي، فعالية الحكومة ذات دلالة إحصائية موجبة عند أقل 5 % ، التمثيل و المساءلة ذات دلالة إحصائية موجبة عند أقل 10 % ، مما يعني أن هذه العوامل لها أثر ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، في حين نجد المتغيرات التالية : البطالة، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير ذات دلالة إحصائية سالبة عند أقل 1 % ، التضخم، عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية، ذات دلالة إحصائية سالبة عند أقل من 5 % ، مما يعني أن هذه العوامل لها أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

إن متغير الناتج المحلي الإجمالي يعكس حجم السوق في البلد المضيف، و قد كان له أثر موجب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، فحجم السوق الكبير و النشاط و قربه من الأسواق الخارجية جعله محل جذب للكثير من المستثمرين الأجانب.

لقد كان للبطالة أثر سالب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فانخفاض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة ساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، و هي تشير إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل لكنهم متاحين للعمل و يبحثون على وظائف، و عليه فلها أثر مباشر و سلبي على الحالة الاقتصادية للمتطلين عن العمل، حيث تنخفض دخولهم أو تصل إلى الصفر، وبالتالي انخفاض مستوى الإنفاق الذي يؤثر على قدرتهم الشرائية، كما أن استمرار البطالة لفترة طويلة يتسبب في ضياع كفاءة القوى العاملة، و هذا يلزم ضرورة إعادة تأهيل وتدريب هذه القوى، فارتفاع معدلات البطالة يعطي فكرة سيئة عن مستوى العمالة من قدرات و خبرات للمستثمر الأجنبي.

التضخم و الذي يعكس ارتفاع تكاليف الإنتاج كما يدل على عدم الاستقرار الاقتصادي كان له أثر سالب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة هذه المعدلات تخلق مناخ استثماري غير مشجع على الاستثمار، وقد شهدت الجزائر انخفاض في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، مما نتج عنه زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها.

فعالية الأداء الحكومي كان لها أثر موجب في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، فاستقرار الحكومة الجزائرية يعطي فكرة جيدة للمستثمر الأجنبي عن الوضعية السياسية في البلاد و يشجعه على توجيه استثماراته نحوها، هذا و يعتبر متغير التمثيل و المساواة له أثر موجب في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، فقدرة الأفراد على التعبير عن آرائهم و تمتع الصحافة بنوع من الحرية في الجزائر منح المستثمر الأجنبي الثقة و الأمان للقيام باستثماراته فيها.

عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير كان لها أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فزيادة عدد هذه المستندات من شأنه أن يعيق حركته ، و قد عملت الجزائر في الآونة الأخيرة على تقليص عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير، مما ساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، حتى من جانب عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية و التي تشير الى إثبات مؤسسات الأعمال حقها في هذا العقار، فان طول الإجراءات يحد من حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد قلصت الجزائر هذه الإجراءات، مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها.

ساهم امتلاك الجزائر لموارد طبيعية في استقطاب الكثير من المستثمرين المهتمين بهذا المجال، فتوفر الجزائر على هذه الموارد يسهل على المستثمر الحصول عليها و بتكاليف منخفضة و تمكنه من مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، مما ينعكس على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها.

كما أن تمتع الجزائر بالاستقرار السياسي و خاصة في السنوات الأخيرة كان له أثر موجب في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، فالمستثمر الأجنبي يبحث دائما عن الأمان و الاستقرار للقيام بمشاريعه الاستثمارية ، و ما عزز ذلك الإنفاق العسكري الذي كان له أثر موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن الجزائر تمتلك نظام سياسي قوي قادر على حمايتها من أي عدوان خارجي، مما يعطي فكرة جيدة للمستثمر الأجنبي للاطمئنان على مشاريعه الاستثمارية.

إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر موجب في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (خاصة تلك الموجهة للسوق المحلي) نحو الجزائر، فهو يعكس المستوى المعيشي للفرد، فالفرد هو النواة الأساسية في المجتمع و تمتعه بمستوى معيشة مقبول يعكس على قدرته الشرائية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على مختلف المنتجات و الخدمات، كما أن ارتفاع عدد الأفراد المتعلمين كان له أثر موجب في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، حيث يسهل عمل الشركات الأجنبية للترويج بمنتجاتها، و يمكن من استيعاب التقنيات الحديثة التي تعتمد عليها.

أما بقية المتغيرات المتمثلة في العوامل التالية: الانفتاح الاقتصادي، الإنفاق على الرعاية الصحية، النوعية التنظيمية و حكم القانون، رغم وجود أثر موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لم يثبت وجود أي دلالة إحصائية عند أي مستوى.

بناء على ما سبق هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الموارد الطبيعية)، العوامل الاجتماعية (البطالة، التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، السياسية (الاستقرار السياسي، و الإنفاق العسكري، التمثيل و المساءلة، فعالية الحكومة)، القانونية و التنظيمية(عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير، عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و التنظيمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- من خلال معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الكلي التي تم التوصل إليها نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي (23.207) هو الأكثر تأثير مقارنة ببقية المتغيرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تليه البطالة (-2.091)، التضخم (-1.853)، فعالية الأداء الحكومي (1.26)، التمثيل و المساءلة (1.119)، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير (-0.195)، عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية (-0.179)، الموارد الطبيعية (0.165)، الاستقرار السياسي (0.045)، الإنفاق العسكري (0.043)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (0.037)، و التعليم (0.034)، و عليه نلاحظ أن هناك تفاوت في درجة تأثير كل عامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد أن العوامل الاقتصادية هي الأكثر تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تليها العوامل السياسية، ثم العوامل الاجتماعية و أخيرا العوامل القانونية و التنظيمية.

الخلاصة:

اعتمادا على ما سبق نلاحظ أن السلطات العمومية لم تولي أهمية كبيرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي خلال فترة الستينات، إلا أن الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات فرضت على الجهات المعنية الاهتمام أكثر بالاستثمارات الأجنبية، و عليه عملت على تهيئة مناخ استثماري ملائم و محفز لقيام هذه الاستثمارات.

تزخر الجزائر بموارد هائلة تجعلها محل استقطاب للمستثمرين الأجانب، غير أنه هناك العديد من العراقيل التي من شأنها أن تقف كحاجز أمام المستثمر الأجنبي و التي يجب على السلطات العمومية أن توليها أهمية كبيرة و تعمل على إزالتها حتى تتمكن من تحسين مناخ الاستثمار.

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها الاستقرار السياسي الذي ساد الجزائر خلال العشرية الأخيرة، و الذي انعكس على تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر، لكن ما لوحظ أن قطاع البترول استحوذ على أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية، مما يعني أن بقية القطاعات تبقى مهمشة.

من خلال الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبين أن هذه العوامل تتفاوت في تأثيرها، حيث كانت العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، الموارد الطبيعية، التضخم) هي الأكثر تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تليها العوامل السياسية (التمثيل و المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الأداء الحكومي، الإنفاق العسكري)، ثم الاجتماعية (البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التعليم) و أخيرا العوامل القانونية و التنظيمية (الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير).

﴿خاتمة العامة﴾

الخاتمة العامة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة لما له من أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة، فهو يساهم في النمو الاقتصادي و يوفر التمويل اللازم لتحقيق ذلك، و قد أدركت العديد من الدول و من بينها الجزائر المزايا التي يمكن أن تنتج عن هذه الاستثمارات، لذا سعت جاهدة على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لقيامها، و حتى تتمكن من إعداد مناخ استثماري محفز لا بد أن تحصر أهم العوامل التي تؤثر فيه و منه على هذه الاستثمارات.

إن الإجابة عن إشكالتنا الرئيسية، والمتمثلة في ماهي العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟، قادتنا إلى التعرض إلى جملة من المفاهيم من بينها تبيان مفهوم الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر و الدوافع من وراء قيام و استقبال هذه الاستثمارات، التطور التاريخي و أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، التعرض لمفهوم المناخ الاستثماري الذي يحوي مجموعة من العوامل المتداخلة في ما بينها و التي تؤثر و تتأثر مع بعضها، كما أن هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها تقييم المناخ الاستثماري، و قد تبين أنه كلما كان مناخ الاستثمار ملائم و محفز كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلد المضيف، كما أن مجموعة العوامل المكونة للمناخ الاستثماري تمثل العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و التنظيمية في البلد المضيف، كما أن درجة تأثير هذه العوامل تتفاوت فيما بينها و يختلف تأثيرها من دولة لأخرى، و لا يمكن تعميم أثر أحد العوامل على بقية الدول.

ينجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار اختلف الباحثين في تحديدها ، فهناك من يرى أنه من الضروري على الدول فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و العمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطابه لما له من آثار ايجابية على الاقتصاد، و هناك من يرى ضرورة تقييد المجال أمام هذه الاستثمارات بإصدار قوانين و لوائح تقييد نشاط المستثمر الأجنبي و تجعله يحجم عن الاستثمار في

هذا البلد وذلك لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد، لكن في حقيقة الأمر أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى، فنجاح الاستثمارات في دولة ما لا يعني بالضرورة تحقيق نفس درجة النجاح في دولة أخرى، فالتأثير هنا يعتمد على عدة عوامل من بينها عوامل تتعلق بالدولة نفسها و عوامل تتعلق بالأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها من وراء إقباله على الاستثمار خارج حدود وطنه.

من خلال الفصل الثالث تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر عرفت تطورا ملحوظا، فقد شهدت الجزائر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، و يرجع ذلك لجملة من الأسباب نذكر الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر مقارنة ببقية الدول المجاورة التي عانت من عدم الاستقرار السياسي، وكذلك التحسن في الوضع الاقتصادي و الجهود التي بذلتها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار.

للتعرف أكثر على العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قمنا بدراسة قياسية لتحديد هذه العوامل، حيث تم تقسيم هذه العوامل الى أربعة مجموعات (العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و التنظيمية) احتوت كل مجموعة على عدد من المتغيرات، بداية تم دراسة أثر كل عامل على حدى، ثم دراسة أثر هذه العوامل مجتمعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تأثير متغيرات كل عامل على حدى كانت كمايلي: تبين وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي، الموارد الطبيعية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (المتغيرات الاقتصادية)، وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين البطالة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر (العوامل الاجتماعية)، وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التمثيل و المساءلة، الاستقرار السياسي، الإنفاق العسكري، فعالية الحكومة و

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر (العوامل السياسية)، وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر (العوامل القانونية و التنظيمية).

أما بالنسبة لتأثير هذه العوامل مجتمعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فتبين وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي، الموارد الطبيعية، التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التمثيل و المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الإنفاق العسكري و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أم بالنسبة للمتغيرات التالية: التضخم، البطالة، عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير، عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية، فتبين وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية.

أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم، الموارد الطبيعية)، العوامل الاجتماعية (البطالة)، السياسية (التمثيل و المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، و الإنفاق العسكري)، القانونية و التنظيمية (عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير، عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية) و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

مما يعني رفض الفرضية العديمة القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية و التنظيمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تم التوصل إلى إن العوامل الاقتصادية هي الأكثر تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تليها العوامل السياسية، ثم العوامل الاجتماعية، و أخيرا العوامل القانونية و التنظيمية.

في ظل النتائج المتوصل إليها يجب دعم الاستقرار الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي و القانوني، حتى يتم ترسيخ مفهوم الأمن بالنسبة للمستثمر الأجنبي، و الاهتمام بكل القطاعات الاقتصادية خاصة المهمشة منها، بتوجيه الاستثمار المحلي و الأجنبي نحوها، و ذلك من خلال توفير مناخ الاستثمار المناسب و المحفز على قيامها.

الأفاق المستقبلية للدراسة:

يعتبر موضوع بحثنا بداية، و نقطة انطلاق لبحوث أخرى يمكن إدراجها ضمن مايلي:

- إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضمن إشكالية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الطاقات المتجددة.
- تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة خاصة القطاع السياحي والفلاحي و قطاع الخدمات.
- تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بتقديم تسهيلات أكبر.

ملخص الرسالة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة و أهم العوامل المؤثرة على تدفقاته نحو الجزائر خلال الفترة (1996-2013)، و لدراسة أثر هذه العوامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تم الاعتماد على دراسة قياسية باستعمال تحليل الانحدار المتعدد، و قد تم استخدام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع و كل من العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، العوامل السياسية، العوامل التنظيمية و القانونية، كمتغيرات مفسرة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن العوامل الاقتصادية هي الأكثر تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تليها العوامل السياسية، ثم العوامل الاجتماعية، و أخيرا العوامل القانونية و التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في الجزائر.

Abstract

This study aims to identify and take general idea for foreign direct investments and determine the most important factors affecting it in Alegria during period (1996-2013), to study the affect of these factors on the foreign direct investments flows standard study is used depended on the regression analysis, the foreign direct investments flows are used as dependent variable and all of the economic factors, social factors, political factors, and legal and regulatory factors are used as independent variables.

The study has reached several conclusions; of which the main one was : The economic factors have the biggest affect on foreign direct investments flows in Algeria, followed by political factors , then social factors, and lastly the legal and regulatory factors.

Key Words: Foreign Direct Investments, Investment climate, The Factors Affecting FDI, Investment in Algeria .

﴿قائمة المراجع﴾

قائمة المراجع:

المصادر و المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم الأخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2012.
2. أبو قحف عبد السلام، السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
3. أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر 1998 .
4. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
5. أبو قحف عبد السلام، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
6. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
7. جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة على مقلد و علي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981.
8. جيل برنان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد و علي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1991 .
9. حسني المصري ، شركات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
10. حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1996.
11. حسين خريوش و آخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
12. حسين عمر، الاستثمار و العولمة، دار الفكر الحديث، القاهرة، 2000.
13. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، 2006.
14. دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.
15. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

16. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
17. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1998.
18. شرف الدين، المرشد إلى إعداد تشريع الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1990.
19. صلاح الدين حسن السيسي، الشركات متعددة الجنسيات و حكم العالم-تطوير و ربط البورصات العربية و تأسيس البورصة العربية الموحدة، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
20. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997.
21. عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت - لبنان، 1985.
22. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
23. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.
24. عبد الواحد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب 2000.
25. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
26. عليوش قريوع كمال، قانون الإستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
27. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
28. عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
29. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
30. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
31. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، الطبعة الثانية، دار المناهج، 2001.
32. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، 107 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب، 1986).
33. محمد رضا الجاسم، القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي، طبعة 2، بغداد، 1976.
34. محمد عبد العزيز عبد الله عيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

- 35.مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية"نظريات وسياسات و موضوعات"، الطبعة الأولى، الأردن،2007.
- 36.ميروتوف، أ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمت علي محمد علي تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1983 .
- 37.ميرونوف.أ، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 38.نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.
- 39.هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم و الاتجاه و المستقبل)، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد32، 2008، ص39.

الأوراق البحثية ملتقيات ومجلات:

- 1.أسامة النور محمد سعيد، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان، المصرفي، العدد الثامن و الأربعون، 2008.
- 2.البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان " انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول " إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق و التحديات"، يومي 25-26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- 3.بودرمة مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد09، 2009.
- 4.بوشول فايزة، قطاف ليلي، عماري عمار، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر، مجلة الباحث العدد05، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.
- 5.حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن، دراسة قدمت إلى مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول عام 1998، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك خلال الفترة 23-25/11/1998 حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة" اريد ، الأردن.
- 6.حسن بن رفدان الهجوج، اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار و التمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ،5-8

- ديسمبر، 2004. مداخلة الأستاذ كورنيل فريد أستاذ مكلف بالدروس جامعة سكيكدة في مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة 14-15 مارس، 2004.
7. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.
8. صالح صالح، تأثير البرامج الإستراتيجية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و إستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 13، 2013.
9. عبد الحميد بخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2010.
10. عبد الحميد بخاري، دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة، مجلة الباحث العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة 2012.
11. عبد المجيد تيماي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري: حالة الجزائر، ملتقى دولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-17-18 أبريل 2006 .
12. عدنان فرحان عبد المحسن، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني و الثلاثون، المجلد الثامن، أبريل 2013.
13. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
14. علي نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005.
15. عماري عمار و بوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14 و 15 نوفمبر 2005.
16. غادة خيرات، عزة ماهر، التحليل الرباعي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي بمصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة و الضيافة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2009.
17. الفاتح محمد عصمان، الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000 إلى 2010، مجلة اماراباك، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، 2013..
18. فطيمة حفيظ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس، المغرب، و الجزائر) في ظل المتغيرات العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، 2010.
19. قدي عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط ، 08-09 أبريل 2002.

20. محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011.
21. محمد قويدري وصاف سعيدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 08، 2008.
22. ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية" جامعة سكيكدة، 14-15 مارس، 2004.
23. يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
24. يوسف علي عبد الاسدي، نحو إستراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 17، 2009.
25. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، جامعة سعد دحلب بليدة، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 3، جوان 2008.

أطروحات:

1. فارس فضيل ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس 2004.
2. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

التقارير و القوانين:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، العدد 27.
2. تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2010، استثمر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، الكويت.

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001.
6. الأمم المتحدة، تقرير البنك الدولي عن التنمية، 2005.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الشركات عبر الوطنية في دول الاسكوا، 2005.
8. القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963، الجريدة الرسمية، العدد 53، 2 أوت 1963.
9. الأمر رقم 66/248 المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 1966، الجريدة الرسمية، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.
10. الفقرة رقم 6 من المادة 1 من الاتفاقية الموحدة لاستثمار روس الأموال العربية في الدول العربية 1980.
11. القانون 11/82 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني الصادر في 21/08/1982 الجريدة الرسمية العدد 34.
12. القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط، العدد 35.
13. المادة رقم 12/أ من اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
14. قانون 90/10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، 1990.
15. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 01-02، الجريدة الرسمية، العدد 47.
16. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 09، الجريدة الرسمية، العدد 47.
17. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 10، الجريدة الرسمية، العدد 47.
18. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 11، الجريدة الرسمية، العدد 47.

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres

1. dition 8.Dunod.Paris. prise de Léntre Conso.Pier FinanciereGestion.Conso.PieE.1996.
2. Alain Samuelson, Economie Internationale, Librairie Vebert, Paris, France, 1995.

3. Charles-Henri D'arcimoles & Jenri-yves saulquin .finance appliquée (2.Décision financières), paris, vuibert, 1995
4. Daniel Sopel D'entreprise, pari, les édition D'organisation 1997,
5. Hori Androuais Arne, « Les investissements Japonais dans les pays de l'ASEAN », Bulletin de la maison franco-japonaise, nouvelles séries, Tome X, N°2, 1^{ère} édition, Ed PUF, Paris 1979,
6. Jean Louis Mucchelli, Relations économiques internationales, Editions Hachette, Paris, 1994,
7. Josette Peyrard 'Gestion financière internationale' 5^e éd' Vuibert.Parise'1992.
8. -Michel de lapierre, Christian millele, Les Firmes multinationals, Libraire vebert, Paris, France 1995.
9. Miloud Boubaker, Investissement et stratégies de développements, 1998
10. Noureddine Benfreha, Les multinationals et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algerie, Edition Dhleb, Alger, 1999.
11. Yves simon-Samir MANNAI , "Techniques financières internationales", 7eme ed ,economica , PARIS, 2002 .

Articles et Revues :

1. -Azzam Zakaria, mahamoud Al Walid, Foreign Direct Investors' Reaction Towards Marketing Environment Variables Faced in Jordan, Journal of Social Sciences and Humanities, vol 22-no20, 2008.
2. Alan A. Bevan ,Saul Estrin, The determinants of foreign direct investment into European transition economies, Journal of Comparative Economics 32 , 2004, P 778.
3. Ashfaq H. Khan and Yun-Hwan Kim, Foreign direct investment in Pakistan : Policy issues and operational implications, Economics and Development Resource Center, Series N° 66, 1999, P8 .
4. Bushra Yasmin, Aamrah Hussain and Muhammad Ali Chaudhary, foreign direct investment in developing countries, Pakistan Economic and Social Review Volume XLI, No. 1&2, 2003.

5. Colin Kirkpatrick, David Parker and Yin-Fang Zhang , Foreign direct investment in infrastructure in developing countries: does regulation make a difference?, *Transnational Corporations*, Vol. 15, No. 1, April 2006.
6. Eckhardt Bode, Peter Nunnenkamp, Andreas Waldkirch, Spatial Effects of Foreign Direct Investment in US States, *Canadian Journal of Economics*, vol45,no1,2012.
7. Eric J. Holspale, Terutomo Ozawa, John Olienyk, Foreign "direct" and "portfolio" investment in real estate: an eclectic paradigm, *Journal of Real Estate Portfolio Management*, London, vol 12, 2006.
8. Francesca Di Mauro, The impact of Economic Intergration on FDI and Exports: A Gravity Approach, center for European Policy Studies, Working Document, N°156, November 2000.
9. Georg Wamser, Foreign (in) Direct Investment and Corporate Taxation, *Canadian Journal of Economics*, vol 44, no4, 2011.
10. Hasnah Ali, Sanep Ahmad and Rusnah Muhamad, Determinants Of Foreign Direct Investment Locations In Malaysia, *International Review of Business Research Papers* Volume 6, Number 4, September 2010.
11. Jacques Delors, L'investissement direct vers les nouveaux Adhérents d'Europe centrale et orientale: ce que l'élargissement pourrait changer, *Groupement d'études et de recherches, Etudes et recherches* n° 24, 2003, p16.
12. Mohammad I. Al-Halalmeh and Abedalstar M. Sayah, Impact of foreign Direct Investment on Shares Market Value in Amman Exchange Market , *American Journal of Economics and Business Administration* 2(1),2010.
13. Nathalie Fabry, Laurence Dijkman- Valentin, les déterminants des investissements directs manufacturiers Allemands dans les pays d'Europe centrale, *Revue d'études comparatives Est-Ouest*, volume 28,1997, N° 2
14. Pavidan Pananond, "The making of Thai Multinationals: a comparative study of the growth and internationalization process of Thailand's Charoen Pokphong and Siam Cement groups", *Journal of Asian Business*, Vol 17, n°3, 2001
15. Steven Onveiwu, Foreign Direct Investment Capital Outflows and Economic Development, *Journal of Development and Economic Policies*, Volume2-no2- June2000.

Mémoires et Thèses:

1. Qixu Chen, Repartition Géographique des Investissement Directs Etrangers en Chine: Determinants et Evolution, Thèse de Doctorat, Université d'auvergne- Clermont ferrand I, 2004, p47.
2. Yanhai Zhao, L'insertion de la chine dans la mondialisation- les flux d'investissements directs étranger et la disparité économique régionale en Chine, Thèse de doctorat, Université Sorbonne Nouvelle-Paris3,2009, p39.

Rapports :

1. O.C.D.E : Définition de références « détail des investissements internationaux. paris 1983
2. Agence de Promotion du Soutien et de Suivi de l' Investissement

Sites d'internet:

. www.worldbank.org/doingbusiness

www.ANDI.DZ

الملاحق

الملحق رقم 01

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي بين الجزائر و مختلف دول العالم

مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق و الاتفاقية	البلدان
-	22/12/1990	23/07/1990	تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل	اتحاد المغرب العربي
-	20/07/1991	03/02/1991	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهريب و الغش الجبائي	إيطاليا
-	02/10/1994	02/08/1994	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	تركيا
-	15/07/1995	28/06/1994	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	رومانيا
-	13/09/1997	28/04/1995	تجنب الازدواج الضريبي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	أندونيسيا
-	04/05/2000	28/04/1998	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهريب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	جنوب إفريقيا
-	16/11/2000	28/02/1999	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهريب الجبائي في ميدان الضريبة على	كندا

			الدخل و الثروة	
-	17/12/2000	16/09/1997	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	الأردن
-	29/03/2001	14/09/1997	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	سوريا
-	07/04/2002	17/10/1999	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة و التركات	فرنسا
-	09/12/2002	15/12/1991	تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل و الثروة	بلجيكا
-	08/02/2003	09/04/2000	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	عمان
-	25/03/2003	17/02/2001	Non - double imposition et prévention contre l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur le capital	مصر
-	07/04/2003	24/04/2001	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و رأس المال	الإمارات العربية المتحدة

-	23/06/2003	07/10/2002	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	إسبانيا
-	14/08/2003	11/06/2000	تجنب الازدواج الضريبي و تقادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل	البحرين
-	19/04/2004	14/12/2002	تجنب الازدواج الضريبي و تقادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	أكرانيا
-	29/12/2004	25/10/1998	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	بلغاريا
-	26/02/2005	29/01/2002	تجنب الازدواج الضريبي و تقادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و رأس المال	اليمن
-	31/03/2005	02/12/2003	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	البرتغال
-	28/05/2005	17/06/2003	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	النمسا
-	03/04/2006	10/03/2006	تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة-	روسيا
-	22/05/2006	26/03/2002	تجنب الازدواج الضريبي و تقادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على	لبنان

			الدخل و الثروة	
-	24/06/2006	24/11/2001	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	كوريا
-	06/11/2007	06/06/2007	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل و على الثروة	الصين
-	03-11-2010	03-07-2008	Eviter la double imposition et prevenir l'évasion fiscale en matiere	قطر

الملحق رقم 02

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع و ترقية الجزائر و مختلف دول العالم

مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق و الاتفاقية	البلدان
20	17/10/1990	22/06/1990	تشجيع الاستثمارات	الولايات المتحدة الأمريكية
10	27/12/1998	11/07/1996	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	مالي
10	11/10/1998	29/03/1997	Encouragement et protection réciproques des investissements	مصر
10	22/08/2000	16/03/1998	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	النيجر
10	23/07/2001	12/12/1998	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	الموزنبيق
10	23/07/2001	24/09/2000	Promotion et protection réciproques des investissements.	جنوب إفريقيا
20	23/07/2001	12/10/1999	ترقية و حماية الاستثمارات	كوريا
10	23/07/2001	27/01/2000	ترقية و حماية الاستثمارات	ماليزيا
10	13/11/2001	04/10/2000	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	الأرجنتين
10	22/06/2002	21/03/2000	ترقية و حماية الاستثمارات	أندونيسيا
10	25/11/2002	20/10/1996	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	الصين
10	03/03/2003	14/01/2002	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	نيجيريا
10	17/03/2003	24/10/2001	التشجيع و الحماية المتبادلة	السودان
10	17/03/2003	27/05/2002	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	اتيوبيا
10	05/05/2003	06/08/2001	تشجيع، حماية و ضمان	ليبيا

			الاستثمار	
10	26/02/2005	19/10/2003	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	ايران
10	14/11/2006	16/02/2006	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	تونس

الملحق رقم 03

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي المصادق عليها
من طرف الدولة الجزائرية

تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	المنظمة	طبيعة الاتفاقات
30/10/1995	30/10/1995	AMGI	إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
03/06/1992	10/03/1991	BMICE	تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى
30/10/1995	30/10/1995	CIRDI	إنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات و ائتمان الصادرات
05/11/1988	10/06/1958	الأمم المتحدة	اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك
23/04/1996	23/04/1996	SIGICE	إنشاء المصرف المغربي للاستثمار و التجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي، الممضاة في رأس الغنوف بليبيا

